۱۶۳۶
بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
۷۱۹۲
خلی - فهرست شده
۷۱۹۲

۷۱۹۲
۲۲۳۸۸
۷۸۹۷
بازدید شد
۱۳۸۲
خطی - فهرست شده
۷۱۹۲

۱۶۳۹
بازدید ۱۳۸۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
حاشیه ملا عبدالله
نام کتاب
مؤلف
موضوع تألیف
شمارهٔ دفتر
۲۳۳۸۸
۹۷۹۱
۷۱۹۲
خطی - فهرست شده
۷۱۹۲

کتابخانه
مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الي الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاسعراد ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سادس وسادس قوله لوليه اى للجزي بحسن الحمل لما خفي ما في تركل للصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لما يذهب الى ان الجديد بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد بما يشعر بالعلية وغيرها الاسلوب الذي تجلب الطباع اليه لكون الجديد بالذكر قوله والصلوة اي الرحمة واقاضة الخير نازله من عند جناب الحق سبحانه قوله على سنة من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للسلع وينظم ما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك اسمه صلى الله عليه وسلم على ان في حسن الموافقة قوله وعلى اله اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كظاهر واظهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او صحب بكسر الحاء كنهر وانهار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتادبين من ادبه الادب نكاه داشتن حد هر چيزي اي الذين ثبت ما في بينهم التاديب بادابه والانصباغ بصبغ لفظايهم في ذاته صلى الله عليه وسلم

قوله فرد اى ما سيتلى عليك قوله فوايد جمع فايده يعني نجه كوفته ودادة شود از دانش ومال قوله محل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي المحل الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكامنة للمبالغة او النقل او النعل والباحث باعتبار الرسالة قوله للعلامة تاويه للمبالغة وله بطل على الله سبحانه مع انه الحق بل لذلك لوهم الباحث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوحيد المجموع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود على مطالعها كذلك وكذلك حال المغارب وقد وقع تثنية المغرب والمشرق كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين والنكتة بناء على اراده مشرق الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ صاحبه قوله تغمد الله منه ودس الله سر التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بعمرانه اللايق بحاله او النائي من محض فضله من غير سابقة عمل وبحوزان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في تاج التغمد كناه بوشيدن ولا يخلو من التجريد اذ لم يقصد ما ضافة العفران الله سبحانه ما ذكرنا كما في قوله تعالى اسري بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم منه قدس سره بحبوحة الدار وسطها وفي كل شيء وسطه وخياره يعني جعل الله خيار جناته مسكنا له قوله نظمها النظم در هم شكستن جواهر است بترتيب تاليف بسايط كلامه المرتبة المعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشاره الى ان بسايط كلامه كالدر في الصفاء والتلالاء ولما قال ذلك

ترغيبا للطلبة قوله في سلك لانه يرد السلك رشته والسمط يرد اداد والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مراد يد ياشبه وجزان والتحرير نقش بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك قوله للولد العزيز الغرير جمند وكرامي وكم باب قوله ضيا الذبا كضايه البيت وسراجه كانه ضيا يهدي به الى الدين قوله عن موجبات التاهف والتلهف التاسف دريغ خوردن واندوه كين شدن التاسف دريغ وخورد ن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعله العاسه اى لانه في التنسيب والبعث لهذا التاليف كالعله الغاسه التي يكون باعثه فتكون نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توسعي الا بالله التوسع جعل الاسباب موافقة للمراد قوله وهو حسبي الحسب نسدله بودن وخود سند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه بوى كارى كزارند والجمله عطف على جمله هو حسبي والمخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المستتر قوله هضما لنفسه يحتمل ان لمج اي ترك ذلك للعمل كسر النفسه وذلك الكسر يحتمل ان كتابه من حيث صنعه لامن حيث اشتماله على المسايل لسر في مرتبه كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزا فيما يعنون بشانه وما هو في مرتبه كسهم لكن بقي قوم تركوا الامتثال بالحديث الدايربين الالسن وهو ان كلام مرئي بال لم يبدا فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لايتم فرفعه بقوله لايلزم وحاصله ان المامور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام وبدا بتقسيمها ايضه

لانه من حيث تعريفها او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالها اي عن احوال منسوبة اليها سواء ثبت لانفسها او لاقسامها من حيث انها اقسامها وفيه اشاره الى انها موضوع النحو دل على من قال الموضوع هو الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف قوله فتى لم يعرفا اى لم يتصور الم يصح البحث عن احوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما واما ثبوت وجوب تصور هما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لوجود تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك لتوقفه بالقياس الى المعلم المفكر لا بالعباس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف تشير الى ما تعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتعلم بحوا ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب واذن التعريف بالعباس اليه بعد حصول المعرفة والعباس الى المخاطب زياده المعرفه قوله وقدم الكلام لكون افرادها جزا من افراده اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجد جهة التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المعدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في المعدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المعدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في المعدم الوجودات ما عدا الخارجي قوله قيد به والكلام مشتق من الكلم الا ان تجد بين اللفظتين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واستراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب واشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاستعاق بقوله قيل وذلك لان التاثير للمناسبة

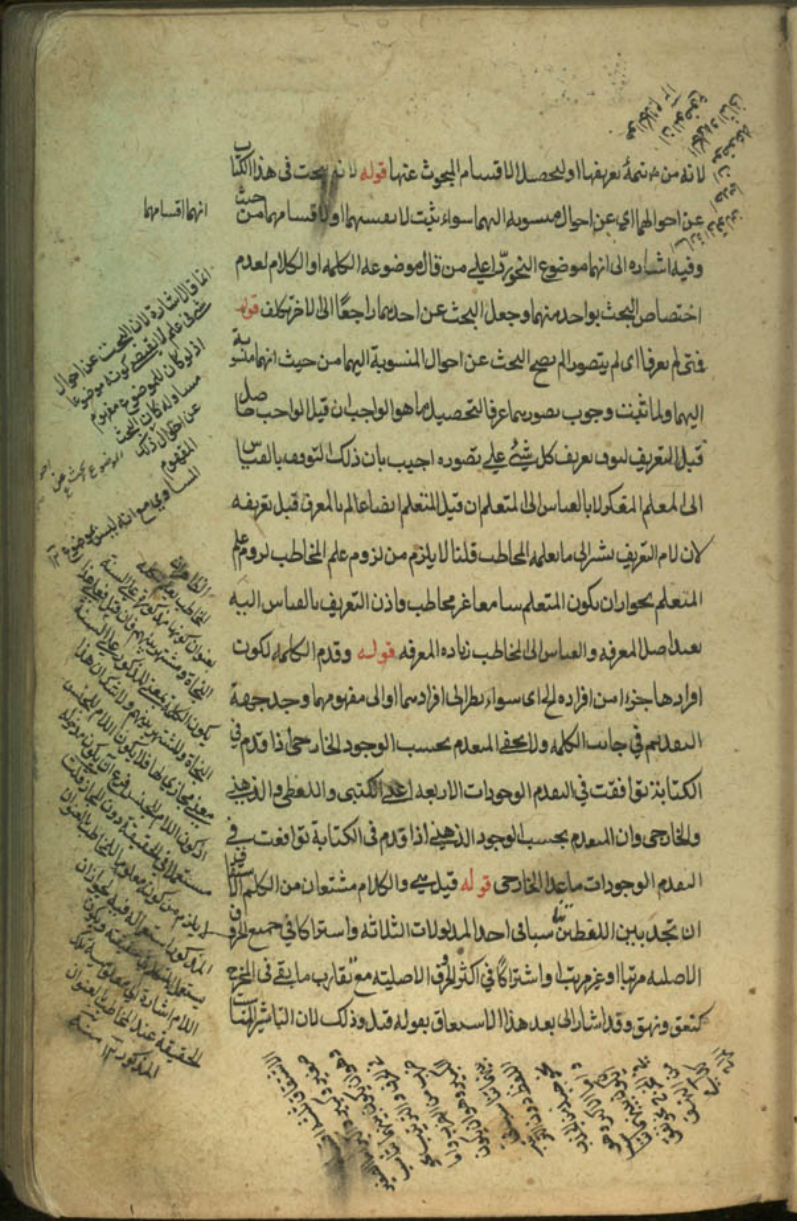

لان يشبه بالجرح تاثير صحبة اللام ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن العرف عليه لازمه مع ان المناسبة ان تقال ان تاثير النفس بواسطة السماع ونقش الصوت في الذهن وما ترتب عليها من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها للاجل عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفروضة من حيث تلك الحروف قوله وهو الجرح بفتح الجيم خستة كردن وقد عبر بعض الشراح يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم حسكي السنان سرتيزه وعصا وتنزي هرجدي قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا وجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقد جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلام الطيب اما لبعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب او لبعض الكلم فان الصاعد الى المخيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لكن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف المصطلح العرفي اللغوي للمعنى اللغوي واما طلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الافراد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا لطبيعة من حيث هي واللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة لقابلان منع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال

الوحدة

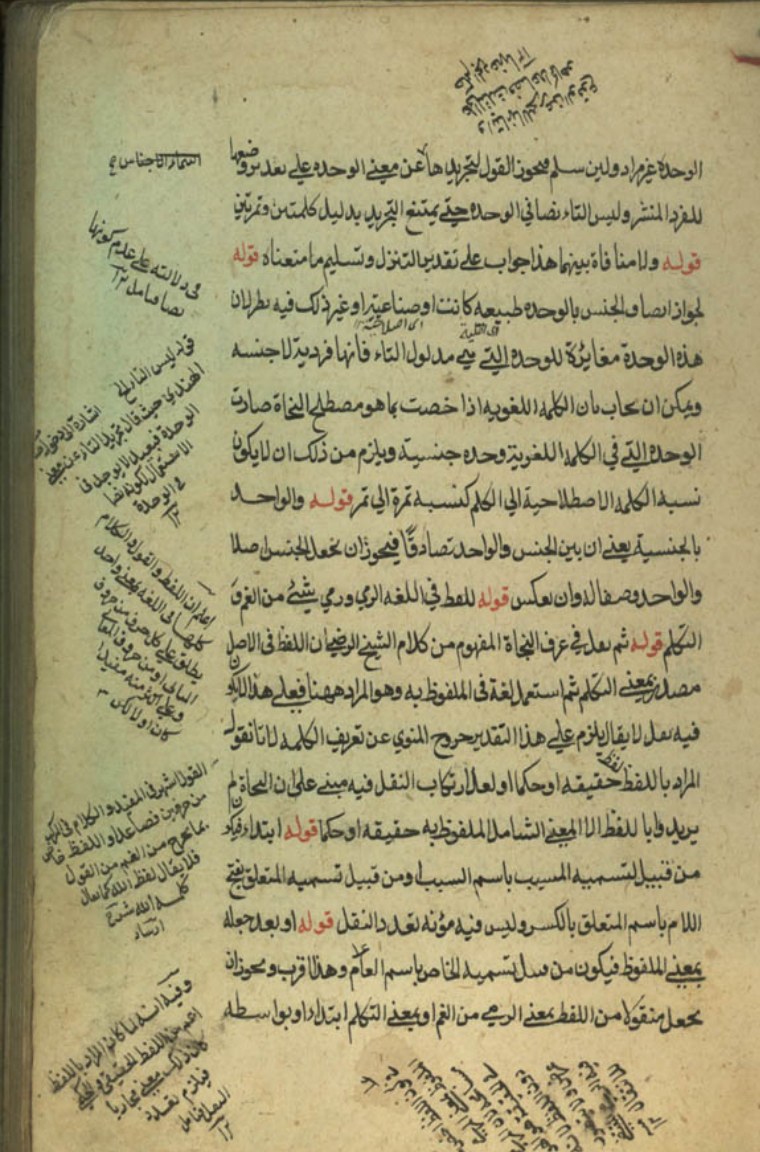

الوحدة غير مراد ولئن سلم فجواز القول بتجريدها عن معنى الوحدة على بعد بوضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بها هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يحمل الجنس على الواحد وصفا لذوات بعكس قوله للفظ في اللغة الرمي وربما يشتمل من الغرض الكلم قوله ثم بعد في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فيعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ حقيقة او حكما او لعلاقة التخاطب فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا بها اللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة بعد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الغم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة

قوله اي ما سلفظ به السلفظ كفتن والتا للسعدية وليس فيه دور لان السلفظ
منشعبه اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي
اعلم ان سم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلها او الاخيرة ذهب الثاني اشكل عليه
صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من في تحقيق السلفظ وفيه بحث اوظاهر
قوله او حكما قوله الانسان انما قيد به تعريفا للتصوير اللفظ من الفم فقوله او حكما
اي لمفوظا حكما وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او
موضوعا منه قدس سره انما قال موضوعا ولم تقل مستعملا كما في عباراتهم
المشهورة تنبيها على ان مراده بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل
والمستعمل وهو لفظ وضع ليعني قبلان يستعمل انتهى قوله قبلان يستعمل اي قبل
ان نطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله او من
قبل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب
من الحروف لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به بالحقيقة
قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه
من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن
المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله
ولم يوضع له لفظ خاص فلما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة
دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام
اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتابعيه
والابدال عنه وكونه داخلا الى غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حصمه اذ على

تقدير

تقدير وجوده في الخارج سلفظ به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه
اي في اللفظ بمعتصد هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وان كانت بالعباس اليه سبحانه لا تصدق عليه اولان من شانها ان تسلفظ بها
الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملك
والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما سلفظ به مغاير بالشخص لما تكلم
به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي
غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى
ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا اسند الكلام الله سبحانه قوله ما به
وهو مخالف ما عليه المحققون او نقص بما في علمه من الكلمات او مما نظهر في
غير الانسان قوله والنصب جمع نصيد وهي ما نصب لعين مسافة او طريق
قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه
لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب
تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من
من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعم الجنس فصلا او الفصل جنسا
قوله لانه لم يقصد الوحدة اما الان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عندنا
عنها عند من قال لفظه واما الآن قوله لعدم الاستغراق مطابقة الخبر
للمبتدا مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كما مر وقد اسقت
ههنا الثلثة باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز كان الواضع

الفاضل

بتعيينه بجعل المعنى خبرا للفظ قوله تخصص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه
كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا دخل
في الموضوع الحرفي لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوسيم انه
مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف
لعدم انحصاره معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده
في كليهما والحاصل ان الجزء السببي الذي يفيد التخصص لا يوجد في كل وضع
فلما يمكن ان يحاب عنه بتجريد التخصص عن حيزه السببي وبان التخصص بحسب
الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المرادفة مترتبة
لم يتحقق في الاولى منه المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد وبان التخصص انما
هو حقيقي وبان معنى كلا من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك
المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا نوجد الا في معنى
واحد ومما ذكرنا تعلم الجواب عن الشهرفنما كان وضعه عاما وما وضع له
خاصا قوله بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الخصوصية
التي هي مضمون الشرطية وبه خرج تخصص حروف المعاني الغرض التركيب
قوله هيئة الخاتم او سمع او احسن بعد السمع وفيه تنبيه على قسم الموضوع من
اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فتكفي ان يقال هيئة احسن ان قلت ان الكلية
غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان
يقال هذا الانضمام مراده ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص

برهان يثبت

برهان يثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلامة
فكانه قال هيئة اطلاقا واحسن وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه
ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة بحصل
الحاصل قوله خرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته
على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان
وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسم الاشارة والجواب عنها كالجواب عن
الحرف قوله واجيب وايجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى
بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان
قوله هيئة اطلاق لارادة الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله
ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى قصد فان المتبادر من الاطلاق
الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله الملحق
ما قصد بشيء وراديه مرحبا او قمنا او بعد اسوار كان بحسب الوضع
او لا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت
واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان تقصد بشيء قوله
اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول
بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر بعد الله فيرتفع مؤونة النقل قوله او
مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جرّ على هذا الاحتمال مع بعده
لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فعال في
الكلام ومعينه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريد حتى يكون

لا يقال انا لا نسلم ان ذكر المعنى بعد فهم المعنى من العلم بالوضع يقتضي العلم بالموضوع له لانا نعلم العلم بالوضع ولا نعلم الموضوع له لانا نقول لا نسلم ان العلم بالوضع يقتضي العلم بالموضوع له لانا نعلم العلم بالوضع عند اطلاق اللفظ بالفعل ولا نعلم ان يكون بالقوة القريبة ١٢ منه

المراد بخصوص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد معتبر في الشيء المتروك
فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء
بمعنى اختصاصه اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط
المعنى بالوضع مما لا يتصور لاستحالة عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل
وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل بقرينة من الحقيقة
وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز عن كون جزء الوضع على ان
ذكر اللفظ معينا عن الصوغ ازما من لفظ الالة صوغ فلا فائدة في ذكره الا
لتعلق به قوله بمعنى قوله والالتفاط الدلالة بالطبع وكذا الالتفاط الدلالة بالعقل
فقط كما يدل عليه الدليل ولكان تجعل الطبع في مقابلة الوضع ويقيد
حروف الهجاء اي حروف يتعدد باسامية كالف باتا وبي حروف المباني المقابلة
لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اعراض عن
عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكال بان ليس ههنا اي في
مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي
مشخصة من حيث المادة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان
النقص الاقلما نحة على الحيثية ولا تدخل الافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل
الى الفاظ مفردة بخلاف نقض الثاني فانه انما نحة على تركيبها ولذا قال الحروف
كرتبة قوله فليس هنا كالاي في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة
قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظ فيخرج حيوان ناطق حال كونه علما
لشخص انسان مفردا كان او مركبا لان ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزء كل بدل

الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
له وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى
مصدري اما في صيغة فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء
موصوف بذلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان
العاقل لا يقيضه اقتضاء منا الظهور المراد ههنا قوله كما يركب في مثل قتل زيد
وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه حال لا بد لجزئه من
حيث انه لا يدل جزء على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد
صفة للفظ عند المنطقيين وصفة لمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد
في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه
التنبيه وكانه النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد او كانه لاحسن
لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة ما لها وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث
اتى به بصيغة الماضي واسند صيغة سبق الى زمان السبق الرتبي قوله فعلى
انه حال من المسكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بحسبه كما في ضرب
قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذلك عند الكل يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن
الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك لم يكن قرينة دالة على نعت ذي الحال
وقد تحققت هنا لان الافراد صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير
جعله حالا عما يدله ولا خفاء في ان افراد المعنى تؤل الى افراد اللفظ قوله او من الفيخ
تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير شرط سبق كرة لانقال لو كان كذا
منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا

الاعتبا

فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح
قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فتحيه
عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع
النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل
ايضه فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث
المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب
الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضه من حروف المعاني وذهب جماعة الى
انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصفه والاعلى المعنى المقصود
الا آن ملك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما
الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون انفعل قوله واعرب باعراب
واحد كان المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعراسه والبناسه والحاصل
انه لم يعتبر الحكم من الحركة حالة اللايق فان الحرف الاخرى وانه لم يستحق الاعراب
بل البناء والمستحق للاعراب هو قايم بمجموع الكلمة واحدة واعرب اعرابها
ولا يخفى ان هذا ظاهر في قايمه ونصبي وحملي وجرة دون الرجل ورجلا والمثنى والجمع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الحرف الاول
وكذا في الاخرين فان علامة التثنيه والجمع فيها اعراب بالحمصه وفيه تامل قوله
مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجه الاعراب من الكلمة واحدة بعد دالاعراب
ليس الا بعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في الطلاق واحد
قلنا قد اعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضي الوضع السابق وهو باعتبار الوضع

السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي كما في تابط شرا يد
لما كان الاخر مشغولا والاول فاد عا الظهر اعرابه في الجزء الاخر الفارغ كما اظهر اعرا
ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد
قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح
اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض وللنحو
ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما بعد لشدة الامتزاج لفظه واحدة بل
فما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال له لفظه واحدة هكذا
قالوه وفيه ان اريد بالفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كمرة الاستفهام لم
تدخل في التعريف الا بد من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج
عنه مسمى عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه
ان قلت اللفظ للمرة والمفهوم منها ما سكلم به دفعه قلنا لا شبهة في جواز
السكلم بعبد الله علما دفعه بل يحسن ان سكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد
بالمرة ما سكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان سكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما
لاستعماله على كلمتين فيصح ان سكلم بهما مرتين قوله وبني مثل قايمة وبصري الى قوله
داخلا اى مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة هي كون الشي بحيث يفهم منه
شيء اخر وهي بثلثة اقسام وضعه ان كان بحسب جعل جاعل وطبعه
ان كانت بسبب صدور الاول عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية
ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ زيد المسموع من وراء الجدار انما قيد به
اذ لو سمع زيد من زيد حال مشاهدته تظهر دلالته اويدل كما قاله السيد

اسرف وان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمه
الهذه الاقسام الثلثة العسمه سائر احوال الاقسام واختلافها مادة
وصورة للكلام قوله محترزة نفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام وتعلق
به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيم كل منهما ادر
بس الاسات والسعي كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر قطعي
اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان قوله
اما من صفة ما قبل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات
دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يعيد الطبع التسليم غاية القبول اما
تقدير الحال او الدلالة فلانا سب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني
حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة
الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا يحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح
جعل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما تنشأ
من الثاني فلا يليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف
ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان دل بمعنى الدال قال السيد الشريف
قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل
المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله اجتيج الى ما ذكر لكن الطرافي المبني
عنه اذ ليس في معنى المصدر حصصه ولا يخ عن خدشته قوله من
غير حاجة الى انضمام كلمة احرى او مركب اليها قال الثاني للحرف استينافي لانه
لما قال اما كذا كان سائلا قال اما الاول وما الثاني فقال الثاني للحرف والاول

اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولكن تعطف اولا ثم يجعل المعطوف
جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللفظ
الظرف تقابل حرف الواو في طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل
او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء الكلمة نحو زندا جر قوله ان يقترن
ذلك المعنى للدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم
عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب
مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب اسما ومثل ما يكون
مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهما عن كلمة اذا اتفق مع فهم ضارب فهما قوله
ماخوذا من السمو اي سمي اسما حال كونه ماخوذا منه واصله سمو
بحركات السين حذفت الواو ثم نقلت حركة السين الى ما بعدها لصحة
الوقف عليها ثم اتي بهمزة الوصل ليلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه
على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي
وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام
وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسميه
الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يحتاج
الاشارة او للعطف على الحضرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي
افاده الدليل علم الحصار الكلمة ووجه علم بذلك اي بوجه من وجوه على هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون

اما كذا

هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم بكونه قائلا لكل واحد منها اضافه
كلا الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافه كلا ايضا الى واحد
بمعنى لام لكنه ممنوع التصريح بها كما حققه قدس سره في الحاشية في بحث الاضافه
من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد من في قوله منها للتبعيض
للتعضيض والحاد والجزء وضمنه لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في
هذا الفن فان الحد عند الاوائل هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان
المركب من ماده الاشتراك وماده الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا
للرسم وقوله ولذا ورد المصه الدين في اللغه الدين وفيه خير كثير عند العرب
فاريد الخير مجازا فقال في الذم لا دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره ولذلك
كان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر
عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر الدين والمعنى يحسن ان يتعجب من ان رب
به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكماليه قال الكلام لم
يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام قوله في اللغه ما يتكلم به ثم
استعمل استعمال المصدر فقيل كلمه كلاما كاعطى اعطاء مع انه في الاصل لما
يعطى قوله لفظ تضمن بعض الكلم الخ قوله اي يكون كل واحدة منها في ضمنه
فان التثنيه اختصار العطف فكانه قال الكلمة قد لو جعلت الياء للاستعانه
لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن
مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان تاول بان يقال المتضمن

بالفتح كل واحد من الاجزاء الدلثه ولا تخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئه
جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقه بل مسامحه ولو لم
نجعل جزء الكلام في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم الحاد سما بل فيما الذي
تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد نحو
يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدي
الكلمتين اي جعل احدي الكلمتين او نسبة مدلول احدي الكلمتين قوله
حصله او حكما الكلمه الحكميه ما تحصل وقوع مفرد موقعه لا يحال يخرج عنه
الاسناد الذي في الجمله الشرطيه لان الشرطيه قيد للجزاء على زعم المصه
وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتاتى ذلك
الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعلا الرابطه بين الجزاء والشرط كما
حققه السيد الشريف قدس سره يخرج عنه اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطيه
بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتك ضربني وان
لم يوجد منك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب اي من شانه ان
يحصل به افاده المخاطب فائده يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها
لم يكن لاهل العرف محال بحسبه ونسبة الى المقصود في باب الفائده قد
فيه اسناد الجمله الواقعه خبرا او وصفه او صله او دخل بقيد اسناد الجمله الى
علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات الصرفه اما المركب من الكلمات
فلم يخرج قوله سواء كانت جزئيه اي محكيه بها عن الواقع قوله او لا اي غير
محكيه بها عن الواقع قوله في حكم الكلمه المفرد لان النسبة في تلك المركبات

مجملا فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قايم الاب او ذا
قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها
حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السند الشريف قدس سره من
ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر انفسها لا بدوال في ذهن
السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع بسيونها في الالفاظ
المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مكة في
مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن
اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما
صارت في تاويل الاسم قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها
ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في
غير الاسم اذا كان ذلك لغرض موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن
كذلك فحاذا الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية
الاقدام في ذلك مثل قولك زين حرف حروضرب فعل ماض وحسن رجل
قوله اعلم ان الكلام المصطلح هو في ان نحو ضربت زيدا وامثاله مجموعة كلام لا
انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله
اخبارا او وصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة
القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق
فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام
فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك

اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الاسناد كما
قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده ولان قوله لاسالي اشارة الى تقسيم
الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة
بعد تعريفها وانما صرح به باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب يفيد
من الاثنين بل تتمة الى ستة قوله الاتي ضمن اسم بين حقيقة او حكما وذلك من
قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم
هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم قوله او في ضمن اسم الخ انما قدم
الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقدم
واما تقديم الفعل على الاسم في نحو ضرب زيد فغير موافقة الذكر للواقع لتقدم
الفعل على الفاعل قوله بعد ما دعوا المنقول الى الانشاء قيل التقدير او
بعد قوله اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع الاسم
والفعل والحرف على ذلك جعلا الاسم من اقسام الكلمة قوله كاين في نفسه جعل
صفة بمعنى سواء مرجع ضمره الى ما او الى معنى ولم يحمل ظرف لغو لدلالة او حالا
من ضمره حتى يكون معتادا على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى
الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء خلاف
المذهب المختار ومحاذاة غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية
غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالعارض الى الوضع مع ان صحة
ذلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لان حقه
تصورا والتفاتا الى الغير وذلك الاحساح قبل الوضع السابق على الدلالة

قال الوضع يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصورا في الدلالة
فان كثيرا من المعاني الاسمية متوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في
تفهمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في ضمير
المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة تتوقف
فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما
لا يستلزم ذلك القصور توقفه على العامل والفاعل قوله ما دل على معنى
باعتباره في نفسه اي ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله قوله
كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظ ذاتها اشارة
اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط
البلد او قريبة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد
الحرف حد على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في
مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا فيمة الدار في غيرها كذا بل نقال
في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصوده ان مودى في الموضعين
واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير مع كونه منشأ
لحكم بل المقصد التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى
وان امتاز قوله كما ان في الخارج موجود اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون
وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا
لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه

وجه اخر لاستعماله لفظ في وهو انه لما شابه المعنى الجزئي التابع لامر الكلي
القايم بالجوهر التابع صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظ في كما ينسب العرض
الى محله بلفظ في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في
نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير
قايم بغيره قوله والا للاحظ غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله
فلا يصلح الشيء منهما اذا الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة
قوله ملحوظا في ذاته بمعنى هو مستقلا بالمفهومية قوله من غير الى ذكره لان
المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء مفهوم من
لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع
دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه
بضم كلمة اخرى يدل عليه قوله لما حاصله في الدلالة عليه من دل على كذا
قوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم الخ يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى
في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلوا الكلام عن الجدوى ويدخل
الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع استقل معها
المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلذا صار ان المعنى في
نفس الكلمة وما نقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا اسقل
وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا
يقال معناه فيه بل نقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة
بين السير والبصرة لا من حيث هو هو بل من حيث هو معنى قايم بالسير بالنسبة

الى البصرة قوله وجعله الة لمعرفة حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث
انه حاله للطرفين ومن منسوباتهما قوله كان معنى عرسل لمفهوميه اي معنى
ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعلق الا بذكرك اي لا يمكن ان يجعله السامع الا متعلقا
بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا تصور
بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق قيدا
لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يعد الخصوص
بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقديم المرجع في ضمائر الغائب
والمتكلم في المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غرذلك فذكر المتعلق
في الحرف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته
لانها لا يستعمل الا في الزمانيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة
كما قيل لانها اخصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد
عليه والظاهر ايضا انها موضوعة لما لحظ قصدا لكن لا يبقى في معنى حرف قيل ان
معنى من لسر من حريات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه
يابى عن الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعملت ايضا ان
كسوة المعنى في غيره من المعاني وفي كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية فهم
ظاهر في المعنى الاخر اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد
العبارة الى ما هو المشهود وحملها على ما هو هلاك امتياز الحرف عن اخويه قوله
وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يعرف عن الظروف ما كان في عبارة هذا
الكتاب لعدم مسبوقيته بالمثل قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة

بالمفهومية

بالمفهومة لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف
او الاخبار بها مع انها لازمة الطرفية لانا نقول المفهوم المستعمل يقتضي صحة
الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استعماله امتناع الحكم
عليه او به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما يدل عليه
كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول
خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها يعني ان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من
الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد
الخصوصية من ضم مع الضميمة والاصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن
ابتداء سير البصرة وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد
بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني حتى يدخل فيه الفعل فيحتاج الى خروجه
بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي
للفعل باعتبار اشمامه على النسبة غير مستعمل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله
غير مقترن قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده
وشهرة امرها كفت مؤونة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى
او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران
المعنى المستعمل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير
المسبوق سواء كان ذلك الوضع اسما او وضع فعلا او وضع مركب وذخل
فيه يزيد ويشكر علما من لان معناها العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم

وضع

عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال
لان معانيها المعتبرة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير معتبرة باحد
الازمنة المفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار
ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان لان معانيها
وهي منسلخة عن الزمان معتبرة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث
لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وسلك المعاني الانشائية غير معتبرة
باحد الازمنة البتة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد بالكلام
اقل من المعنى المستفاد من حد عنه بلك الافعال كان المعنى المستعمل في بلك الافعال
ليس الا ما يقارن صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن بذلك ان يقول
المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران المعنى المستعمل بحسب اصل الوضع فدخل
فيه يزيد ويشكر علما بان لانها بحسب الوضع الاصلي غير معتبرة باحد الازمنة
ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون
الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع
قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع
لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني
الفعلية للافعال المسلخة في المعاني الانشائية بعيد لم يرضه المصنف يقتضيه
ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال
بانها بحسب المصادر لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الا صطلاحية
للمعاني بها قال الشيخ الرضي الغرض الخالص دبما يقوله صدة مع انه لم يخطر بباله

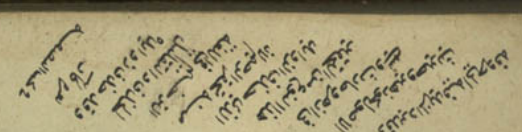

لفظه اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها
ليست بافعال لمخالفتها للافعال صيغة وقبولها ما لا يقبل الافعال كالسين
واللام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويدا فانه
قد يستعمل مصدرا نحو رويدا فرود وهو مصدر وادي مصدر ودا ي رفق
تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغر قليلا قوله او عرج اي لم يثبت استعمال
مصدرا لكن يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونه منقولا
الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينها
وزنا والحاقا باخواتها من نحو ورد ردد قوله على وزن قوقاة فاصل هيهات
هيهة كقوقية قال قدس سره الحاجة لقوقي اي بضم قوقاة ودعاء على افعلا
وفعلله وفعلا لا قوله نحو اما مك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم قوله فانه
على تقدير استراكه وهو الراجح على ما مر من انه للحال احقه وللاستقبال
مجازا او بالعكس قال ومن خواصه ولم للاهتمام به او للقصر ومبتدا ركما قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال
يفهم حينان المذكور اقل المتروك قوله منبئها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
التي تحاذي العشرة قالوا انها تسلم قريبا من ثلثين قوله ومن البعيضية بقرينة
دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد
عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال نفهم منه انه لو لم يات
من لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتدا قل جمع
الكثرة عشرة لانا لم نقول لانم لزوم ذلك ولئن سلم فلانم ان اقل مرتبة العشرة

اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم وكثيرا ما تقوم كلمة مقام اخرى فذلك مجاز غير غريب قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي يأخذه فيه ولم يتعاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض ما هو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظ ما بالخارج المحمول بشيء المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر وطابق الشراح عليه ونبه لفظ الحد لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها وكلا يقربها قوله اي لام التعريف احترازا عن لام الامر ولام الابتداء وكان اللام فيها بدلا من المضاف اليه او للعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا ان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان المقابل بالمدار ليس الا بعض الاسم قوله في مثل قوله عليه السلم في خواص حمير وال امن امبرام صيام في امسفر منهم لعلم شهرته ولاختصاصه بعض اللغات وبحوزان يعمل ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره شيء من اختياره اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام

وحدها الخ لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقصان في الدال ويتوافق دليلها قوله زيدت عليها هم الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع للخفة فيها مطلوبة لكونها ساكنة قوله الى انها الكمل وايضا لعلم يكن كمل كان المناسب كسر الهمزة وفيه انه عند قد سبق قوله الى الهمزة بضعفه شيوع حذفها في الاصل والعلامة للحذف قوله لانه لتعين معنى سمع عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنعه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعين المعنى المستقل والمختصة في الجنس والعهد لا اللام مطلق فانها قد يدخل على اللفظ ولا تعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير سمعه ضمنية لزم دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصححان او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص اعلم ان تلك الخواص الخمس كما انها ليست شاملة لكل اسم فهي اكثرها خاصة حقيقية بل اضافة نوع وجودها في الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختير هذه

الخمسة لان كلامنها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر
متضمن لاختصاص حروفه بالجر وهي كسرة والتنوين لاختصاص اضافة و
معانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتمييزا
وايضا لتلك الخواص خواص ومن اياكثيره مبينة في علم المعاني لا يوجد
في غيرها من الخواص قال ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة
اليه وحري يكون عطفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر مصدر جر محلوق
عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وفيما قدم الجر على السوين مع ان السوين
وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجمعتا في كلمة كان السوين
متاخرا عنها في الوجود واما تعديم اللام عليهما فان الصدر موقعه واما تقديم
الدلالة على الباقية فانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص
واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولمضمه خواص
كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف الجر او حرف جر بمعنى الفعل اي الاسم
وبعضد الاول حرف الجر قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر
حرف الجر في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما كان
فاعلا او مفعولا او الفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يخصص الخ بيان
للمخالفة بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للكل
وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل
لان الحرف لعدم استقلاله معنا غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان

يزيد على الاصل الذي يحصل الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد كون الشيء
مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاظهر
الحكم عن الغاية وتوضيحه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه
بل سوغه فكانه قال الاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء
انه اخصر من ان الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل في الاختصاص
وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم بعد الاضافة
كما قال علامة الرجل لحسبه ان معناه ان علامة الرجل الحسبه والحسبه مضافا
اليه يخصصه به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواص
الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان يسطر الى المطلق
حتى يكون الحكم معتدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف
اليه او بعده والقول يرجع الضمير الى شيء المذكور في الطباخ والى اللفظ بعيد
قوله لان الفعل يعني ان العرب لما خطت معنى الفعل منسوبا الى امر ارتبط به
لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لا خطه لا على وجه منسوب الى شيء او منسوبا
اليه شيء فلا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص اللام للتخصيص
بعلم اشراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا تقبل التخصيص وفيه تامل
يجوز ان تقول مررت برجل مريدا به نفس الطبيعة ولا شهبة في ان هذا الا
للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصصه
بالظرف والحال ان قلت حربانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي
ولم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح

والله اعلم

لذلك لعدم وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان
الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمرت
بزيد فان الربط المدلول للباء وليس الا بين المرور وزيد قوله والتحقيق
وذلك بحذف السوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في
اخويه واما الحسن الوجه المحمول عليه طرد الباب قوله واما فسرنا الاضافة
بكون الشيء مضافا اي لا بجعله باعثا للمضاف والمضاف اليه جمعا وانما لم
نجعله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف
على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة تقدير حرف الجر مطلقا
ولان المصدر وهو عبارة المفعل بين هذين الاحتمال حيث قال والاضافة
وكذلك يعني من الخواص الا ان لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسما
الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجمع لانه انما المضاف
الى الفعل تاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة
قلت لا شبهة في انا نحدس ان المضاف حالة معينة تارة الى طرف وتارة
الى اخر فلعله يدعي انها بحيث ان سقود مجردة عن خصوصية الطرفين فان لفظ
الاضافة موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك يجامع
فيه وحمل الجمع الى ارادتها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة انما
الى اختلاف القولين وذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى
الثاني قال الشيخ الرضي لا ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد
الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اسكن زمن الحاج امير

المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملة
قوله وقد يقال هذا بناء على ان المصدر يسبق ان يكون هذا القول عرضيا للا
يخالف السابق من احصاص الحرفان الجر لازم للاضافة اليه واختصاصا
اللازم مستلزما للاختصاص الملزوم وليلا يخالف قول المصنف فيما سياتي
المضاف اليه كالاسم ولان معنى الفعل كما ذكرنا ما تى عن الاضافة اليه
كما ياتي عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف
اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اسكت
يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا نضمن صحة هذا المثال ونحو مثله
في كلامهم قال وهو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو
محل اظهار المعاني وازالة فسادها للالتباس او من اعربته الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها فالوجه من الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يحمى فيه لان
القياس مغرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة
منه بحاز ان يكون اسم مكان لاصقة حتى يكون قياس ما ذكره قال وسمي
من البناء المقصور قيد القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قلة
هيئة لاسغر بالبناء قال فالمعرب الغير المتغير والصحيح لدخول الغاء الموضوعة
للعقب على المغير كون ذكر المغير عقب المتغير قوله الذي هو قسم من الاسم
يعني ان اللام الداخلة على قيد الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذي
هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واقسام قوله اي الاسم
بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على

مبنى الاصل انه مركب بشبه مبنى الاصل لان الشيء لا شبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ولك النقض يندفع بقوله تركيبا يحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لانه قد يساويه بشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان نقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفيه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المفهوم الى شيء وشيء بمع ومجموع المفهومين وسيعلم ان المركب بالمعنى الاول زيد قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع وقام زيد كما يقال لاحد الجمعتين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المبتدا من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظرف في التعريف على مثل لعلك تركيبا يحقق معه عامله لم تقل سركسا معه عامله ليلا يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى يحقق العامل معه قال الذي لم يشبه اي ناسب فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكمعة بالمناسبة التي هي اعم منه لان المصدر فسر بذلك وذلك لان المانع للاعراب هو الثاني لا الخصوصية الاول ولذا قال المبنى ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف حمله كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين فان القوة عرضا واسعا وليس بعمومه مرادا قوله اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يعبر باصله البناء لانه يهدم المعنى

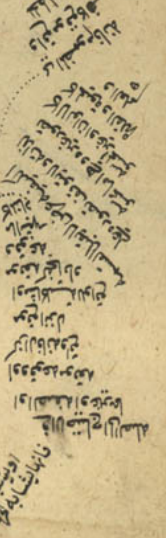

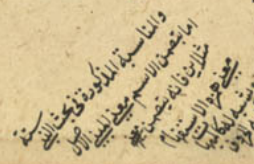

لا يخفى

لا يخفى في الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيه بعارض شابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي الخ كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الحملة من حيث هي حملة فتحكم فاعتبر العلامة الخ يعني ان العلامة الكتفي في تحقق المعرب يكون قابلا للوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد كزيد والمصدر لم يكن فيه بديل او مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم ان يعطى الاعراب وهي التركب ويحول العامل معه وعدم الشابهة بمعنى الاصل قوله عند الجمهور كانهم دفعوا في ذلك من لغط المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع السماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدونون ورتبه نحاة فمن لم يتتبع اصلا او سمع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو وحكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل والاشبهية

في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقال زيد في قام زيد
اي مركب يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
وزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه
الحاصل منه عرضي لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في
ضمن الدور ولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي ما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما اختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى
عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة
الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله ان اقول
انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله
حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعرفه به اي بسبب مفهوم الاختلاف
وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة
مفصلة ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا ندخل التفصيل
في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف موقف ويجيء واحدا
في صوبتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا ستر عليه قوله حصصه او حكما
المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل دلالته المقصوده مع
بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله او صفته اي حالا
شبيهة بالصفة لا الصفة حقيقة لان المركب لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم

به الحرف لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل قيل ان فاعلا اذا كان
صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عاملا اجيب بانه صار اسما
قوله الداخلة عليه خرج عن حكم المعرب اختلاف منوا ومنا في يعني
باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورايت عمرا وقام
بكر وانما خصصنا اختلافها يكون في العمل كما يشعر عنه العنوان قوله اي
يختلف لفظ اخره اي صورة اخره او تقديره اي يختلف اخره بحسب
التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الاخر فقط كما في مسلمي وتقدير
صفته كما في عصا وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جيلي
وغلامي فان اخرهما لا يمنع عن قبول الاعراب بحسب الغرض والحكم
وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي بحسب اختلاف لفظا او
تقديرا اي اختلافا فمنسوبا الى الصورة او الى التقدير كما مر انما لم يقل
اختلافا لفظيا او مقدرا ليعرف الموصوف لان الاختلاف ملفوظا بجاز
باعتبار سببيته وسببه لو جعلت اللام في ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا
تفصيلا للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان
العامل لا يحذف في الملفوظ المقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم
قوله الاتي التقدير واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان لفظا
انه اشاره الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رايت احمد ومررت
باحمد ورايت جيلي ومررت بجيلي قوله وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين اي مدلولها هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله

علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه
علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لانه في اخر المعرب ولانه في العوامل
اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون
الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا
بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر
المعرب وفي العامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في
العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع
قوله قلت هذا حكم اخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له
ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة الثلثة وح
يكون لازما للمعرب وان لم يكن قيدا تقييديا فالظرف اللازم له قلنا مر في الكلام
ايضا عن الظ بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان تحقق
معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف
بالعوامل من لوازمه ولما كان المسار دفعلية الاختلاف لم يتعرض له قبل
المراد بالاختلاف الاول معينا شاملا للذي مبدأ حالة البناء وبالاختلاف
الثاني الوجود عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان
اللام الداخلة على الجمع قد سطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله عامه
الامران هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة اي خواصه الاضافة بالعباس
الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده في الضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم
يقل خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا تحقق

في الصورة

في الصوره المفروضه عوامل في شيء من الازمنه اذ لو تحقق فيها عوامل في
الازمنه كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت منه
اي حركة او حرفا كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سكن
في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف اخره به اعترض عليه بان
التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمين ليس في الاخر اذ الاخر هو النون
واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا بانه ان هذه
الحيثية لما وجدت فيه بعض الاوقات جاز ان يحمل الحرف السابق عليه
بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الاخر والا كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة
النون وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او وصفه اما الاختلاف الاخراي بجعله ذاتا كما يتحول واو ابوك
الى الف اباك واما تحول صفة فكما يحول ضمة زيد الى فتحة قوله لا يرد العامل
والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة قال الاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة
المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ذلك ولما
قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجها اليها
اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه
عاملا وليس موثرة بالحقيقة لان الاثر للمتكلم وهو علامة لاثره واما
خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى

ان قوله ليدل الخ لو جعل من تمام الحد حيث يحرجا كان احسن لكن المصنف لم
يجعل من تمام قوله خرجا بالسببيه الخ ان قيل يتعقض التعريف بالعلة التامة
للاختلاف فانها سبب ويس له قلنا ليس للعلة التامة سببية الاسببية
الاجزاء اجزاؤها متكلمة من وبعيد نعم لو ثبت سبب ويس سوى الاعراب
يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب
في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول لسبب القرب للشيء سبب اعتقاد
علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين نفسه ولا يخفى انه لا يصح
استلزام المسبب للانفكاك والعقل الصحيح ان يقول ما تحلف بدل ما احلف
لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة
او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول
من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه
علامة لامرين كالف التثنية وواو الجمع فانهما قيل التركيب علامة للتثنية والجمع
وبعد التركيب علامة لهما او للفاعلية ومن علامة الى كليهما التثنية والجمع قلنا
هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وعند من العبارة فان المتبادر من رجع
ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ بعد كونه معربا قوله خرج حركة
نحو غلامي وان نحو اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركة ما قبل هذه الادوات
من تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى

المعرب

المعرب لان المحققة تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك لم تخرج
بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل
قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة قوله ليدل على المعاني جمع
معنى بمعنى ما يفهم بالشيء ويتعايله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف
على اسم ان وجزها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسم ليدل
على المعاني ويفضي به المعاني في انفس الاسماء من عارض استحقاقه الى العامل والقرينة
وذلك للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا
قوله ليدل لا اختلاف فيه ان الاختلاف لو كان والاعلى هذه المعاني كان الاعراب
هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لما مر انه الاختلاف كما هو مرح به
في هذا الكتاب وفي غرة الامر الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بقرينة
من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المعاني المدلول عليه لقرينة
المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه بسبب الدلالة
اليه قال المصنف اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج
او في بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره
فاذن يلزم ان لا تحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقال
ايضا ان الاعراب بالوضع المعاني ويزيد فساد الاساس والموضح ويزيد
الفساد والاساس والموضح وفيه الفساد بالذات هو الحركات والحروف
قال الشيخ الرضي الظني في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاسكان

البناء ضده وهو عدم الاختلاف اعاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه
نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد بين ان الاختلاف لا
يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فمعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني
فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة
فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فمعين ان يكون
نفسه بناء وليس الحركة او السكون في اخره سبب لعدم الاختلاف حتى
يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف
من حيث هو كذلك في الجملة وذلك كاف في جعلها متعابلين قوله يعني القائم
قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة
حرف المعنى بواسطته قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم
المفعول كما توهم بعضهم حيث يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل
المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذه الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار
هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون
احدها طاريا ادلا لا كون احدها مطرءا عليه فان تعين الكسر ويوافقه
ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني
في الكلمة قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له ليطرء
عليه ومن ثمة احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان
يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير
وقد يطلب له حرف كما في التثنية وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه

الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري
واحدا لكون الفعل عمدة في ما يركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة
لانها تطلب للملتبس لغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء
فاللائق بالحكمة ان تطلب له اخف علامة يمكن لازمه ومثل هذا المعنى انما
يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد اللين هي اخف الحروف
وجعلت في بعض الاسماء حروف المد اللين لم تجلب ومن هذا التعريف ظهر
وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الاعراب فعال والحروف البناء
قوله على نحو من مثل معنى الورود والاستيلاء فان آخذ الشيء مستول
ومستعل عليه ومثله الطريان وقوله تعالى والشيخ الاعتوار دست
بلد ست كردن حزيرا والتعاور والتعور مثله وقد جعل مرة مستعارا
لتعاقب المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او محاذاة مساعدت التناوب قوله
وانما جعل الاعراب في الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر
او جعل مطلق الاعراب في الاخر يحمي الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق
الكلي في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر لا يقال على التقدير
الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع
فرعه وهو جانب السفل تقديرا لامكان والا لزم تقديم الفرع وتأخر الاصل
قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان
العاملية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات
للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف

بعد الموصوف قوله فما النسب ان الدال عليها ايضا متاخر عن الدال عليه
عليكه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الواو والحروف الاعرابية نفس الاو
اخر فلم يتاخر الدال عليها بالمحاب بان المراد ببيان حال الاعراب بالحركة الذي
هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي
لانها تابعة للحروف ولانا نعول باخرها الدالي لانها ايضا وضعت بل يحتاج
بان المقصود سان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن
الحروف كما صرح به الشيخ الرضي قال ان الحركات اعاض حروف العلة فضم الحرف
في الجمعة اتيان بعد الفاصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به توهم انها معه لا بعده واذا اشبهتها
صارت حرف مد ويمكن ان يحاب ايضا بان المراد بالتاخر عن الدال بالقوة
الامكان او التاخر عما للحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم
التاخر عن الكل قوله دلالة استارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد لصحة الحمل على قوله وانواعه وكون العطف مقدما على الحمل كما في
قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء الثلثة يسمى ضمه وفتحه
وكسره سواء كانت بيانا اعرابية او غير اعرابية كضمة قفل لكنها
اذا اطلقت بلا قرينة ترادبها الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا
اذا كانت اعرابية ولا يخصص بها بل معناه شامل للحروف الاعرابية ايضا
والنسبة بين الضم والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتح والنصب والكسر
والجر ولما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وتبعه

عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصبه فكان الفم ساقطا فنصبه اي
اقمته سحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء
اذا المكسور يسقط وهو يجر الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع
الحركة وبهذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول
مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا تطلق على الحركات الثلث
عند البصرة واما عند الكوفة فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات
الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضد دفعا قوله حقيقة او حكما
وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف ستدعي الرفع لكن قد
تخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق
والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية وليكونا فيما يشبههما
بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسب واراد الخصلة المنسوبة
الى الفاعل والمفعول فوجهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح و
وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك
فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بعد المقابلة
للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل
حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد وايه وكان الجر الزايد كالجار فكانه
ليس على احد قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد بمعنى عليه

على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع اقوى الحركات فناسب العمدة قوله فاعطى الثقل للاصل اى مجعولا للتقليل للعادل ولذا جعل للخفيف للكثير قوله والنصب خفيف اوضعف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ اما احترازي للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاردف بها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل في ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ونظر نصبه اذا حذف الحرف ثم جر الذي موضعين عن كونه عملا للفضلة وبقي عاملا للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني بقي الجر والمسند كمررت سرد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وعمل مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا مدخلا في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها في ما بعدها منصوبا كلما استغنت من كلام الشيخ الرضي قال العامل الخ اما لاصلاح بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه واما اخر عن الاعراب لانه سبب بعيد

للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غائية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخره عن الغائية فلانها مذكورة سعا لانسبا في بيان الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات والمرتبة عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصريون وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم عامل الذي له تاثير في المعنى جيء لابد النقص بالبا في بحسبك درهم قال ما يقوم بعدهم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر لدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة اى ما عد وه آلة التاثير المتكلم واعتمدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل سموه مؤثرا لانقال فسوق اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما بعد وه آلة فصوت الغرض من تدوين النحو وسطر ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدونات وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الالة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما احدثه المتكلم في اللفظ وسنرجع عليه ما قالوه من ارتبة العامل المقدم اما على الاول

غير واحد انه العامل آلة الثاني
ذا عتبار ما يوهم موثر في اصطلاحهم وهنا
محمول على الاول فافهم ١٢
ذيله لقال العامل هو الذي يقوم المعنى الذي هو الفعل
الاولى ان يقال العامل حقيقة او الاولى ان يقال
شغله ظاهر الخ اساد الفعل الى العامل
الذي هو المعنى المقتضي كما هنا
نظيره في قولهم الفاعل الذي
الموثر فيه ١٢

فلان للالة يقدر ما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المقدم بالذات ان
يقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث
هي علامة ان تقدم على ما هو علامة ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له
ومن كونه علامة يظهر ايضا ما قالوا من ان حق العاملان يكون لفظيا ان يكون
لفظيا كالنقل هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب
لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك
لزم ان يمنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان
كلا منهما عامل في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا
بجهتين كما في كلمة في الشرط والشرط مختلفين فان كلا منهما عامل في
الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى فان ايا من حيث تضمنه
معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع
الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي
يحصل فسر التعلق بالحصول لانه بالقيام بالغير كما تقصه اصل اللغة لاشتقاقه
من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المتبقى ليس قائما
بالفاعل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاء
الاعراب ليس بحسب الذات بل باعتبار كونه من المعتوره كما ذكرناه
قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به
حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رايت لان له استدعاء التعلق
قال الكوفيون مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة لمجموعهما

قوله وفي مررت بزيد الباء عاملة في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كقولهم زيد فيهم
من قال ان المقدر عامل لان الحرف صار نسيا منسيا وكذا يكسب المضاف التعريف
والتخصيص من المضاف اليه واليه قال الشيخ الرضي قال فالمفرد لما ذكرنا للاعراب
وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال اراد ان يذكر
عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء ليبانها قوله الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة
وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة
المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فالجواب بانها غير داخلة
في ما حكم عليه بناء على ان التقييد مهملة او ان الاسما الستة وبعض ما الحق
بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شمول الجميع الا فراد لا شمول
لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يابا مع ذكر المعرف بالاخراج
غير المعرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المتعرف مطلقا
كما هو ظن بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان
قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا
يصرح بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسما محصورة وهو
غير منصرف لا كاد يحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لما يقع غلط في امور
كثيرة واكتفى في الاحراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء بحالها

كالاغتنا بما لا يحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا قال والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمزيد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر ولتوهم التغلب كما فيد وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف ينافي عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون قيدا قوله تعالى وسئات مرتفقا في مقابل قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد فيه ساما الاظهران يعال الذي لم يكن ملحقا باخر واحد او واو ونون او الف وتاء لينظم خروج مثل سنون جمع سنة وظربات عنه ويظهر دخول فلك جمع لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا الاتركيب من فصل العطف على معمول عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرورا جازه المصنف انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام لان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا تحمل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر ولا يحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعراب هذان

القسمان بالضمة حال كونها مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قلت اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل سواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان هذه العبارة لا تصلح كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كانت ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت ملكت الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص فادت ذلك قال جمع المونث السالم قد مد على غير المنصرف لا يحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو يصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه يقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني ولياكون ذكره على ترتيب ذكر مقابليها قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع اسهى لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي سلم عن التعبر اذا جمع وجاز حذف المضاف اي ذي اللام بدل اللام عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه الخص ومثله يدل عند قوله وهو ما يكون بالالف والتا سواء كان واحده مونثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان حمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات

ولا يخفى ان غيره مما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل
مثل سحالات يخرج مثل ثبين فلما الحاجة في ادخال الاول اي تقدير
مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج فاخراج الثاني
الى تقدير المضاف قال غير المنصف بالضم والفتحة اي اذا خفي وطبعه كان كذلك
قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا لخصوصها بل لعمومها اذ كثيرا
ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه في صلة ان الاسماء الستة
حكمها كذا قبل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يجب تاويله بالصفة المشتهر بسماه بها فيصح ان يؤول
ابوك الى الصفة التي اشتهرت بها وهي كونه اسما ستة وفيه ما فيه
من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه والا بالواو رفعا الحق الا بالحركة النقدية
او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط
والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغرا
اي ما يصغر منها وانما قلنا اذ لكلان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يحرك
عينه ولا يمد وجوبا لينتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يحب سكونه
لشابه للحركة قوله ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن
قوله بالواو الخ وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف
وجعل الظرف عاملا لافيد وح يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالا
لا عدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان للخارج تغير النظم
لنكته كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك

ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم
من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لما سيوضح تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكوره غير معتبرة والقصد
الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء احوج الى التصريح به وليس الاحتراز
عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك
قوله لما لم يكون بينهما وبين الاحاد ولان للحروف وان كانت فروعا للحركات في
باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف
حركتين او اكثر فكروا ان استند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب
الاقوى قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبية عن تعدد كالخ للخ
دون غد ولمظهر ذلك العدد خصصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
حرف صالح واستراحوا من كلفة اختلاب حرف اجنبيه في ان اللام في
الاربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل شيا منسيا
فجاء اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها
الميم في الافراد ولم يرد الى اصلها للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي
ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة الرفع علم العمدة والالف
والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة
وعينها وجعلها قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصنف
ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين
لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة نعم يدل بفساد ما يفيد المبدل منه

وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو فوكر على حرف تعيا
البدل لمقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في الاعراب من
سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي
التسنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا
وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت ركني في المفرد بجواز رجوع ضمير الواحد اليه
كقولك كلا الرجلين جاءا لان الله تعالى في كلتا الجنتين اتت اكلها ولزوم الالف
في الاحوال الثلث حال الاضافة اي المظهر وجواز اماتته فات المثنى لا يمال
والفه بدل من الواو لا بدال التاء منها في المونث ولم يتبدل التاء من الياء
الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء لاستماع الاماله ولا يميلون اسما
ثلاثيا على غير الشذوذ والا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على
وزن فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جاز بالف
التانيث بعد التاء لان التاء لم يتحض للتانيث ولذا جاز توسيطها
بل فيها لمحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب
كتا اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست بمحض التانيث وكذا
الالف لانها سعر للاعراب جاز في الجمع سنهرا والحاق التاء بكلا مضافا الى
مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث
قال انها للبست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا وتجب ان
يكون ما اصنف اليه كلا او كلتا مثنى اما لفظا او معنى او معنى فقط كقولك
كلا اسماء ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا

اضيف الى المظهر كان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر فاطرد غلبة كونه
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المبدل ان يكون معربا
والاولى جعله موافقا للمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى
المعرب نحو جيئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذ وان اذ لم استعمل مفرده
فان زعم انه ثابت في العدد اذ كانه كان وذي ثم ثني ثم عكسه مثل ذلك
في اثنا يان فذلك لان معنى ثناء استعمل طرف للجبل وليس في الطرف الواحد
معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اذ ليس في المفرد معنى التثنية واما
طرفا الجبل المثنى فالمثنى في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الجمع
ذو لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه
وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونث السالم فينبغي ان
يذكرا ولات مع جمع المونث السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم ولذا لم يعده
من ملحقاته وانما قدم الوعلى عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين
كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة الرفع والجمع قال الشيخ الرضي جعلت
الالف علامة الرفع والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لحمة لفظه
لعدد المثنى والواو سدسه لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جمع المثنى
والمجموع نحو ذرا وذرين وانتما وانتم وبهما وبهم اوكما وكم قوله لانه الضمير المرفوع
للتثنية لما ان كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحاله على اعرابه واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى ذو او المجموع علامتي الرفع

اضيف

فيهما ولم يبق من حروف الدين وهي اليتا اولي بالعصا مقام الحركة الا الياء للجر والنصب
في المثنى والمجموع والواو لي بها فعليت الف المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة مخالفا الرفع
قوله وفرق قال الشيخ الرضي بركة فحذه ما قبل اليا في المثنى ابقاء على حركة
الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم فحذ يا الجمع فغلب
كسر الاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان
السبع لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا وان تغير الحركة اولى من تغير الحرف وادعى التباس
المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونا مما لا اضافة وكسر
النون في المثنى لكونه تنويا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن انا
اضطر اليه ان يكسر وهي في الجمع للفرق بحصل الاعتدال في المثنى لحمه الالف وثقل
الكسرة وفي الجمع سهل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فظاهرية للاعراب
قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما وما سبق اي ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف
الى اختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تعريف قوله التقدير والا لفظ الكر
بلام العهد ما اراده كما يبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون
قوله التقدير الخ ساقا محل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير اول
مرحلة الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من
حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية
كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم تقدر الوقت والى لزوم
تقدير التقدر والاستثقال في لامثله ولفوات الملائمة لما سبق من بيان

محل الاعراب ولان في قوله واللفظي فيما علاه لست بمعنى اللام والا معنى
ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتقدر والاستثقال ولا يخفى
فساده قوله الذي يقدر الاعراب فيه وفيه حذف العائد والضمير المستكن
راجع الى الاعراب وذلك ان يقول الذي يقدر اعرابه بحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار الضمير فوعا مستترا في الفعل
الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك
ان يقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة
سميت بها لانها ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع
والاولى اولى بدليل مقابلتها الممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف
لحقته في مبهم غلامي قوله او بحذوفه وهي حكم الثابت ولهذا لم يعرب
ما قبل الالف لخفاء امر هذا التقسيم وظهور مقابله مثل ما الاول ونوك الثاني
قال كعصا وغلامي جر محذوف والتقدير هو اي ما يقدر عصا وامثاله
وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف وبعده اي تقدرا كتقدر
عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي
بدلا من قوله ما تقدرا وبيانا له وقوله مطلقا على بعد يرجع الاول على حال
من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل
او ما يفهم من الكلام من التقدر او تقدير الاعراب وعلى البعد الثاني
حال مما اضيف اليه التقدر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف
والمعنى كتقدره في زمان مطلق او تقدرا مطلقا وعلى التقدير الثالث

حال من فوله كعصا وغلامي والعامل فيه ماهو عامل في الظرف المستقر او ظرف
لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت الفا قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة
لم يقل وكما في الاسم المفرد وكما قيل ليد خلاف فيه للجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم ولو قيل بالحركة لفظا كان اولى ليخرج نحو عصاى وان تعذر الاعراب
فيه قيل لاضافته اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته
الى المبني وخالفهم المصنف لان علامات المعرب ولان الاضافة الى المبني لا
توجب البناء الا بشرط سنذكره انشاء الله تعالى قوله فانه لما استغل الجر
قوله قبل دخول العامل كان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه
وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدم على العامل وهي مستلزمة
لكسرة ما قبلها قوله فاذهب اليه الى تفريع على المقدمة الاساسية التي
تفهم من قوله لما لا على الشرطية ونوضحه ان كسرة الملامة متقدمة
على كسرة الاعراب بمراتب لدخولها على العامل المتقدم على المبني المقتضي
المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون مبنيا اياها ان قلت لم لا يجوز زوال
الاول بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها بقاء سببها مع ان الاصل بقاء
الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملامة اكثر خصوصا اذا لم يفت
جانب الاعراب بالكلية بجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يحملها علامة
ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فنقول حسب
بانه يلزم حينئذ تواردا موثرين مستقلين اصطلاحيا على اثر واحد كما يستحيل تواردا
الموثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم تواردا موثرين المستقلين

اصطلاحا على اثره ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية و
الجمع لان حملا منهما على الاعراب سيسدا الى العامل وهو اصطلاحا
وحملها على معنى التثنية والجمع مستندا الى قصد المتكلم وهو موثر
حقيقي قوله اى في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقرار
المقدر والمعنى كاستقرار قاض وقت مرفوعيته ومجروريته اى وقت
رفع العامل وجره وله وللك ان يجعل مصدرا اى استقرار رفع وجرا ولما
مما يضاف اليه الاستقرار المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك
من احوال الات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء المكسور وما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء
وثقل الحركة مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان
كظبي وكرسي قال ونحو مسلمي عطف على كقاض مرفوعا ومنصوبا على
قوله قاض اذ لو قصد لفظ نحو مثل بقدر الاعراب كان مستدركا
لكان اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى
ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصد في التمثيلات خصوصية
المذكورات بل يراد المذكورات واغيارها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها
قوله فان اصله مسلموي الى قال الفاضل الهندي يجوز ان تلفظ الاعراب في
مسلموي بعد الاعلال متعذرا وقبله مستثقلا كما في عصا لكن الموثر في التقدير
في عصا بعد الاعلال ومسلموي ما قبله من الاستعمال لان اعرابه بالواو
وهذا تعليل يوجب بعد ذهابها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب

المكسور
فائدة
اصطلاحا

ابدال الحرف لا الاسكان و تقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
وذلك لامتناع ان تكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
كما جعلت كثرة جمع المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزايل بالاعلال
في حكم الثابت فلو جعلا الياء بدلا عنها لكان الكلمة واحدة اعرابان لفظي
و تقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة
ايضا باقية على سكونها قوله و قد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلاث و بعضها مما يكون اعرابه بالحرف و لا في مدة اخره ساكنا
بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى و المقيمي الصلوة على قراءة
النصب و اتمام يقل و لا في آخره ليلا ينقض القاعدة مصطفو القوم
على قراءة و لعله لم اتم بعد المصدر لانه سبب بيان الاعراب اللفظي و العدول
الدابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض و كان الياء في مثل علامي و مسلمي
لشذوه امتزاجها بالكلمة لست عارضة ان قلت قلم يعد في مع ان
اعرابه يسع ان يكون تقديريا في حال الرفع كما في مسيلمي و لم يعد من العدول
بطل قوله و اللفظي فيما عدا اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى
اخواته و الى اللغة الاخرى فيه و هي مي و ان كانت قليلة نعم بقي الاشكال
في الاعلام التي حكى في لغة الحجاز نحو من زيد و من زيدا و من زيد فانه
معرب بعد اعرابه وجوبا لاشتغال المحل بالحركة الحكاية و كذا في المثنى المحكي اذا
جوزنا و الحكاية فيه قوله و اكتفى بعرفنا اما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المتمرف و غير المتمرف فاذا علم عدم المتمرفية فانه ما فيه علتان لم علم ان المتمرف

ما لا يكون كذلك و هذا و مثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف
النحاة المتمرف بانه الذي دخله الحركات و التنوين و عن المنصرف بانه الذي
سلب عنه الجر و السوين لشبهه بالفعل و يجر بالفتح و ذلك لاستلزام
توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصد من التعريف و عدم انحصار المعرب
فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثله عنهما قال عند المنصرف ما خرج
من الصرف ما و هو الفصل و الزيادة و انما سمي المنصرف به لاشتماله على
زيادة على الاعراب اعني علامته و هي التنوين او لانصافه بزيادة
ممكن و لهذا لعال له الامكن و لما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير
المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفه لا موصوله لان حق الخبر ان
يكون نكرة و لئلا يلزم تعريف الخبر و سكر المبتدا لان غرا لا يكسب التعريف
من المضاف اليه و فيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي و هو مفهوم
محصل لم يلحظ فيه معنى المغايرة و لذا ان يقول انه بهذا المعنى ايضا
نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم فردي و لا ضروره
هنا و القول بانه جزء قدم بخالف الاسلوب الشايع من تعدم المعرف و جعله
موضوعا و القاعدة المحفوظة انه ضد من ان سبقا العلم بالشيء يستدعي
جعله موضوعا و قد سبق العلم بغير المنصرف قال فيه علتان فاعلا الظرف
او مبتدا و قدم خبره و الجملة صفة ما العلة في اللغة عارض عرطيع يستدعي
حاله غير طبيعه و في اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما
ينبغي ان يحضر المتكلم عند حصوله امرا مناسبه و ذلك الامر المناسب سمي

المقصود

عن اللفظ مدلول ما كان مخصوصا و الا فان اضافات و هو اسم
للجنس او جزئي و هو المصدر كما له صـ ١٢

بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صرح
كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة
وبنى ذلك على ان صاحب المفصل بنى السبب في تعريف على المصرف حيث
قال وافيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في
العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله
واستجماع شرايطهما انما قال ذلك ليلا يبطل ما لغية التعريف بنح وهذا منقوض
بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالامرء واخيكم فانه
منصرف صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرايط تاثير العلة
اسلامة ما عارضها وقد وجد المعارض فيما ذكرنا في الاولين فلان سكون
الوسط لعارض احد السببين او احدهما واما في الاخرين فلان دخول
اللام او الاضافة لعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص طلبا للاسم
ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للفرد او الساسب لصدق
التعريف عليه مع انه منصرف عندنا بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا على المونث
لصدق التعريف عليه مع الفرائد لدخول الكسر والتنوين عليه احب عن الاول بما
سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان مع وجود السببين المسجمين
بشرايطهما كما قاله العلامة من ان هذا التاء ليس مختصة للتانيث
لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن
تقدير اخرى او ان نقول ان سوق المقابلة غير مسوق منه ولا الكسرة
الغير المختصة بالجر او ان كون الكسر والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال

من نسخ

من تسع مسدد بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تسديد العلتين بكونهما
اما نعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحق فيها استقرائي
قوله من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما
في اول البيتين اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما
في هذين البيتين وذلك باعتبار تعدد المعطوف عليه كقولك البيت سقط
وجد ان قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها في اسم صرف تصويب انهى هذه الابيات للابي سعد الانباري النحوي
وانما لم يذكر لها حاجتي له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه عرضا
لعدم صدقه على ما فيه علة عليه بعموم مقامها الا بصرف من التكلف بان يقال
المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله لمجرد المحافظ فخرجت عن التراخي
واريد بمجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوت
لما سبق وكذا الحال في الوكب قال والنون فيه مساهلة اذا العلة مجموع
الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب
بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان
يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهني نزيدت للمحافظة
على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل محذوف موصوف اي نون زائدة
او خبر مبتدا محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ومنع النون
الصرف وذلك لان قوله عدل الخ بعد لما هو المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في
او بدل عن تسع او بيان لها والعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في

من نسخ

نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستعاد من اللام كما قيل
في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الخ لبيان حال من ضمير
الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زايد فيكون
من الاحوال المتداخلة او صفة ولو جعل الالف فاعلا لخ الفرق بين ما
اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزايد وعلى الاول يفهم زيادتهما وتعدم
زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تعدم الاولى بحسب الوضع
على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر التعريب بالاقرب فلعله فهم
من المبالغة المفهومة حمل المذكر على صاحبه او من الصيغة فان باب
التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا لاثنين كثر المفعول الثاني
قوله اذا القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانعة اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة مع ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة
عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعلة ادا دضم النشر والاثنان
للحكاية والتركيب اما للحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل
مع الوصف كعلم او مع الكلمة كيشكر علما ولا يخفى انه لا يتنا ول نحو ان كل
علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب
هنا تكلفا لا يعينه له فلا فايدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه
التسع مع مراعات الاصل في نحو احمد اسمي به ثم نكر وشبه الف التانيث
المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك
الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع

من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدوده فلم يلحق مع العلمية بالف
التانيث الممدوده وان كانت ممتنعة عن التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان
مراعات الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع الصرف الثاني لم
يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف
والنون الزايدتين قوله استنادا الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي
معتبر وان كان مع المذكر بالحقيقي الذي لا يعتبر بانيث الفعل معه فلا اقل
حارت طلحة وكذا المعنوي الذي يخفى فيه العلامة من حيث استنادها الى
علة التانيث انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة
ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يعوم مقامها صرف عن
المنساق الى الفهم قال ان الكسرة والتنوين انما ذكر الكسرة هنا مع انه اسقطها
قد علم بقوله عن المنصرف بالصد والمحمد لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب
ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين
للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علمية
فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعه الموصوف للموقوف عليه بل يستلزمها
وغيرها كفرعه المرجوح للراجح وانها لا تختص فيما ذكر لكون الاسم مثنى
الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله واذا وقع في اسم
علتان لم تقع فرعية واحدة لان لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا
فوقية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها
الى تكلف وكذا اثبات الفرعه في الاسماء بسبب هذا العلل خفي ولم يكفه

واحدة الا اذا قامت مقام اسمين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل العمل والبنا فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما
في اسما الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية
وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولذا
يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا سار به بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى
بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوها
من المعنى الفعل ولا ينتزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر ولا
ينتزعان قوله ممنع منه الاعراب وفي تقديم الكسر على السوين اشارة الى
ذلك ومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح
وقال الشيخ الرضي اني الثاني لعود الكسرة بفرد عود التنوين وعدم مزيد
عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف للمنع الصرف ايضا
كما في الوقف واللام والاضافة فاراد والنصرين اولا لام على انه لم يسقط
الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسر لئلا تدخل الفعل وقال المصنف
انما لم يتبعه لان الكسر يلائم السوين يعني ان اي موضع يدخله السوين
الكسر واذا اريد السوين من غير عوض اريد السوين من غير عوض اتى الكسر ايضا
لانه يلائمه وانما قال من غير عوض اذ لو اريد التنوين مع العوض وهو اللا
والاضافة لم يتبع الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل
فرع المعدول عنه الاصل بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع
الموصوف لوقوف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول له فونو فرع له لفظا

ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث
لان الثانيث طارء على قايم مطلقا لا على قايم من حيث هو مجرد عن
التاء والمذكر هو هذا الاذاكر فانه المشترك بين المذكر والمونث بالفارسية
استاده من غير تعرض للتذكر والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل
يعني ان التعريف طارء على السكر غالبا اما الوضع جدبدا وباداة فهو فرع
له لفظا ولما كان ما تعرفه كان معهودا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى
قوله والالف والنون الزايدتين فرع ما زيد تا على منهم من قال
ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالفي التانيث الممدودة في ابقاء التاء كونها
زيدتا معا وحذفا معا وكون اولي الحرفين في كلمة والتاسعة حرفا
شبيها بحرف العلة ولا يخفى ان لا يلزم من اثبات الفرعية بين المشبه
والمشبه به قوله لان اصل كل نوع لا يعد فرعته فيه لا القسم الاكثر
الذي في اوله احدى الزوايد الاربع قال ويحذر منه لا يجوز عكسه
وذلك لان الفرودة تنزل الاشيا الى اصولها ولا تخرج الاشيا عن اصولها
وبهذا جاز قمر المدود في الشعر دون بلال المصورا لانادرا وجوز الكوفيون
وبعض البصريين العكس للفرودة بشرط العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز فلا يرد
به الامكان الخاص وهو سبب الفرودة عن الطرفين وقد يراد به
الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز اراده
المعنى الاول لوجوب الضرورة بل اراد المعنى الثاني ويفيد بجانب
الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما

عليه عاسة في حكم العدم وبهذا التوجيه الاتي يدفع ماذكر من
عدم مابعده التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم
في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقولهم صبنت لك القصب ركبن
آب قال قدس سره في الحاسة هذا البيت مما والته فاطمة رضي الله عنها
في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم
مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش اننى مرثيه
محقق البارکغزه بوي مستلیش بورمزه ستايش كردن وكرسن تعالى
ورثوته ايضا التربة خاك المدى غايت والمعنى ما الذي او اي شيء وقع
على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
قوله وكقولهم اعدل الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون
منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل المفرده لظهور امرها قوله قلنا
الاحرا في قوله فردي فالمراد بالفرده ماعدا الشعراء فردة قوله لان قا
التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا اني اسجع
ومرادي والاصل امرادي عند من لم يثبت مرابي وقالوا لخ قال بسرو يمال
سجع لموافقة قلي قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف
الذي يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة السون فانه صرف لتناسب او اخر
الاي فانها كالقوافي بعد موافقتها وتجانسها واما اذا قرى بالالف فليس
نصا فيما استشهد به يجوز ان لا يكون الالف بدلا من السون بل ان يكون
للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير المنصرف في نفسه قد ينضم

1903

اليه امر فيصير فصحا فان سلاسلا في نفسه قبيح عربي واغلا الاحسنه
وجعله فصيحا وكذا ابتداء الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فالمعنى
القاشيه يبداء روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياحار ان كان
قد حاء وانضم الراء ياحار فقال الكاتب ياسيدي ياحار بالكسر افهم
فامر بما امر به اي اراد به الساس بحسنه قوله مثال الجموع غير المنصر
الذي صرف والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفا بسلاسلا قال وما يقوم
مقامها اللاق تقدمه على الحكم لانه يصدد بيان لما ابهم في حد غير المنصر
قوله احاديها الجمع البالغ اي صيغه مدرى الجموع اي الجمع الذي يجمع
اليه ان بينه تا الى وزن فمسموع عن جمع المكسر اعلم ان النحاة اختلفوا
في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوته قيامه مقام السببين لكونه
جمع الكثرة والمصدر ذهب الى انها بالتكرر للجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس
سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو
ثمان فشاذ والنحو الغراى فاصله فيه ضم ما قبلها الفا واما نحو ازن لعبيد
من قيس مسموع عن الجمع واما نحو يماني وشامي فالمنسوب الى اليمن والشام
فالالف فيهما عوض عن احدي ياآت النسبة فهذا الوزن عارضه لعدده
لانه بسبب احدي ياآت النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى
وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تاء في نفث النار في المنسوب
الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف
منه احدي ياءي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري

جمع عاريه منسوب الى العاد لانها يثبت في واحدة وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزء كالازهري الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية المعدد قالي العدد فان مادته في الاصل عدد والثماني هو المعدود ليس الالف الذي فيها غير الالف المنسوب اليه بعد ياء لكونه بدلا من احدى ياءي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما اسراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذا وجمع نقد يرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يادت لهما نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع العلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما ياءيان على افراسهما ولا يصح الاعتذار نحو افعل في الواحد نحو احمر في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كدارين ولا باحمر لانك لا تعلم انه اعجمي ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع واحد له دليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره فالكالب جمع وبيء جمع كلب واسار جمع سوءة جمع سوار وتاعيم جمع تاعا جمع نعم انتهى التسوار يارة دست وقد يلحق التاء اسارير وعليه قوله تعالى في قراءة وقولا القي عليه اساورة من ذهب نعم جار ياي واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او القروب المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع التي جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه بلغت احدا انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد شاركه في قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة

اخرى قوله والمرودة الحرة في الممدودة مغلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم تفارق احديهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفقا في بعض الاسماء لزومها كحارة وتجارة قال فالعدل للفاذ لمفسر العدل واخواته اي ساء نفس مفهوم السبب او شرط تاثير وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول صحح تعبيره بالروح لانه مفهوم اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر للزوج بنفسه وانما لم نفسر المصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الاضافي لان السبب ما قام بالاسم ازبه يحصل المغايرة وهو هنا المعدول به لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا تصور خروج الكل عن جزئه قوله عن صفته كانه اراد بها ما يسمل صورته الحاصلة بانضمام خروج شخص معين من السجر ليس خروجا عن صفته الحقيقة اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام جزء للكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة من الاضافة ولهذا تعذر تفسيرها بانه خروج عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس لغير مدخل في صورته الحكمية نعم اذ الفصل بين اللام ومدخولها بالمعرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ فخرجت عنه المغايرات العاسية كالمقام قبل لم تدخل في الخروج عما

بخرجه لاخارجه وفي دخول المعدولات ح تامل قوله واما المغيرات الشاذة
كالمجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في يارس فقيل
انه ليس حارجا عن صوريه اذلا مدخل للعدل بعض الحروف على بعض في الوزن
وانه امر اعتباري وانما نحو مُخْدَ عُنُقٌ بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا
تاما اذ يستعمل على الصفة الاصلية اكثر من استعماله على الصفة الفرعية
واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا التقدير
على تقدير كون لغز عيرقياسي قوله بدليل تراجع القوس والتاب ابتداء على اقوس
واتيب ولهذا يضاف ان اليهما فيقال اجمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس واتياب
لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجه ان نظر النحاة في تتبعهم
اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا
اعرابها منع الصرف ولما عملوا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعين تحقيقا
او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية طاهرة وهي العلمية
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار
العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا واما
يدل على ثبوت اصلا لاقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا
دليلا اخر فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق
اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر
ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الى المشهوري
انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت

بغرمنع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجه ان اثبات الاصل
قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة
ثبت ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد
ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل
عليه الا منع الصرف قلنا اراد بان الدليل الموثر المثبت اولا للعدول في نظر
الكل واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالفرض قوله فعلى هذا قوله بحقيقة وصفا لحال المتعلق
واما على المشهور فمعناه خروج بتحقيق اي مزوجا محمد اكرجل سوء بمعنى
رجل سيء فيكون وصفه بالحسن وصفا لحال نفسه وكذا معنى قوله بقدر
قوله كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خرمحمد وف اي ذلك الخروج
كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا
احتمالا قال الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلثة بمعنى وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرات الكتاب جزء
اجزاء فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا
للمزد المتنازع فيه بالاعم الاقرب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان
اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد ما الى عشار الى الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما وراءها
الى عشار وهو خلاف والصواب مجيئهما قال الشيخ الرضي جاء فعال من

اي على اعتبار العدد والصحيح
العدد في الاصل ١٢

عشرة في قول الكمت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو ثلاثي الى تساسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب الى قوله العدد والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية الخ اي كانت في بابه بابه اعلم ان من اسماء العدد ويعبر موضوعة للوحدات الى لا نهاية له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم قد يراد به الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالعكس الى وصفها ولقابلان ممنوع كون بابه ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخواسم التفضيل بشهادة العرف نحو اخر اخران اخرون واو اخريان اخريات نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضيلي فضليان فضليات وفضل قوله لانه معنا في الاصل استدتا اخرا اى في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخر اي رجل اخر لا حمار اخر وامرة اخري قوله وقياسا سم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع له فهو وان لم يستعمل فيه فلا نم العكس وان اريد ما استعمل منه في المعنى الذي ذكرته فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب اصل الاستعمال باحد الوجوه

الثلثة لكن عدل عما كان حقه بحسب الاصل التعريف عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه يرجع العدول عن لازم مخصوصه واجيب في فتح الى نعم التفسير مما ذكر لظهور صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه السلام يؤدي لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول عنه تذكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى ما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو نصب فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا البتة لتضمن معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدول والعلمية المقدرة كما مر حالة الرفع عند بتي تميم فانه المعدول عن الاسم وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالة النصب والجر فمبنية عندهم وكفى اذا اردت به نحو يومك عند الجوهري والعباس يقتضي ان يكون صاح ومساء معينا فانه كاسم وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من نوعه شيوع نوعي المعدول والمعدول عنه في التعريف والسكر لكن بينوا عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والمجموع

هذا ما وجدته بخط مؤلفه رحمه الله تعالى

والمونث عن ظاهر او احد المذكور الخ عن بعد وعلى هذا لا يتحقق العدل
في جمع التصاريف لا خر لان معدولا من لا بوجب العدول على نعم المصنف
لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللا
داخلا في صورته المحكمة وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل لا في
اخر جمع اخرى بعدم احتياج اخر واو اخر اليه وعدم منع الصرف في
البواقي قوله لانها يوجب لا لحرمنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخوات
والاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف
الثاني مكررا للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولهذا قال
الشيخ الرضي يدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك
المضاف المضاف عليه نحو الاعلالة او بداهته سابع قوله وقياس فعلاء افعل
ان كانت صفة عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلا انما يجمع على فعل اذا
كان مذكره مجموعا على افعل نحو احمر حمر قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعل
بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي وبرد عليه ان حمراء لو كان
اجمع ايضا كذلك مجمعا على احمرون شاذا لان جمع هذا الجمع الا لوصف
او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والا خر الصفة الاصلية وان طرأت
بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة
فاما ان يكون من باب احمر حمراء ومن باب لا فضل فان كان الاول لم يصح جمع
احمر على احمرون لان جمعه اعتبارا الاصل على فعل احمر باعتبار معناه الاسمي

افاعل

افاعل كاساود وان كان الثاني لم يكن مونث اجمع جمعا بل يجب ان يكون
مونثه حمعاء كفضيل واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل
فجعل قرات الكتاب احمر انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء ثم حرد عن معنى
الزيادة فعدل عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر
فصار بحكم احمر لفظا ومعنى ان يكون مؤنثه حمعاء كما يصح حسنا
في حسن وحشن محمدا نها في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قاصر
اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرنا من تغير
الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي
لا ينتقض بها قوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني ان اقوسا وانيبا لو نا مغير
اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما
اما من جهة انهما محمولان للواحد على خلاف قاعدة المعدول الى السبيل الى الاول اذ
الجمع ليس الا مغيرا الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول عن
ليلزم من مخالفتها الشذوذ قوله او تقديرا كما قال الشيخ الرضي ما
حاصله راجع الى ان فعال ثلثة اقسام اسم جنس عر صفة وصفة وعلم
اما الاول فلا عدل فيه مغرا كان او جمعا كفرد وغرف واما الثاني فان كان
جمع فعيل فلا عدل فيه الا خر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما
ان لا يختص بالذكر كحتم في مبالغة خاتم اي ذاهب في الارض فلا عدل
فيها واما ان يختص به نحو يافسق وهي في المذكر كفعال في المونث نحو يا فسا

فيهما العدل عند النحاة حيث لوسميت بهما مذكرا لامتنع صرفهما وتمكنوا بان الاصل
فيهما مساندة فيهما لما هما لميا لغنه في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل
على ان التاقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرط
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فعدله العدل عن فاعل الا اذا ثبت
استعماله منصرفا كدابي قبيله وانا احكم تابعدول فقه لكثرة كون فعل
الجامع للشرطين غير منصرف واضطر اد تاح الى تقدير العدل فيه كثم
لانه ثبت وانثم وعدم قيام قبل العلمية فهو معدول عن قائم اسم جنس
واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون
عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بجعفر السيد قلنا لما سمعا
غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل وحكمنا بانهما معدولان عن فعل
الجنسية انتهى ان قلت الشرط الاول بناء على ما قاله قدس سره من ان المعدول
عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه
فاعلا اسم جنس وهو محال لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما او الظان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها الاولى
وزنا مناسبة اله عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى
لا يوجب البناء والا لبنيت كلام وسحاب ولما عنوا ببنائها لتحصل الكسر اللازم
بسبب البناء او كسر الراء صحيح للامالة المطلقة المستحسنة ولان الراء
تقبل لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي اللحمة والبناء اخو من الاعراب قوله

القسم يجيء دون ٤ ج

ولهذا يقال ذكر باب وطام مهنا ليس في محله فكانه ذكر استطرادا وفيه اشارة
الى تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون ممكن
فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الاسنب يفسر لخفايه قوله وهو كون الاسم
والافسر به لا بالدلال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات منهم لم سعين
الاسعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات
متيسه الى معينه لا تدل على ذات مبهة بل تدل على تلك الذوات المعينه فان
الفياض الماخوذ من الغيض الذي هو كثرة الماء يدل على ما اكثر لا على ذات
ما بها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينه متصفه
بالحقاره مع انه وصف مثل أُدَيْرٍ مصغر دُورٍ جمع دار يدل على ادور متصفه
بالحقاره مع انه وصف ولهذا كان معرفا بالوصفه ووزن الفعل الذي
كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اولى احدى الزوايد والاولى
ان نقال كون الاسم والا على ذات مبهة لم سعين الا بعض الصفات الما
خوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف
يصح منع طُلَيْحَةَ بالعلميه والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلاله القرينة على التعميم
قوله ومنزلة قوله لا العرضي بعرضية فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت و
السبب الرافع لا صل وهو هنا العرف فلا يكون الا راسخا قال الشيخ الرضي لم
يتم لي الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال
بانصراف اربع مدخول بحوان انصرافه لاستيفاء شرطه ووزن الفعل لقبوله

مثال أُدَيْرٍ مصغر دُورٍ جمع دار بالحقارة ودور متصفة بالحقارة وهو ظاهر

التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما يجيء طاريه
على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة على المونث
ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء
تمنعه عن الوزن فكيف نعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس الصحيح بشيء
ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للدلالة
لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انثى والمذكر مفهوم من
احصاصها بجماعة الذكور ويويد ما قاله انقلاب التاء ها في الوقف وَ
عدم انصراف قوله اربعة نصف ثمانية وقال المصنف القادحة هي الداخلة
قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك قال شرط ان يكون الاولى ان يقول نصا
وان لا يلزم منه اعتبار متضادين كما تم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس
سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرعات الدلالات المعتبرة عليه
انتهاي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة على كون
الوضع اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة
فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بنى بتوهم ان استعمال الاصل على الفرع كاستعمال
الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا او التقدير في زمان الاصل قال
فلا تغفر الفاء للسجع قوله ومعنى الغلبة اي معنى الغلبة الاسمية اختصاصا
الدال على المعنى الوصفي فان لم يعتبر اللفظ الدال على المعنى ولو صفي ببعض
افراده الى او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى بعض افراده الى ذهب

التاء ص

الشيخ الرضي الجان ان غلبة الاسمية على الوصف شرطها بقاء المعنى الوصفي
اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك
الفرد وهو ظ ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام
المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقيد الحيه والقيد بالصفة وفيه ان الحمل
على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار سياه بزرگ وارقم مار نقطه
وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة قال ان نقال انه
بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لصفتها بصفة قال فلذلك
الفاء للتنبيه فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فعدد التوسل المعلوم
فلا يغني احديهما عن الاخري وذلك اشاره الى ما ذكر من مجموع الاصلين
المترتب احدهما على الاخر دل على الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف
ووجه ذلك ان يحمل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متنعا على مجموع
الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وصفا فهو
على صرف بلا اشكال قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزيه قال وامتنع اسود اي
صرف اسودا وامتنع اسود عن الصرف قال منع اصرف ما بزرگ قوله اشتقاقه
من الجدل بحكم بافتن رسن دا قوله للطاير قالوا هو الشقراق وهو طاير
اخضر نحو الطه قليلا جدا يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغيكه او را شقراق
بردارند قوله لاستعاقه من الخال خال نقط سياه كه بر اندام باشد ونشان
وخيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما
الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة

الشيخ الرضي

خبث وقوه وخال وان كانت في انفسها متصفه بتلك الاوصاف قال التانيث
بالتاء هي تاء زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء
اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل هي بدل من
اللام فلو سميت باخت مذكر صرف ولو سميت بها مونث كانت كهند قال
السيد قدس سره محتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات
فانها مصروف عنده لان التاء الملفوظ فيها ليست متمحضة للتانيث فلا
يعتبر في منع الصرف ولا يكفي تقدير تا اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير تا
مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف
قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمونث وبه لا يكون حينئذ لازمة للكلمة اسما كانت تلك
الكلمة او صفة كجارية حسنة وقد تجيء على خلاف اصلها حينئذ يكون لازمة
للكلمة كحرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظ عن الصرف بقدر
الامكان اعتنا بشانها انما تقدر بقدر الامكان لان الصرف قد يكون فيها
لضرورة او ما في حكمها كما في الزخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر في
المنادى للهرب عن الثقل فيها هو كثير الوقوع وكما الاعلام التي من الكلم
العربية فيما تصرف العرب فيها بالنقص ويعتبر بالحركة وقلب الحرف كما والوا في جبرئيل
وجبرال وجبرين وذلك لتعتيبها العلم ودورها على السنتهم وتركيب حروفها المتناسبة وذلك ان حول الصرف في تلك الاعلام لعدم
مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا بعجمة فالعب به ما شئت فكانه

ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام المجامعة من كلامهم قوله والتانيث
المعنوي اي ما يكون تاءه مقدره ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله
اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قوله
او تحرك الاوسط اي بالفعل ولا كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل
قوله ليخرج الكلمة بثقلها حدا لامود البلثه ان قلت هذا الثقل لوجب بحتم
تاثيرها من العلمية والتانيث وبحتم تاثيرهما فلم جعلها المصنف موجبا
لحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخيرين بحث لانه
لا دلالة البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار
لقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها
بتاويل البلدة مثلا فتمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فتصرف
وقد يعتبر كلا منهما فيجوز الوجهان اذا عرفت هذا فيقول ان كان الاستعمال
فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبايل في تاويلها
بالفصيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كالمنع الصرف والاولى وفق بقوله
يجوز قال فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون
ذلك المونث الذي كان منقولا عن مذكر اذ سمي به مذكر صرف وكذا حاصل في
في الاصل المذكور وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد عن التا
صيغة المذكور وتاليها لا يكون ثانيته محتاجا الى تاويل غير لازم كرجل الثانية

حاشية على قوله ممتنع صرفها او ممتنع كالمنع الصرف والاولى وفق بقوله
في الاصل المذكور وهو الشخص لان الاصل في الصفات

بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لاعلم يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوي استعماله مذكرا او مونثا تساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب السيرفي اشراط الاولين ان التانيث المركور في الاول بتسميه طايره وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد نال بالعلمه ما نال وما عرض فلم يبق التاسب والسيرفي اشراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكر يظهر وجه ترك الشروط قوله لان للصرف الرابع فما هو على اربعه احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسه احرف وبالحمله الاخر في الزايد على الثلثه ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثه وشبهه ان كانت بمعز للجماعه فحذوفه اللام واصلها ثبي وان كانت وسط الحروف فحذوفه العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يحوز ايضا ان يعد المضاف الى تعريف المعرفه وان يعتبر الجمسه اي المعرفه من حيث انها معرفة قال ان يكون علميه قبل لم يقل نظرها علمه لان المراد بالمعرفه التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتا شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلنا هناك كلام ابدا عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم تات بالام هنا حتى يكون اخص قلنا اللزوم المذكور ممنوع قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشراط الجمع قلنا لا نريا قوله في الجمع قوله بان حاصله في صنعه الاظهر ان يقال حاصله فيه حصول الصفه في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمه لا تحقق له

الا تحقق العلميه بخلاف البواقي قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر راجع واخواته الصفه الاصليه او العلميه لا التعريف بالاضافه المقدره او اللام المقدره كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعلنا المعرفه سببا قيد بقولي هذا احتراز في قوله وما فيه علمية موثره على اصطلاح غيره او على التخلي باراده العام من الخاص وفيه ان كون اثر التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمه او بثبوته في العلم راجع الى حال الموثر هو العلميه وانما الاختلاف في التاثير فليس فيه محذور لا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعنه التعريف للسكرة ظاهر لان الفرعه تقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابله السكرة لا العلمه قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لغير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة قراة سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا الى تحقق الاشراط ما قال الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلام العرب فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية اللام والاضافه فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعايه لحق العجمة حين امكنت فيتم الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا للسايرتصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه لما تقرر ان الطارئ عوض يزيل حكم المطرعليه فتقبل الاعراب وباء التسمية وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جان وآد

الطايي

الا العجمه

في كركان وارذبايكان واما اذا لم يقع الا عجمي في كلام العرب او لا مع العلميه
قبل اللام والاضافه اذ لا مانع فتقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر
التغيرات قال ومحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط
الثاني الزياده على الثلثه ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثاني خفيف
ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار
المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمي على التانيث
المعنوي او غلب تحتهما وجود ولا يخفى ان دفاعه بما يذكره السيد قدس
سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف
شيء من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامه لفظيه قوله وشتر
مما يحوز ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالتبعه وفيه انه لا يستعمل الا
مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المونث والمنافشه فيه محال فلو مثل بكرك اسم
نوح البذي على كان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند يحوز ان
يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر
وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا
الكتاب اعني المنفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جائز لا ينبغي
ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابه قال اللهم اي الجمعيه
او جمعه الجمع والجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد
جمع يقوم مقام سببين ليتم بعسر الصرف في قوله شرطه بما ذكره قدس سره
قال صيغه منتهى الجموع مصدر ميمي مضاف الى فاعل اي صيغه ينتهي

جموع التكسير يعني ان تلك الصيغه حيث انها غير قابله للتكبير فلا مرد النقص
مرحال بناء على انه مخصوصه غير قابل للتكسر فان وزن فعال قابل للتكسير
ولذا يجمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثه اولهما
مكسور فلا مرد النقص بصحاري وكما لات قوله لانها جمعت في بعض الصور
مرتين اي لانها صيغه جمع جمع وهو تعليل للعلله المستفاده من قوله لهذا قوله
ليكون صيغه مصونه عن قبول التغير فيرد لازمه فصح ان يرفع اصلا هو الوقف
قال بغيرها الباء للملابسه والغير بمعنى التفي والمعنى بلا ها بل الا نها كما
في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل الا مال الا انك كنت بغير
المال وهو جزاخر بشرطه او صفه لقوله صيغه قوله منقلبه عن تاء التانيث
لم فعلى لاول يكون قوله بغيرها مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا
بخلافه قوله جمع فاره لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفه لا يجمع على
فواعل قال قدس سره في الحاشيه اقاده الجاذق ويقال للبغل والحمار
فاره بين الفرديه ويقال للفرس جواد انتهى الجاذق مرد زيرك ويقال للفرس
رابع ايضا قوله لانها لو كانت مع ها كانت على زنه المفردات ان قيل التا
غير لازمه فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمه
لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التا في وزن
فعالة اذا كانت للمنسوب كما شاعنة في جمع اشعي لانها بدل من ياء النسبه
بخلاف ما اذا كانت للا عجمه كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال
بلا تا لا يقتضي الوضع مع التا قوله ولا حاجه الى اخراج نحو مدائن بزياده

المستفادة

الاستثناء كما في موذن وكروان

في اللباب فعالة للمنسوب من الرباع وللاعجمي منه ١٢

ولا بيا النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كم اسمي في جمع كرسي مع انه عديم
منصرف قوله فانه مفرد محض لا يضر الا معاملة المفرد معه بخلاف فوازنته
فانه جمع محض لا يضر الا معاملة معه قوله جمع فوزين او فوزان هو معرب
قال ولما فوزانه منصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد للاستيناف
بسبق كلام اخر الا ان يقال استيناف بسبق كلام اخر الا ان يقال الا
بعدم سبق الاجمال وانما لم تنصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار
ان المراد نحو فوازنه وان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا
يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه
للمناسبة ومشاكلة المبني مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضا
على ان الضبع ليس منصوبا بايا عني لان المنصوب به لا يخ او قد لا يخ عن مدح
او ذم او ترحم لا نسلم شيئا من تلك المعاني بل هو منصوب على انه
حال من المستتر في عرفت وحاز ان سقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان
بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقدم معمول المدخول
وزيادة لا في ما عطف على المدخول على لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من
ابهام ان امتناع عرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع عرفه
حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ عالم بالرفع على انه خبر محذوف ويسوغ ان
يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلوا الكلام عن ذلك الابهام قوله بل الجمعية
الاصلية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس
مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية
للعلمية

الجمع

للعلمية لجواز تسمية اشخاص بجال فلم تات بشيء لان نوع ابهام منافيا
للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى
نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من
معنى الوصفية فيما اذا سمي شخص باحمر قال قدس سره في الحاشية
الضبع بالتاء والضبعان بالمذكر والجمع ضباعين بكسر الحاء وسراحين
انتهى قال في الصراح حضاجر كفتار وضبع كمار ضبعان كفتار بضعانه
كفتار ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا يندفع السوال قوله والا يكون
بعد السكر منفيا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا اكرقال
قدس سره في الحاشية يفعل هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس
للضبع الجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع
وقد عرفت ما فيه قوله ليدل بتوهم ان للجمعية كالوصف ولا يمكن اعتبار
الجمعية المخلة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قوله
الجمع خبر محذوف قوله حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يحمل الى
الجامد ولما لم يمنع من الصرف اجروا المعرب محضا حملا على موازنه من افعل
على ان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب والبحر قوله لكنه
من مسلكهم الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد
يعتذر عنه بانه سبب على الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم
هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد يقال بعضهم بدلك قال
تعديلا لاي وقد تقدير قوله فكانه سيجيء كل قطعة من السراويل سرواله

الوصفية

بالكسر

علما او وصفا فالاولى اعتباره مطلقا

هذه عبارة السيد قدس سره انما قلنا كذلك لان السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة للخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروال له بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل بهذا المعنى الجمع الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا الا ان اراد ان قيد نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يحكى نعم جاء في الاشباه كما ان اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم ذلك الاقطاع عليه كما يقال لثوب شذ جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه الحمل الا ان يقال اذا صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اداتي الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة قال فذا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا البيت لا ينافي اثبات الاشكال من وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان تصرف مصابيح لانه يوازن مفرده كما تصرف فرازنه لانه موازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل صار مفردا بالعجمة ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بانه ورد او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرفا ولم تصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كجمع منقوص وكذا كل ممنوع من الصرف عرضا كقاض اسم امرأة واحمد اسم مفضل علما لامقصورا على قلان

فيه ثابته

فيه ثابته لحقها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بحوهر الكلمة ولان الاعلال سبب قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهيه قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يلزم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان السوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتحة في حكم الكسرة لانه معنا بعيد لكن من قال ان السوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف معدوم على الاعلال عنده واصل جواري جواري بالسوين لان اصل الاسم الصرف ثم حواري بحذفها واثبات الحركة ثم حواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواز بتعويض التنوين عن الحركة لتحمل الثقل بحذف الياء للتشاكل قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق قوله ولو كان عبد الله مولي بحوته نه ولكن عبد الله مولي مولما : ويحوز ان تحعل الياء للمتكلم والاصل مولي بتشديد الياء حذفت الياء الاولي وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من البلغة في الهجر قوله وهو جزء كلمتين او اكثر كلمة واحدة لاشبهة في ان التركيب الذي بنا سبب ابعد من الاشياء بتركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية لان المركب المحمول كلمة واحدة لا يكون

الا علما لانا لا نم لهم جواز ان سعلدا اي معنى جنسه او معلدا اولا اي معنى
جنسه كما اذا نكرد لك العلم ولو سلم فيقول العلمية شرط لتحققه وشيوعه
لا اشتراط قوله من غير صرفه جزء ان قلت اعد هذا القيد فيما اريد لانه ليس
من غير اعداد نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا للصرف لما كان سببا شديد الالتصاق
بالكلمة لم يظهر اثر تركبها فلم يعد من جنس التركيب الذي بينا سببا ان يعد
بخلاف التركيب من الاسمين اسنادا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفعل ان لم يحتج الى نفيه يوجد قوله ليامن من الزوال والاختلال ويحتمل
سببا خر حينئذ بدل اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قال وان
لا يكون بالاضافة والاسناد وذلك لان كلا كلمة فقلت عن مركب اعرابها
وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المسمول اليه فلا تصح
اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الا ضافة
الى اولان باثرها اما في الجزء الاول وهو بط لما عرفت واما في الجزء الثاني على
ما سبق بعلمك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحاكي به قوله فكيف يؤثر
في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه
اقتضاء ما ينافيه سيما في ماده واحدة لان حكم الاضافي في حكم كلمة
واحدة لا قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات
المحكية عند جمع ولا سبيل ان للحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله
كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعد لا حكم لما يتضمن حرف العطف
بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن لجاز التحالف وكذا ذهب بعضهم

الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينفتح جواب اخر هو ان
المصنف وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بالمنع من غير نقل من مركب
مستعمل في معنى فيكون علما الا ترى انه قال الالف والنون قيل الواو بمعنى
مع وذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقولهم ان كانا في العلم قوله لانهما
الحروف الزوايد بالفعل فلو احتمل لفظة نونه الاصالة جاز صرفه
لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع حمل المضارع
الفي التانيث في منع دخول تا التانيث لما كان منع صرفهما دائر على وجوه
او عد ما جعله وجه الشبه ولم يحمل غيره من الوجوه وجها للشبه
لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء وكون الزايدتين
في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزايدتين في نحو حمراء مختصتان بالمونث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا
يرد عليها منع صرفها الا ترى الى صرف زعفران مع تحقق تلك الوجوه
ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونها زايدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
لا يظهر على هذا التعديد وجه اسراطهم اسما التاء التا الا ان يقال وجه
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة بنافي الفرعية التي يوثر
ان يسبب بها قوله واما مشابهتهما للالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث
ان قلت لابد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلت السبب
اما المشابهة والمشابه فان كان الاولى ففي فرع للطرفين وهو ظاهر
وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه بسبب عراصل لتوقفه على

المشابهة مع ان المشبه من علاد المشبه فلا حاجة فيه الى اثبات وجه
مغايرة مع المشبه به قوله والراجح هو قول الثاني لان وجه اشتراط
الطايفة الاولى اسقاط التاء غير ظ قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم القابل
للقلب والكينونة والقابل للعمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد
الضمير اعتبارا بانهما سبب واحد او مجموع وسببه الضمير في قوله ان كانا باعتبار
تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشرط
السابعة لكن يحاول عن لزوم تناقض اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه
الاول قال مشترطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
شرط محقق للمشابهة لا سبب لانها كالتي في التانيث مقومان مقام علتين
قوله او ليمتنع التاء او ليحقق سبب اخر كما عرفت في المركب قال الكمرات
وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء
وجاء فتحها وضمها لكن المونث مع التاء قالا وفي صفة فيه انه عطف تا على
عالمين مختلفين وليس على شرطه قبل الصواب الواو بدلا او لان الالف
والنون توحدان في الاسم او ردها لا يكونان الا في احدهما ويمكن ان يحا
مان اولتنوع قوله لان ميتة كان مونثة فعلى هذا لا كثرين وجوز بعضهم
احتمالهما وحكموا بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا بالذات
بل المطمح اسقاط فعلانة والعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غرضا مناسب بل غير
صحيح كان المطلوب قد يحصل لغرض وجود فعلى هذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
الى ضعفه بقوله آنفا اذا كان المطمح وجود فعلى عندهم اسقاط فعلانة كان

الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطمح قلنا لعل عندهم انتفاء موكد
على دليل لفظي لا يكون ولا سقاط المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود
فعلى قوله لانه صفة خاصة الله تعالى لم لم لا يقال ان نقول باختصاصه به
تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القيام
اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان
فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى
الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس
لا يضر ولا يكفي قال وزان لما كان المراد بمثله من اللفظ كان علما غير منصرف
فينبغي ان لا يبنون ولا يكسر بنا الا لمشاكلة المبني قوله وهو كون الاسم
على وزن بعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا ضافة
في وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله
فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله شرطه على شرط التحقيق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للزعمية ولا فرعية الا فما له زيادة اختصاص بالفعل
قوله بالفعل يعني له في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع
الى الوزن او بالعكس وذا اعرب وكما هو المشهور قوله وكذلك بدر من بدر المال
اي اسرف قوله وخضم من خضم الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم علما
مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام بعد هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على
البناء للمفعول وزن فعل محمول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا ذئد
لدويبة وقيل قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا لكقود على السلم

نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون مفعولا من و ا ل بمعنى اسرع واما دبل علما لقبيلة فيجوز ان يكون مفعولا منه ومن دَ لَ بمعنى مشى مشيا مخصوصا والمعرب للدلالة على العلمية كما قيل في الشمس سمس بالضم واما الوعل لمعه في الوَعْل والرُسم بمعنى الاسْتُ فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلين يوثر وذهب عيسى الى مَثاتا فرادا كان منقولا عن الفعل كقولهم انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان ثمة علم فالنحاة مع الضرائر يكشف امره او كشف الامور قال او يكون انا لم يقل بدله او يغلب كما قاله النحاة لان قال اذا جعل علما المذكور كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يحك في الاسما الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود لان في الاثبات الغلبة زيادة مؤنة لا تقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزياده لانا نقول لعلهم لم يجدوا فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زياده اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزياده الاختصاص اما بالاصالة او بالغلبه قلنا زياده تلك الحروف مناسبة في الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشدّ اختصاص بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابله لعل وجهه ان الشق الاول او لى اثرا والظان اولى للخلو فان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافراد قسما في شمر احمر واحمار عما في يزيد ويشكر ونحو اسحرج معلوما ومحمولا وامرأ واستبرق اعجمي وتباعد وبتوعد وافعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل

الخ لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير الى الوزن والى الموزن كما هو المقصود قوله زياده حرف او حرف زايد على الاول صح لفظ في لان الصفه بنسب الى موصوفها بقي وهو شالع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اول وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وعرق من اراق ماضيا واراق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى وبالادغام كاشدّ او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك تزد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فيقول في بقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى قال غير قابل اي حال كون الحال كون الحال من ضمر وله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاص بالفعل لا يعبأ اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد عرقابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ ما اسم موضوع ان يكون على فعلا قال ومن ثمة امتنع احمر والصرف يعمل في جعل وجود الشرط على المسر شوط نظرا لما توزان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط عليه للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطيه لا بالشرطيه المحضة عند الجمهور خلافا للجماعه حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف

والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة
قوله بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة
قوله فانه اريد به المسيح بن مريم والام يعم توصيفه باخر لانه نكرة قال الرضي
تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاولى اي
استثناء بعد بعد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم بعد الا استثناء
من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من
المقيد ويظهر ذلك مما قال في توجيه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين
بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا
على قوله ما في شرطه فيه لكان اظهر دلالة واحسن عبارة ولعل النكتة في
الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغاية الامر
قوله كما في عمر واحمر انتهى قوله على ان العلمية موثرة مع العدل في اسم
لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية
كاحمر ولكاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير
منصرف قبل العلمية ككلث ومثلث فذهب الكثر النحاة الى انصرافه اعتبارا للعدل
الاصلي والى قال الشيخ الرضي قالوا ان العدل لم يوجد وهو باق واما اخر
وجمع واخواتها فعلما فهو منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرف
عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة
منقوضة بكلهما جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية موثرة فيهما
مع انها غير منصرف بعد السكر وقد يدفع ايضا بان العلمية غير موثرة معهما

کتابخانه
مجلس شورای ملی

الاستعلاء فيمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي فعل
ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عندهم وقيام ايضا عندهم قوله اي
لا بواحد شيء من اللام الداخلة يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع
مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء
الشيء من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما
او مفهوما مساويا له اعني بجامعة العلمية موثرة ولم تكن مشروطا بها
وهذا المعنى وان كان مختصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب المقصود
هذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سببا
وان كانت الاربعة مجتمعة كما في ازرجان قوله وايضا قد عرفت به يندفع
النقض باخر على وزن افعل حيث قالوا معدول عما كان معه اللام او
الاضافة ومن قوله ولما كان قول المصنف ظاهرا في ان معدل عما كان معه اللام او
الاضافة اومن قوله ولما كان قول المصنف ظاهرا في ان معدل عما كان معه اللام او
فاعلا ازيلزم جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المحققة عنده
وامتناع نصب اعتبارا بمعدل باللام والقول بانه منصوب على الظرفية
او الحالية او كونه بدلا الاشتمال بعد قال في مثل احمر علما حالا من احمر لانه
مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل المفصل وكذلك ثلث قوله نصفة
بمعنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعدل افعل التفضيل في
الظروف افعل فعلا وحينئذ صار فعلا اسما اي صار ملحقا بها وكل قال
اعتبارا بمحوزان يكون مصدرا بخلاف ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله على
اعتباره الوصفية الاصلية يعني ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه

الا فكل ابرزه
مهذب

لاستقلاط

بحث لي ان قيل جاز اعتبار شئ من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر
من فيه حمرة واجيب بان المقصود الامم في وضع الاعلام المنقول غير
وضع له لغة وكذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش
قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو
انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول
اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يوثر قال ما يلزم عليه للنفي لا للمنفي قوله
فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التعاقب
ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
والصفات فالتعاقب بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر واحد
وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين
في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احرفي حالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا نقدر واحد الضدين الخ بل
نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتعاقبين وبيان ذلك ان
لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم
والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين اراده الخصوص والعموم
ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتعاقب
ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي
بازاء الوجود العيني فكما ان يكون في عالم اللفظ ما يبدو في عالم العين
او لا يكون فيه تاد الى النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص

سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في نادي النظر لان الضدين قد يوثران
في امر واحد كالكيفيات المقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله
لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة ما تاثيرهما
في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق قوله اي باب غير المنصرف يعني
ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسرة يعني انه اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البنا عند البصريين
ويطلق على حالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها
بالبنا قوله اعني اللام والاضافة دون سائر الخواص كالقاعلية
والمفعولية البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط
الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه
محذوف للمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة
في حواج بيت معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تنزل اللام
او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل
مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافات قال قدس سره
في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة
على طرفة الجافر اقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما
استثنا منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسما الغير المركبة
مذكورة للفصل او مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او جزء محذوف

محرره

الجزاء وجزء المبتدا والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق النوع ويحتمل على تقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث
قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله ان التعريف انما يكون للماهية
لمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال
توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدا هو الخبر معنى
مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لمايات بشئ الا ان يقال ان اللام
ابطلت معنى الجمعية والتمام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال ان الكلام محمول على بيان الظرد قال على علم الفاعلية ولم
نقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما خذه فاذا
اخذ الماء خذ في تعريفه صادر من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولا يخفى
عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولا نزاع في الاشارة الى ان
الرفوع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها او كالموصوف بها فان الحركات
والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صفة المرفوع كصفة المعلول للنسبة
فالمرفوع ماله نسبة الى علامة العاملية بكونه ملابسا لها ملابسة الكلي لجزئيه
ويصح له ان ملابسة المظرف عليه للظاري والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة
قوله او معنى الرفع المحل انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو
هذه الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما

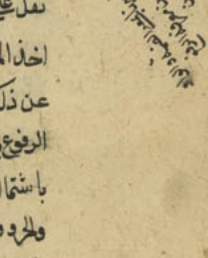

للفاعل

للفاعليه نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له اولا عتبار
رفع لما هو في محله فان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما
او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا قوله
وكيف يخصص الرفع لعل الباعث على التخصص عدم ظهور اشتمال الآت
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله اي من المرفوع
فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويارتي عنه قوله ومنه
المبتدا والخبر قوله او مما اشتمل لقرب ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات
بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يخلو بدون المسند وفيه انه قد يحذف لقولك
ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك يجاب ويدفع بانه نادر غير مطرد
والحرف زايد قوله الذي اصل الجملة لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدا فانه
عدمي معقول وقوة الموثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية
اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر في المبتدا لانا لا نفيد قوة رفعه
بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمة هل
قوله ولانه يحكم عليه لكل حكم ولا يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو
فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فالمصدر العامل في قوة
ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كان او تاما

خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
قوله لعرضه ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه
او للتنويع او الشك لا للتشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة
على الحدث والحرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة قال ورد قدم
الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفادين من
لفظه او قوله لان الاسناد اي ضم شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقرر
الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد
لرفع توهم الدخول واليه قال المصنف في الشرح قوله والمراد بعديته
عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله والمراد وجوب تقديم نوعه بقرينة
انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجبا
من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد
على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام
على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في لانقلب الغرض
نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام
فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والساحرم يحي الى الاضمار
وتغيير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيد
اهربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلهم اضع لان الفعل لا نفع
عليه وكذا حكم اخواتها اي الاسناد او اقعا اشارة الى ان قوله على جهة
قيامه به متعلق باسند او صفة لمصدر فيحتمل ان يكون حالا بعد حال

ولا خ عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون
كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل
على وجه عملك وعلى جرد اي طرز وطريقته وشكله قوله وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك
لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه لا يبنى الا
بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم
وان يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت
شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير
القيام ان قلت فعلى هذا خرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا
للقيام افراد يماثل بعضها بعضا قوله واخرج بهذا القيد عن مفعول ما لم
يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول
قوله كصاحب الفصل والشيخ عبد القاهر فانهما لا الى ما ذهب اليه
اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابواه لكان
نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا
لوجب تقدمه على قايم كما في زيد قام قوله والاصل ان يلي هو في اللغة
ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكر قدس سره
ان قلت لم اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يقال مع ان اوضح و
احسن لمراعات الاشتقاق قلت لان في لفظ الاصل لمحا الى ان قرب
الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية

بل يتبين عليه بعض الاحكام كما بينه بقوله فذلك جاز ففيه زيادة
تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا الاصل وما هو
بمعناه ان تقرب من الفعل وسعدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعول الثاني وكذا الحال في
المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه الخ اصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي
قربه من الفعل ودجاءه لكن قد يزول ذلك لاقتضاء العارض يقتضي
رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما قالوا ان المار بطبعه يقتضي البعد
لكن قد يزول ذلك لاقتضاء عارض مسخن قال ان يدلم تعلم ان لله
مع انه اخص واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر
لزياده التمكن في الذهن والاشاره الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه
الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه ان الفعل اصل في هذا
الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة
الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل هنا داخل
في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيه لدلالته
على النسبة كانت جزء اللفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو في
قوام النسبة كان في عد جزئيه قوله يدل على ذلك دلالة ان كما ان
السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا ملك الدلالة وضع اعراب الفعل
بعد الفاعل نحو يضرب زيد ويضربون وبضربين قال فلذلك اللام لتعليل فيفيد

ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما
اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيها على العلم بالاصل
السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا
استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان
كان يدرس على الاصل المذكور لكنه لا يوقف عليه لثبوته على تقدير
تساوي هما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لعدم مرجح
الصدر وهو زيد رتبة بعدم الشيء على امر رتبته كون الشيء بحالة متهيئة
للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت
السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع
المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به
كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتصر تقدم على الفاعل نعم يستدعي عدم
على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للسيرية
المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب
التنازع في العودة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ
لولم يضطر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جايز او التكرار وهو قبيح وفيه
ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع مثل ان ما ذكره جاز ههنا
لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جايز واظهاره يوجب التكرار وقد
يقال ان اعمال الثاني يقتضي الفاء الاولى في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر

ترتب

اذا كان الفاعل عمدة او الموقع المفعول
خبر مبتدأ محذوف او الفعل لا الفاعل

اذ لو

يبلغ قوله جزاد بر الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب والعاديات ما شاء الله تعالى
او حقيقة كما قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب نعوى عواء صاح اسرى في
نعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قال لغظا
منزاى اذا اسمع لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن
لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات
قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي
هو الفاعل لاستقال الاذهان من احد المتعابلين الى الآخر قوله فلا يرد مع ان
التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضرب موسى حبلى فان القرينة
اتصال علامة العامل بالفعل بين القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما
واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قال بعدا لا بشرط توسطها
بينهما الى بعدا لا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتاخر الذي
يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لولم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك
غير جايز والتاخر الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سيدكره قدس سره
قوله والتحرز عن التباس المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقايل
ان يقول التحرز عن التباس المحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل
في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسم الذي بالمقصود قوله فلنا
فانه الاتصال الانفصال اي للزوم خلاف المفروض قوله مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا بالشخص اخر هذا ظاهر في المثال المذكور وبطايره مما كان الفاعل

تحرر

خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احدا لا زيدا وذلك لانه لم
سق احد حينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
ما بعدها او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكاندقدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لا عمرا وزيدا كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة لا عاطف وللمجوزة ان يقول
يقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي اي ما نريك
اتبعك احد في حاله من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الرأي اي
اي بلا روية فوجه وقدير دان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي
الراي او ان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل قال واذا اتصل به ولذا
اذا اتصل بصله او صفة غير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هذا رجل
ضرب غلامها قال وحسن تاخيره لم يعل وجب تقديمه اي المفعول لانه
احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو الملام
واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقدير
الخبر الخ وكان السايل عالم بصدور الفعل جاهلا بخصوص من صدر عنه
الفعل فيسال عنه فالجواب المنطبق على السوال يعين الفاعل لا ذكر المبتدا

وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرف
وعند وضع الفعل يوتي بالفاعل كما يوتي عند وضع المسند اليه بالخبر ولان
السائل غير متردد في الحكم وزيد قايم يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدا
لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القايم لا عن
الفعل والاهم تقديم المسوال عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان
البكاء يتعدي بعلي لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي
قدس سره وان يزيد منادي بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة
وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما وقعا في
شدة ونعمة سبب موتك ما يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في خير
ونعمة قوله بعرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه
منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسوال فنزل السبب منزلة
المسبب قوله لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصومة خصومة
غيره ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومته حصومة غيره قوله
متعلق متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفيه برايحة من الفعل
لا بيبكيه المقدر لان هذه البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست
سببا قريبا للبكاء قال ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية فيورد الماضي
بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط
السايل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان وا

من خنطت

من خنطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها قوله والطوايح جمع مطيحة
على حذف الزوايد كما يقال اعشب اي انبت فهو عاشب ولا يقال معشب
على القياس ويجوز ان يكون جمع طايح للنسبة مثل مارد ابق يقال طاح
يطوح وطاح يطيح اي ذاب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن
يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا ملحقات قوله وما مصدرية لانها امكن
من الموصولية بمعنى التي اهلكتها الطوايح من الاموال قوله ومما يتعلق
بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة
الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاختباط ايضا
اسهل مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح يزيد مما لا يلايم لان علة البكاء
هلاكه باي سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل
سبب لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر برفع الابهام فايدة
ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل
صريح او حرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت شرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو
نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
يسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذي ممن دونه
اصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله بحذف انما تقدر جملة لانا نفهم نسبة
تامة ونعم غير صالح لافادتها لانه حرف غير مستقل بالمفهومية قال
واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا الثوب قوله واعمل على الفعل

نحو ان يراد بالفعلين العاملين على طريقة تغليب الاكثر على الاقل و
الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت
وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند
البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتضاء
على اقل مراتب السارع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا مرى فيه
النزاع بان الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او
يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمتأخر
مفقودا وهو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما
فيه انهما يحسن المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه طرفا
لنسبتهما وانما قلنا بالعموم لدخل فيه حسبنى وحسبهما مطلقين الزيدان
ان مطلعا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب
التصور السابق على التحقق مرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال كشف الفعلين
يوجدان كل منهما معمولة ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقق قوله
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا ما رأى من حيث
انه واقع ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور التنازع ولا يخفى
ان منطلقا في حسبني وحسبهما مطلقين الزيدان منطلعا لا ما رأى عن
وقوعه معمولا ليفعل الثاني بل ما رأى عن ذلك تثنية المعمول الاول والتخالف
بين المعمولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع
ما رأى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف

لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو المتكلم
وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو وكان الواجب هو لانيابة
بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالاولى ان يقال لا يمكن الاضمار اما
بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزئه والليس عاملا
ولا جزءا له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل
من الفريقين التزموا ايقاع احد العاملين الاتي المفعول لفوده بالحجة
الى ترك الالفاظ فيه ولا يظهر الالفاظ الا بالحذف او بالاضمار المخالف المتنازع
فيه هذا اذا كان الفعلان موافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين
فسيعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى
ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله
المصنف بالتنازع على انه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف
ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرة فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه
على راي الكوفة فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر قصة المفعول
فلتتميم البحث قوله فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم
الظاهر الواقع بعد الاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص لفظ قلنا لعل المراد
حوان القطع بالاضمار وما سلكنا لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي
ان يحذف ولا يحاب بما يفيد عدم المهملة لا الكلمة لصحة المهملة على تقدير
اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الى قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام

ما ضرب وما اكرم الا انا والا زيدا متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه
ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد
يكون الظاهر بحسب اللفظ انه اجزاء وبحسب المعنى انه بيان لا قسيما
التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدار الذي هو حاذا عما
كلمة او فيحار كما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد طاهر وتذكيره ايضا
قال المحشي من حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله
فعل يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلولين عليه بقوله واذا تنازع
الفعلان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائم فيه
ان العامل فيه فعل ثوى قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم
الفعل بالاجنبي وورود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب
مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم
لاجواب القسم مثل والله ان تأتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند بساوي
مرتبتي القرب والبعد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى
في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
اعلم ان الغرضين من التفسيرين كان مضمرا في دفع الالتباس وازالة الخيرة كما
في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وبئس رجلا ولا نزاع في الاضمار جوازا قبل الذكر
لا المفسر نقول في كونه مرجعا وان لم يكن مضمرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او
مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر اسعن ان يكون

فتحار

مرجعا فلا يزول الخيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما لخن فيه وقالوا ان حذف
الفاعل شنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان
لم يكن نصا فيه قوله ولزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول
في نحو حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افراد
وتثنية قال دون الحذف ظرف للاحرية قوله لانه يجوز حذف الفاعل هذه
مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر و
الفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا اتقي نحو اسمع لهم وابصر حيث حذفهم وهو
فاعل عند سيبويه وفي نحو ضربت واكرم القوم الواو والياء في الاولى
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد احسب عنها اما عن الاول
فان المصدر قد ينحذف لصرفه للجوامد فليس بفاعل لا لفظا ولا تقديرا واما
عن البواقي فانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف
في باب التنازع محذوف نسيا وقيه بحث لان المحذوف في باب التنازع
لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزله اللازم
فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل بلا فاعل في
مثل الخ ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام
واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى ونزيد ومن تزنى بذي قوم فزنوا منهم
واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه
في ذي المفعول للزوم المجاز وكون فعله في صوره ما يلزم استتار فاعله واما
عن الاخرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء كانه الفاعل لمحذوف

يسد جزاء مسد الكل وآل خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت بيانا قول الفراء وروي عنه تشريكه الاول في العامل فيلزم تواردالعلتين على معلول واحد وذلك غير جايز وذلك لان العوامل اللفظية عندهم علل الموثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره وتوجيه ذلك ان يحمله موافقا للرواية الصحيحة بان يقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان يقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواضع خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشركه قال ان اسعى عنه شرط استغنى عن الجزاء لسد ما يدل عليه قوله ولانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان معموله بالحسبة مضمون المفعول الاول لان متعلق الحسبان هو العلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاخر المفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا الا كلامنا في الظ مفعول براسه ومنه قوله ولا تحسبن بالينا الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله ليلا يلزم الاضمار قبل الركر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الركر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع امتناع الاضمار قبل الركر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار مع الركر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على التفاوت

الطايفتين ولما كان الحذف وحرام رجحا حمل قوله تعالى هاؤم اقراوا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حملا فصيح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع اي اضرت في جميع الاوقات الاوقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي حاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانتا اثنتا واحدا وقيل ان كن نساء والضمر للاولاد فيحوز حسبة وحسبتها اياهما الزيدان منطلقا وفي التوضيح بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ مبني على ان تنازع المفعول الاول بكل واحد منهما لا يصار به قوله ولما استدل لا يقال لعامل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل الكلام على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة اكتفاء الوزن قال لاذ في معيشة المعيشة زندكا في ولجه بان زندكا في كنندكا في والمراد هو هذا قوله وقوله لم اقتصر باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وفرد الجواب عنه وقوله كفاني بدلا او عطف بيان قوله قوله على تقدير توجه كلا من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الا للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاسيس دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو على ذلك لان نفي البيع مستلزم لبقاء الطلب وفي هذا ينبغي ان يكون مقام الواو فاء الخ ان قلت

السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي
العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية محتاج الى الطلب
لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشيء جزء
الشيء قوله وثبوت طلبه المنافي لكل منها اما منافاته لعدم السعي فلما مر من
ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح
الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك
بقوله ولكنما السعي قلنا لا نسلم انه معطوف عليه بل الواو لحواز ان يكون للحال حالية
او معترضة او معطوف عليه الشرطية وحاصل البيت ان لم يطلب في الزمان
الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلبه في الحال وفي الازمنة الآتية
المجد المؤثل ولو سلم فصحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل
او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال لم يطلب
المجد كان مفهومه ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية
اذ من شان العاقل القناعة وعدم الاتكال على طلب ما يغنوذ فيه بقوله
ولكنما السعي الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار
المجد البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير
المجد مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيام مقام الفاعل واشتراكه
معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد
فلا يصح لفظ كل فلعله اتى للاشعار بانه للفرد قال حذف فاعله بالمبني للمذكور
لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمبني للمذكور

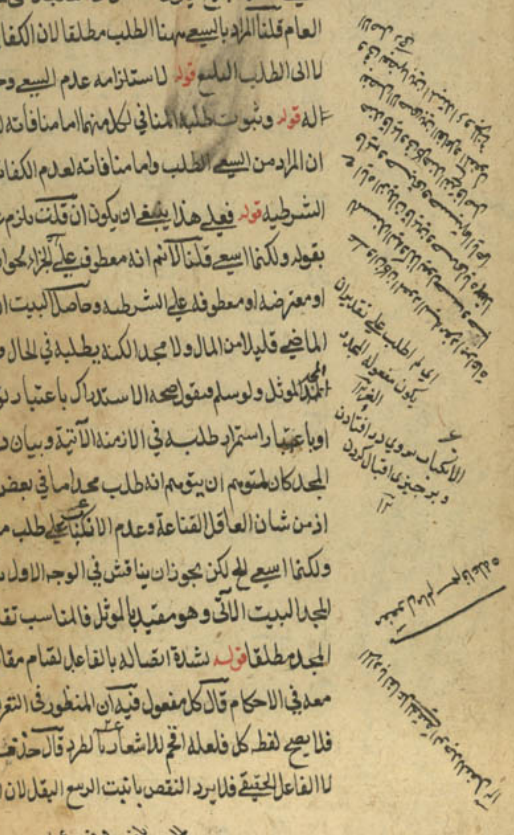

لا محذوف قال وانما هو اكد الضمير المستكن ليدل بتوهم اسناد الفعل الى قوله
مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوف على الجملة الواقعة صفة على الضمر قال
الى فعل اتم لما في المجهول يعني انه اراد بالعلم اشتهاره بصفاته او اراد بالشخص
جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوها قال ولا يقع اي لا يصح
وقوعه لانه لا نفع في الاستعمال والا لكان لا نسب ان يقول لم يقع
وان لا يحصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه
ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتاخرين
جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا
اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول
له والمفعول معه كذلك لعدم تكفل نعطف المفرد على مفرد مقدم مع احتمال
للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث ثم من
الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل
فيكون مع فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلام
على قيل بالام ايضا لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل
فلا تقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلة لانه
لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لانها يجب ان لا تقع الظرف
ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما
يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان نناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال

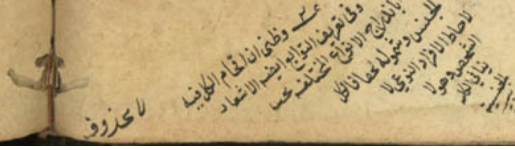

لا محذوف

لم قيد تمام الحكمة ثم اعترض بانه يوجب امساع ضرب للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون الحرف تحكم ولقايل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشاء من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا للمذكور فيجيء قولهم ان المفعول له جواب لم اند مع عامله يصح ان يذكر في جواب السوال عن اللمية واذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت اوضرب للتاديب قال نعين حلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا تنزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المومنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غير مجاز او لابصار امكانهما وفيه ان يعني قولهم لابصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لان الكلام بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز والاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن الحاق العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخر ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال حكم مونث فيهما نوع تانيث حيث يعرفها كما تشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير زيد سيرشديد في قوة

غير مجاز او لابصار الى غير المحسوس مع ح

فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى الفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان السبح ليست الا ما استفيد من حرف الجر يعني ضرب في الدار ان الدار مضروب وفيها لا انها مضروبة بخلاف ما قلنا هذا النقل المفهوم بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يقع لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فايدة فيه والفاعل محل الفايدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب بعد قوله فالجميع سواء ان يذكره قوله تشبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيد بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر في القول بالشبه قاله وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع

تحسين ح

ان كان فاعل في مقام فاعل والمفعول به في مقام المفعول به جاز حذف الفعل وايقام المفعول به مقامه

محلا

الاخفش جاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمها على المفعول به وهو ضعيف

انه اراد التصريح بردّ من قال ان المفعول به اذا وجد المعاقل لم تعن فعال
واذا وجد الخ قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان
المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون
المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صورة لما كانت منافية بحاله الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في او
المفعول بلا واسطة قوله سواء في جوازه وقوعا موقع الفاعل لا يخفى ان
هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء
الشامل لحالة وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه الفاعل
حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه
معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاولى من باب
اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم
قوله واما غيره الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني
في مركزه قلنا خوف اللبس مانع كان التاخير دليلا على انه مفعول ثان
لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم
مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحذر عن خوف
اللبس قال وههنا المبتدا عطف على قوله فنائه الفاعل قوله او من حمله
المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يراد السعض بعد
المضاف اي من حمله افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدا
والخبر وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا

يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم في قايم اخوك زيد مبتدا لاحتمال ان
يكون خبر المزيد وليس لهذا القسم من المبتدا خبر لانه مع فاعله كلام
تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر لهم مستدا اليه كما تكلفه كثير من النحاة
قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قوله هو قولي
اتى بصيغة الفعل للدلالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين
مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم المزيد انعكاسه اما لانه
اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التعريف على صورة الاكتفاء او لانه اراد
التعريف بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان
صيغة الفصل لعدد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم فهي تتناول
الحصر ان المسند اليه اذا عرفت باللام فبعد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فيقول ان اسم الفعل مبتدا عند المصنف فكيف يصح الحصر على
زعمه اللهم الا ان يقال المراد حصر المسند الذي اتفقت عليه ومنا لو اجب ان كمل
عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد قال الاسم لم يرد به الا
ما يقابل الصفة كما بعضه مقابلة للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من
المبتدا صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقدر
وتاويلا وذلك فيما يصح اسم موصوفه قوله يجوز ان تقوم واو سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما يصح لفظ التزيد مع ان يقتضي سبق
وجود لان امكان الوجود احتماله فقد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق

فهم الشيخ قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اي الاعلم يوجد
فيه غلل يخل اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم
لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم
السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العارة ان حملت
على الظهور افاد عموم السلب فخلاف الظاهر واما الاكد الذي يفيد بقوله اصلا رد على
من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتداء والخبر كباب
واخواته لدلالة بعض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذي
لا يعمل من العوامل اللفظية الى نواسخ قوله وكانه اراد بالعوامل اللفظية
ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك
ان تقول ايضا ان المجرد الزايد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون
حقيقيا او حكميا ان قلت يلزم ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على
كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان
مبتدا ولا يحاب بان ان لا يغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزوايد وفايدتها
التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدا واما ثانيا فلافادة تحقق
المادة الشبيهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة معنى
الجملة ولا يصح الجواب عند بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان العضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثانيا تسمى المبتدا
اشار به الى ان المبتدا مشترك معنوي لان لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب

اليه الشيخ الرضي والالزم استعمال لفظ المشترك في معنيين قالا او الصفة
لفظة او للاتصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات
بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين وامتناع ارتفاعهما فلو ثبت
كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقايم في اقايم ابوه زيد
يصدق التعريف عليه مع انه ليس بمبتدا كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد
الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى ان التعريف
لا يدل على ذلك قوله او جارية محرها كقولنا شيء فانه في قوة منسوب الى قو
قال الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام الاولى حذف للعرف والالف
لكون اخره واشمل فدخل الما وغيرها هل وغيرها من كلمات الاستفهام
قوله ونحوه وذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا لا عتبار لا يناسب
التعريف قوله كهل الى واين ومتى وكيف ولم واخواتها التمثيل بهل وما ذكرناه
ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان نقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة
لان يكون خبرا من وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل
مثله بقولك من ضارب زيد على ان مفعول الضارب وقس عليهما قوله
او ما يجري مجراه بتقدير العطف او مرياب عموم المجاز ولك ان تدل
بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تنبيه على اللغة المشهورة قوله
كون الصفة مبتدا الخ قبل لم يحتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في
مثل قايم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد قام

المرام الشيخ

ولم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من
الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد قايم زيد قاعلا فاعلا
للاصل وهو جعل المبتدا مسندا وفي جعله مبتدا خلاف للاصل اخر وهو
تغير النظم الطبيعي للمبتدا والالتباس المحذور وليس الا فيما اذا كان احدهما
موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيوجب
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد كان تقول هو المرفوع
المجرد لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على ضرب في يضرب
زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير
الاسم كان المراد بان كان الاسم حقيقة خرج بعض الاخبار وهو
اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجستق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مخرج مخالف
وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح
التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربط فان ربط يضرب الى زيد ليس يعني
هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد يعني هو هو فهم بقي
امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا وصح التعبير عنه
بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب
في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلق بالالتباس
المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد به المسند الى المبتدا بقرينة انهما كانا من مثالا نمان كما

اشار اليه بذكرهما في العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في
الحاشية فكان النكتة في تعبير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور
في تعريف المبتدا وح يظهر بعوله به فايدة والا لاحاجة اليه انتهى قد
بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثاني من المبتدا كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب في
زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدا مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل
وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على جزء القابل
للاعراب او نقول المراد بالاسناد اعم من ان يكون اسنادا الى نفسه
كما في زيد جسم او الى ضمير او الى متعلقه وفيه نظر لان ضارب لم يسند
الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله
ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب
في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد
قوله اي بتجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يوثر فالاولى ان يفسر
بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناد
الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثر المتكلم لا موثرات والعدم
لخاص يجوز ان يكون علامة انما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون
موثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه
شيء كما في القسم الاول من المبتدا ورد بما قال ذلك لخرج التجريد الذي يكون

للعلة قوله فيغني الابتداء عامل في المبتدأ والجار الطلبه لهما على السوا قال
وقال بعض اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان اخران
فكانه قد سبعة لم يعتد بها قوله لان المبتدا ذات والجار حال من احوالها
غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار
في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طاد
ولا اعتبار بالطاري دون المطرد عليه وبان الفعل صالح الي الاسند
الاسم مستغنى عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل قال ومن ثمة اشار بطريق الاستعارة الي الحكم السابق فان
الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قال جاني في داره زيد انما تعلل
في داره رجلا اذ لا حد ان بنا فتش في اصاله تقديم وجوب تاخيره اعلم
انهم اختلفوا في جاني في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اصف
اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد
الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في الكفاية درج المبرد قال
وقد يكون المبتدا نكرة اذا لم تقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على
الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهدته انفا لا يلزم الالتباس
بينه وبين الاصلين الاخرين وبما تعريف المبتدا دون افراد الخبر المفهومين
من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة

ولا يلزم تقديم ما يتنى ابتداء ما على المبتدا عليه كما يظهر عند التفصيل
قوله والمط المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفاده من المعرف بلام
الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر قيا
بوجه بالفظة ما نائبة او صفة لما كان التخصص منحصرا في امثال الاثلم
المذكورة كان الانسب ان يقول اذا خصصت بمثل وعبد مومن الخ ان
لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار قوله بقلة اشتراكها واحمالاتها او يرتفع
قوله وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة التخصص الفردي بالصنف
صحيح واما التخصص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا لزوم صحة
الاسداء بانكرة المخصصة بالاسداء بتفصيله وهو حسن لطيف وباعم منه ان يقال
جميعا ما سيأتي الا ان نفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والتخصيص
الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص الصنف
فمن اي باب هو قلنا من باب التخفيض بالعموم اذ لا يشد فرد ما عن
هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو رجل لا مساغ لخروج الفرد
عنه ان قلت لو لم يصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف
الاثنين مستقيم والابتداء به صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في
الناطرين قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم
المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة يعم قلنا
الصفة جارت التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والا

المصح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصص
منتف في مثل أدخل الدار فيلزم ان يمنع الابتداء به مع انه مصح
قوله فتعينت وخصصت يعني ان المراد بالتخصص ههنا التعين
بقطع الاحتمالات او بقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصص ههنا
لان التخصص ان يجعل البعض من المحمل شيئا ليس بسابر امثاله قوله
فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه حاذفيما اذا اريد بالتكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد وفيها بل هي امر واحد قوله بخوتمرة خير من جرادة
فانه فيه معنى العموم لان الطبيعة التي يقتضي التفضيل على الطبيعة للجزئيات
فنعم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضل على فرد من جنس
آخر من غير خصوصية على ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس
فنعم الكل او لان العبارة كما تدل على خصوص فرد كان المناسب
مراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام
الخطابي قوله لتخصص ما تخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف
لانه جعل ممزلة ما في تخصيصه خفاء قوله او يستعمل في موضع ما
ذا ناب الآ شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في
انا عرفت قوله وما تخصص به الفاعل قبل ذكره قيل تخصص الفاعل
بتقديم المحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحكم المعرفة وحاصله يعني ان
السامع كما لا ينتزع عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا ينتزع
الغرض من الكلام كذلك لا ينتزع عن الاصغاء اذا كان المحكم مقدما

النكرة

النكرة بالافهام قوله قد يكون خيرا لابا لنسبة الى الكلب ما بالنسبة اليه
فشر قوله فيقدر وصف يخرج انما يكون من باب التخصص بالصفة ذلك
ان يقول ان السوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم جزما بخلاف
ما اذا قيل قائم رجل فان فاعلم ان يكون مبتدا ولذلك حصل الظرف فيه
بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدا ذلك ان نعول المحرز
التخصص بالظرف لسعة قوله لتخصصه بنسبة الى المتكلم فيه ان هذا
لا يتم في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لك
لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا
لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى
ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا والمنا اخر
للجار والمجرور لتقديم الاهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم لربما ذهب الوهم
الى اللعنة قوله اذ اصله سلمت سلاما فعل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر
سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى
سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قول سلام عليك فاذن يكون معنى
سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى سلمك ايي جعلك سالما فالاصل سلمك
الله سلاما فلم يكن تخصصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على احساده
ان لا يحتاج لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا السعد يرى بحسب الاصل
سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام
زيد لفظ عليك نعم يرد على تنزيعه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك

حرر فيه ... قلت سلام عليك ... هذا لا يكون الا ورد من السلف ... والورود معنى الا صطلاحي ... ماسل ٢٢

عليك لانا قولى مبتداء وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا
المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار المخاطب قلنا الخطاب الثاني لمعين المخاطب
بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم
له انها يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييق بوجه اخر على ما
قيل وهو لزوم احد المفسر فى قيد قد وهو فى المفسر محتاج الى تفسير مر جزيء
وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو
ليس عين المفسر ولم يحم الى التفسير لانه معرفه وبان سلمت معناه قلت
سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ فى تفسير سبحت بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام
لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث قوله اي سلام من قبلي
فى التفسير تامل قوله ولا بد صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة اضابط فى
الاخبار عن المبتداء والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب
بالنسبة فان كان جاهلا لها صح الاخبار وان كان المخبر عن نكرة وان كان عالما
بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب
لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل
من مزيد وقوله بيوم لنا وبوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاع الى
المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطابق للخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون

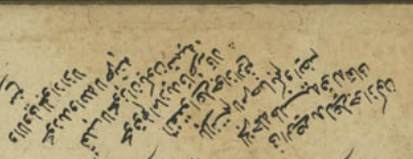

يكون حملة للاشارة الى تسميه وكون افراده اصلا قوله والخبر قد يكون حملة
لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قسميه
صح ان تكون خبرا للمبتداء ومنهم من منعوا متمسكين بما ايل بحثه وقد
تبع السيد الشريف هؤلاء ممسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من المبتداء
والانشاء ليس حالا من احواله الا تبا ولد مثلا اذا قلت زيد
اضربه فطلب الطالب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد
الا باعتبار كونه متعلق للطلب او كونه مقولا فى حقه واستحقاقه ان تقال
فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرف لم يذكر الشرطية لان الشرط عند اهل
العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسميه او فعليه ولو بالاخرة
قوله والجملة مستعدة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها
رابط لم يكن للمبتداء محلا الفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها
رابطه فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها
الرابط فان الشيء كما يصف بصفات نفسه يصف بصفة ما يتصل به
مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد فى الجملة وكذا لا بد فى المفرد اذا كان
مشتقا او جامدا لما ولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفي كلة القاع اسم المكان
المستوي غليظ وكلة تاكيد الشيخ المخرم قال الكستلا لا بد فى الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا حيث قالوا معنى قولهم كان زيد
خاك هو لا فرق بين خبر المبتداء وخبر كان واجيب عنه بان فى خبر كان معنى الفعل
لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فيثبت الدلالة على معنى يختص

بزمان فصار بمعنى الفعل ولم يكن يلزم من الضمر قال من عايد جرلا وليس متعلقا
بالاسم والا لنصب الاسم تشبيها بالمضاف قوله كالام في نعم الرجل
لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا
والا فعند سيبويه يجوز الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز مطلقا عليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر نفسا للمبتدا دليل
لاحاجة الى العايد اذا كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك
مقولي زيد قايم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بين
في حملة اسمية يكون المبتدا فيها جزاء من المبتدا الاول لاجزءه شعر
بالضمير فيجعل في الجار والمجرور للتخصيص وهو صفة ان كان المبتدا الثاني نكرة
كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
درهما لان التعريف غير مقصود كما في قولهم ولقد امر على اللئيم يسبني ونحو ان
يكون حالا من الضمر الذي في الجار العامل فيه المجرور بينبغي ان تقدر عنده موجود
لما يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا
وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمر المنصوب والمجرور لا في الضمر المرفوع
قال قدس سره في الحاشية الكردرا نده شتر واو مذكر انتهى الكر اربعون عشرة
اوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء قال وما وقع ظرفا
او جارا ومجرورا وهو الحار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام وبهذا احتمل
بعضهم الظرف اسما للكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا

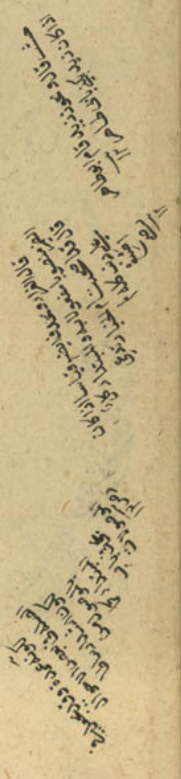

الاطلاق فيما

الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان هنا
فوايد اوليا انهم قالوا ان الظرف الزماني لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم
بنفسه ويعبّر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه
ان الظرف متعلق مطلقا بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان
المعنى اي ما يقوم بهم لا تعلق له بالزمان لا باعتبار معنى الحدوث فالحق
ان يقال الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفايدة لان الاخبار
الجزئية للمخلوقات الكاينة معها كلها فلا فايدة في تخصيص بعضها
بها خذ الا ما كنه فانها ليست ظرفا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفايدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا نفيد قولك نفيد قولك الزمان في الخريف سامعا عالما بعرف
كونه في الخريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو ان الظرف الزماني ان كان اخبارا
عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها كان
اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه
اياه كانه هو لا سيما مع سكره المناسب للجزية وجوز نصبه وحرد بفي خلافا
للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كاول
وان لم يستغرق فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فلتاكيد الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان الفعال الحج مستغرقة
لجميع الاشهر الثلثة وثالثها وهي ظرف المكان اذا كان جزاء من اسم عين فان
كان غير متصرف وجب النصب والكلام في امتناع رفعه واكان متصرفا وهو نكره فالرفع راجح نحو ان

مينى مكان قريب اى مكانك منه قريب او انت مينى ذو مكان قريب وان كان
معرفة فالرفع مرجوح وتابعتها وبينى ان كلا من ظرفى الزمان والمكان يحب
رفعه اذا كان مستقرا وموقعا محدودا واجرت به عن اسم عين لارادة تقدير
المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مينى فرسخ ومبركك مينى ليلة على حذف
مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة ومينى متعلق
بمحذوف اى بعيد او بعيد هذا التقدير واما انتقب بنحو دارى خلفك
او من خلفك فرسخين وميلا ويومًا وليلة فعلى ليس عند الجمهور وهى تميز
عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان كما ان الدار فى امتلأ
الانا رمالًا وقيل انتصابه على الحالية ونحو استصابه على المصدرية
اى بعد فرسخين قال فالكاف الغاء لمضمن المبتدا معنى الشرط فان
مانى ما وقع موصوله او موصوفه قوله على انه اى كما هو وافعون عليه
قوله مقدرا اى ما دل بحمله وجعل التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام اذ لا
يصح عن ظرف نسبة التقدير اى الظرف وذكر البارى فى الجملة قيل فى توجيه
ان البيان زائدة وخلت على التمر بحو زيد طبيب بابى او المعنى ان الظرف
مؤول من حيث ان له جملة او من حيث انه حملا او معوض انه حملا لنيابته
عن الجملة او ان البارى للالصاق والمعنى ان الظرف معوض لمضمون الجملة ويجوز
يكون التقدير بمعنى الالحاق بحال قدرت هذا بذاك اى الحقيقة وبه المعنى ان
الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزء بالكل واحسن التوجيهات ما فى الشرح
قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشامل للافعال غالبًا كالحلو

والكون

والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن
اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل على تعينه وسد الظروف مسده
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لابد من
متعلق العدم الخاص على ذلك وفيه بحث لان فى مثل زيد فى الدار للظرفية
وهى نسبة لا يقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف
فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم
بوقوع الظرفية لا هو هو والحكم وليس الا هو قلنا لانم ان الحكم ليس الا
هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم به هو هو الا بتاويل
قوله والاصل فى الوعاء هو الفعل وللتبادر على نحو الذى فى الدار وكزيد
فى الدار اى قيل تقدير الجملة فى المثالين للمفرد وللمفردة وفيما نحن فيه
قلنا المبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت
تقدير الجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل قوله والاصل فى الخبر الافراد
قوله وجاز تاخره للاتساع وعدم التضيق فما هو من ترتيب العرب ولهذا
كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يحب الاحكام الخمسة كما يكون فى
الشرع يكون فى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمالا للدال على مدلوله
سواء كانت دلالته بنفسه او بما جاوزه من امر متقدم عليه نحو زيد
قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وحب له صدر الكلام
اى صدارة او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم
والتمنى والترجى وحرف الشان ولام الابتداء لشبهه ولو بنوع تضمن مثل

وفيه ان لام الابتداء قد تدخل على الخبر
فليس كذلك وبالجواب ان وضعها على
اعم من ان يكون ما ذكر

الاحكام للمسند اليه والمسند والاستلزام والاستتباع والاستناد والاسناد

يا يتني فلم ادرهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر وانما اقتضى
التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم تصدر بالمغير على اصله فلو جوز له
يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير اهو راجع الى
ما قبله بالغير او مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله
وهذا لم ذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف بالمثال المتفق
عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من
زيد معناه التجارام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدم الاولى
ممنوعة بصحة الاخبار بالكلي في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن
الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز سكر المبتدا مع تعريف الخبر نقلا عن ابن الحاجب
في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ان زيدا مم قالوا تعرف الابهام في هذه السيا
على المتكلم لا يوجب لها التنكير او لا يخفى ضعفه ونقلا عن سيبويه جواز كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او فعلا
تفصيلا مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه
ابوه قوله او كانا معرفتين انضابط في جعل احدهما مبتدا والاخر خبرا
ما رجحت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر بجعله خبرا قوله ولا ورد
فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذا المقصر بشيبه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله
او متساويين قيل لو اريد بعدم التساوي في التعريف والتخصص كان غيرا عن
قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف

وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه بل شوته في التساوي في التخصيص
قال الاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان
الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وسيجئ دفعه بان المراد فعل صورة كما
جعلا ابن في ابن زيد مغيرا باعتبار الصورة ثم قال فلم يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظ له للاحتراز عن
نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سيجئ
الجملة الفعلية سميت للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا
او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قايم يوجب تقديم المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة
على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل لم يقل يوجب
التقديم في مثل الزيدان قاما لم يليق الى الالتباس بالبدل والعاعل بناء على
ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل
قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم
متعلقه نحو غلام زيد راكب تعين في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل
قوله كالاستفهام قبل الموجب لصدر الجزء المخبر في الاستفهام وفيه نظر لامكان
النفي نحو ما قايم زيد قوله لتصدره في حملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام
كسره ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا تقدم عليه شيء من تركيب تلك
الجملة ولما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كاذ وسائر ما يحدث به معنى
من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال من تقدم احدهما واما جواز قولك الذي

ان نصبه نقرك فلان الموصول لا يوثر في صلته معنى قوله بكسر اللام مجوز فتحها
بناء على ان المجرور الفعل المقدر والفعل متعلق بالجر وبسبب حرف الجر قوله
بتعيه ممتنع معها تقديم وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على
نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك
المحذور قال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم
نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير المبتدأ بان يتوسط بين المبتدأ
وصفته نحو ان الفضل بين الصفة والموصوف قوله مثل تعلق الجار
بالكل امام يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول
بعامله لعدم اطراده في مثل علام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ
قال او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان ما بعدها مما تخوا انك خارج فلا
اصدقه فانه لا يصح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع
بين اما و فايما قوله او في تاخيرك خوف ليس دون تقديم فانه صح معينين
لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون
احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كلا من الحلو والحامض ضمير المبتدأ
وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين
ضمير قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم يستد الصفة
الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يونث من الجزئين عند
تثنية المبتدأ وجمعه وتانيثه قلنا اجزاء ذلك الاحوال على الجزئين كاجراء
الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراء الاعراب على اجزاء فتمس عليه سائر
الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزاء المتصلة جاز ان تجعله

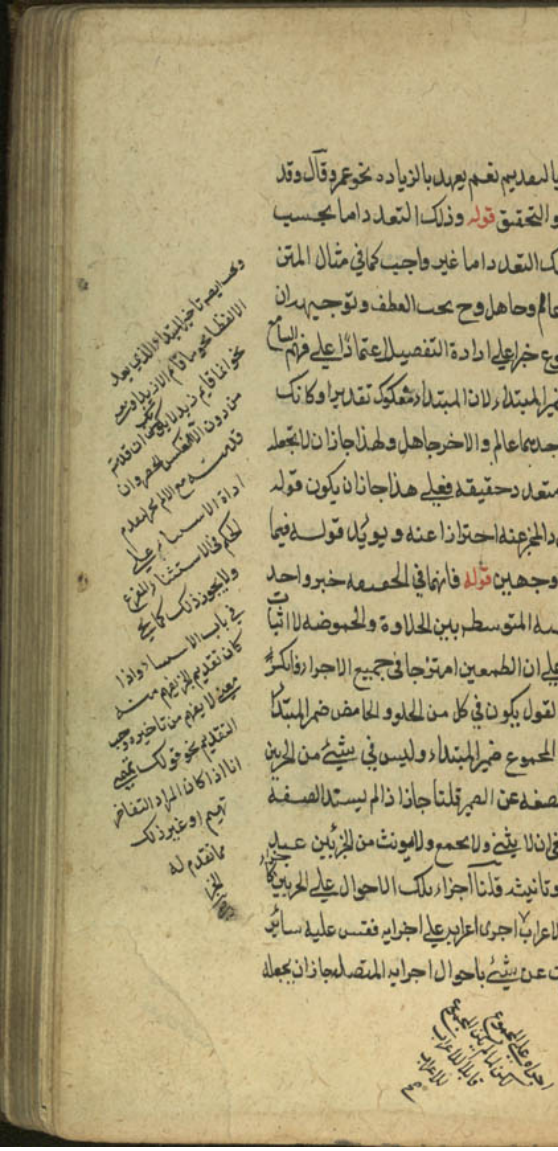

لم يعد رفع ليس اكتسابا بل تعديم نعم يعد بالزيادة نحو عمرو قال وقد
يتعدد لفظ قد للتعليل والتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن
او واجب كقولك مما علم وجاهل وحي يحب العطف وتوجيهه ان
يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع
وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مشكوك تقديرا وكانك
قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل وهذا جاز ان لا يجعل
مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فيعلى هذا جاز ان يكون قوله
قدس سره من غير تعدد الخبر عنه احترازا عنه ويوكل قوله فيما
بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانها في الجملة خبر واحد
لان المقصد اثبات الكيفية المتوسط بين الحلاوة والحموضة لا اثبات
انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فالكل
احدهما بالاخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ
وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين
ضمير قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم يستد الصفة
الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يونث من الجزئين عند
تثنية المبتدأ وجمعه وتانيثه قلنا اجزاء ذلك الاحوال على الجزئين كاجراء
الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراء الاعراب على اجزاء فتمس عليه سائر
الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزاء المتصلة جاز ان تجعله

المجموع فى حكم جزء واحد كقولك للابلق هذا اسود وابيض فانه فى قوة هذا
ابلق ففى كلمة حكم هذا حلو حامض وحاصل كلامه انهما جزء مستقلا يجوز
وصف الجزء على الكل وح يكون فى كلام المزين ضمير المبتدا وقيد هذا الوجه متعين
لشهاده مطابعته لها للمبتدا افرادا وتثنيه وجمعا وفيه بحث مطابعهما
يجوز ان يكون كالمطابعة فى المثال المذكور اتفاقا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا
الى الابعاض المستفاده من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا رعاية الضمير وجمعه
بحسب تعدد الابعاض قوله ايمن قدس سره فى الحاشية المرجع بين الحلاوة
والحموضة قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة
مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائم قلنا انه من باب
التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد المخبر قوله وجوز العطف باعتبار
تعدد الفاعل قال بمعنى الشرط الاضافة بياسه او لاميه قوله وهو سببه
الاول للثانى قال الشيخ الرضى ليس معنى الشرط سببية الاول للثانى
للاول كما فى جميع الشرط والجزاء فلا يجوز نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله الشارح قدس سره فسرهم بما نوافق كلام المتن فى بحث كلام المجازاة قوله
او للحكم به الجملة الخبرية كثيرا ما يورد وما يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها
قوله فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجه الورود ان كون النعمة صفة
بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها

من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد الخلق
الى ايجاد الله واعطائه واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم
قوله فيشبه المبتدا اذا الشرط لما كان المبتدا وخيلا فى هذا المعنى خالفا
الشرط فى جواز ترك الفاء فى جزء فى جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد به
المضى لكنه قليل وفى جواز كون الظرف صلة او صفة قال وذلك الاسم قيل يعرف
بالجزء بين يقصد الحصر يعنى حط المسند اليه فى المسند وذلك لا يستعقب ان
المسند الداخل عليه اما واو المتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا حاجة
ان يناقش فيه بان التعريف باسم الاشاره ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس
اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام
محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام
الضبط يقتضى الحصر والقرين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا لمعنى الشرط
ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سبق حكمها او ان قوله ذلك
اشارة الى المبتدا الذى يتضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء
ولا يخفى ان مواد المحصر ليست مندرجة فى ذلك تامل نظر قال بفعل او ما فى
قوته كاسم الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول قوله وفى حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا الحال
فى المضاف والمضاف اليه قال والنكرة الموصوفة بهما ينبغى ان يقول بها لشبهها
بها لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يعود قال الذى يا تى الاعلب
فى صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جا الماضى بمعنى الاستقبال

ايضه وهو غير نادر قال او في الدار ليست لفظ او للترديد بل للتخيير بين العامين
قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول
ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه ملاقيكم اذ رب موت فررت منه
الشخص فالاتيان كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية
على العموم اذ يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفائدة
او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يحب العموم في الموصول كما
في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله
لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بما احظه مشابهة المبتدا
الكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخوله
النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها تغير معنى الكلام قوله
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين
الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشائا قوله لانها
لا يحوج الكلام عن الخبرية لابد وان يدعي ان ليس ههنا ما منع آخر فقال
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال
في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة
النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين
ينفقون اموالهم بقوله قد ان الموت الآية واما الفقه فبعد منه
وقوعه في محافله ابو الضحاك قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم الفلا بالد
والفتح وشمني ودشمن داشتن قوله لقيام قرينة الدوام للوقت لا للدوام

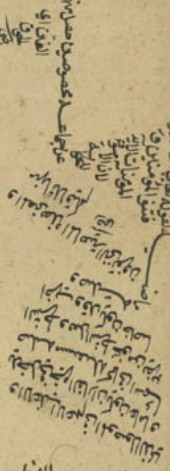

لانها

قال صاحب الفرق جميع نواسخ
الابتداء من دخول الفاء في خبرها
المبتدا لان المذكور الا ما ذكر
وذلك لانه اذا دخلته الفاء
لم يبق المبتدا وكلام الشرط
ويؤيدها التصدر والا يدخلها
نواسخ يوضح في الجملة كقولهم
ان ما يوثق في العلم لا يدخل
على جملة مقصوده ملازم
النصدر الا ان هذه
المبتدا لكونه غير
واجب الفرقية
الشرطية
جاز له
يدخل
وهو ان قوله ما لا يوثق في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا
وهو ان قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين

لانه صحيح لا مقتضى وداع والداعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد
يجب حذفه قيل الاصل حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام
ونحو الحمد لله اهل محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان
المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم لمح حاصل الكلام
انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب
ما قبله لان في الاقتران وتغير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع
لامر صفة اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به بشدة الاهتمام بالمدح او
الذم او الترحم يعني بزيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات
بالمدح او الذم او الترحم وليذكر المبتدا ثم اتى في صورة الوصف ولم يبين
انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول المسهل المبرح قيل الاستهلال
ماه نو ديدن و بانگ كردن وكلاهما مستقيم قال الهلال ماه نو تا سه شب
وبعده القمر قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ لم يعين الهلال بالسماء
قوله وليلا يتوهم نصب الهلال بريت واري وذلك لان الاصل في المفردات
الوقف قال خرجت فاذا السبع القاه للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجاءت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يحوز
قوله على المذهب الاصح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان
خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا
تعسف وقيل ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي

حصول السبع وانما قدرنا المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل
ظرف زمان مضاف الى بعده وعامله محذوف اي ففاجات وجود وقت
السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجات اللهم
الا ان يقال ان فاجات نزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف غير مضاف
الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجات لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لجواز ان يقال معناه ففاجات وجود السبع زمان المزوج قال فيما الزم يقال
الزمته الشيء فالتزمه اي قيل ملازمته قوله اي في تركيب الاظهر بحسب
اللفظ ان يقال اي في جزء الا لزم خلو الجملة عن العايد بحسب الظاهر لان
ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الذهن
ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عن اداء الضمير قوله وذلك
في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الظرف صفة
خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة
ليس الا الظرف والتقدير ليس الا الزعا التزام ما يعطي فليس هو باب حذف
الخبر والتزام غيره مسدّه قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه
ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر بالعماء
يزدري قوله الا ترى خادمتي تمودن قوله هذا على مذهب البصريين
فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يأتي آنفا والية ذهب
الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يحذف
الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد

واعلم ان الشرط ووجب تكراره لان لفظه لا لا تدل على التكرار وجواب القسم الا
مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا في الرافعة لاختصاصها بالاسماء
كسائر العوامل ولا يخفى قصوره قوله منسوبا الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي
بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو قضاء
قوله وبعده حال مقدره كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
نحو معها اللواء على الاصح واكثر شراح السويفية ملتوتا السويق ست
قال قدس سره في الحاشية التي سويق لتابله فصاح قوله واخطب ما يكون
الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان
كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من هذا المبتدأ
يجب ان يكون مصدرا وعبارة عنه نعم لو رفع قايم على الخبرية فجاز
هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال الا انه
مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن
المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قايم وذلك لان نسبة الاخطب
الى الكون مجازي اول الكلام والمجاز بوتس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان
مضاف الى ما شيوع تقدير الزمان معها وشيوع عقد بر الزمان معها
وشيوع الاسناد الى الظرف مجاز نحو نهاره صايم ونوده اخطب ما
يكون الامير يوم الجمعة فذهب البصريون الى ان تقديره مرئي زيدا حاصل
اذا كان قايما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بعامله لا يكون الا حينئذ
الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم نكتف بتقدير حاصل من غير تقدير

خادعلى الماضي وغيره
الدعاء ح

قوله لان نسبة الاخطبية الى وقت
القيام حين كونه موصوفا بالقيام
مجاز ايضا

كان يكون مسندة
خطيبة الى ضمير
الامير والقرينة
قوله قايما
وقوله تعالى اقرب ما
يكون العبد الخ
وهو ساجد ١٢

كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ومحى بطلانه واذا كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما متمن ضمر الراجع الى زيد ومن تمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيمنتبت على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سيجيء مرارا خولها اشرطا وان كانت اذا فرقيه لرائحة معنى الشرط واذا هذا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا وانه وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية ويجيء حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وليس بثبت في غير هذا المكان ومع العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما خطأ في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى تمام عدم لواعته لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبر اسم تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة معه موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت حينئذ لها لزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله تقتضي المبتدأ المقصر عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه عمم ما تعم عليه فهو الظاهر في الاستغراق وفقا للرضي بالمرة قوله وذهب الاخفش برد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل

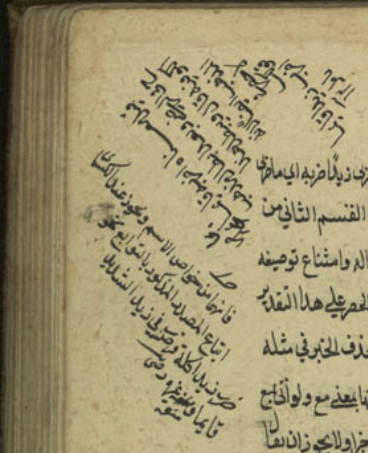

مع الفعل والمحوج حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي مضروب زيدا مضروبه اياه الاهذا الضرب المقيد قوله الذي هذا المبتدأ للاخبار كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله لكونه بمعنى الفعل يريد امتناع ما كيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائم لم يجز لا يخفى فان اسعاده للقصر على هذا التقدير غير ظاهر قوله وثالثها كل مبتدأ دل له قال الشيخ الرضي ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبرا لها بمعنى مع ولو اتى بها كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان العطف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منعولا عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعدها بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحتها اعني الصنعة انتهى لضيعه كار وبشه كردن مراد ان قلت لا يجوز رجع الضمير في صنعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصد واضح فان المعنى ان كل مع ضيعته ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وصنعته على ان يكون صنعته معطوفة على ضمير المرفوع سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وحواز الرفع والنصب في صنعته كما في جئت انا وزيدا وعدم الادراج في العاملة المذكورة لان ضنعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فلان المعمول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليها الواو واما عن الثالث فان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله

ضيعته

اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما يقول زيد قوايم وعمرو وانما لم يقل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يحمل المعطوف سادا مسد الخبر لانه عن سمه المبتدا فيقتضي لهذا الخبر حينيتان حينية كونه جزء عن زيد وحينية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه جزء عن زيد حاز ان يقال وضيعته سادة مسده ويكفي في النيابة حينية واحدة قوله وما بعدها كالمبتدا يكون مقسما به ومعنا للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر فنحو اما انه الله لافعلن كذا لا يحسن حذف خبره وقال نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لافعلن كذا

من الموضوعات اشار به الى ان قوله خبران واخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبرا وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدا فلم ينفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي اشبهها اشتباه الاخوات للاشتباه والتظاير لما بينها من المماثلة والمماثل كما في بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لان لما شابهه ولان افتقاره الى الخبر بين على السوا فالاولى ان يعمل فيهما قوله لعدد خول هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه على ما انها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبران واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار ان واخواتها انها بعد دخول احدها فكذا المعرف حقيقة خرهذا الباب وذلك

اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلا منه على تنوع يتضمن تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب لتنوع اخبارها واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يوثر اثرفيها لعطا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانى فان تاكيد المحكوم به مثلا بحسب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا يسعه التعريف قوله بمثل يقوم وبمثل خبر المبتدا الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة من الثقيلة قوله حتى انه يرد يجوز ان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد الان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديم حتى العبارة ان يقال الا في التقدم لانه استثنا عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجوع الضمير الى المتكلم بعيد قوله ولا صلان يعدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قال الا ان يكون ظرفا اسما مفرغ والتقدير الا في تقديم في كل حال من الاحوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون اسما من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في اوقات كلها الا وقت كونها ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك الان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع التشكك الغريزي المحرم للتشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري المجاز والمجرور مجراه لمناسبة الظرف او كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبرا اليق بالجنس اذا دخلت على النكرة وانما عدلت عما ان لانها تشابه ان في افادة المبا

الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان النقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال المصنف ليس بمثيل الخ اقول ظرف حسنا لان ظرف في لفظ صفة اسم لا لان خبرها محذوف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظرف الا بتكلف للقصاد المنفي بلا الا بوصف الاسم منصوب واعترض بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل قوله لان الظرف لا يعتمد بالظرف ونحوه من الحال بدون سماجة قوله لما يلزم الكذب وانما يلزم ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك لا بالق هذا اسود وابيض والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار معا فان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك لكلا له النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على امر شامل لهما لان النفي رفع الوجود وقيد ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او عدمه قوله اي لا يظهر ون الجزم في اللفظ فهم قال الاندلسي الا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب ثباته اتفاقا اذا لم يتم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله فيقولون يعني قولهم الخ فيكون نفيا لما من اسما الافعال وذيفة المصدر بان اسم الفعل لا يكون

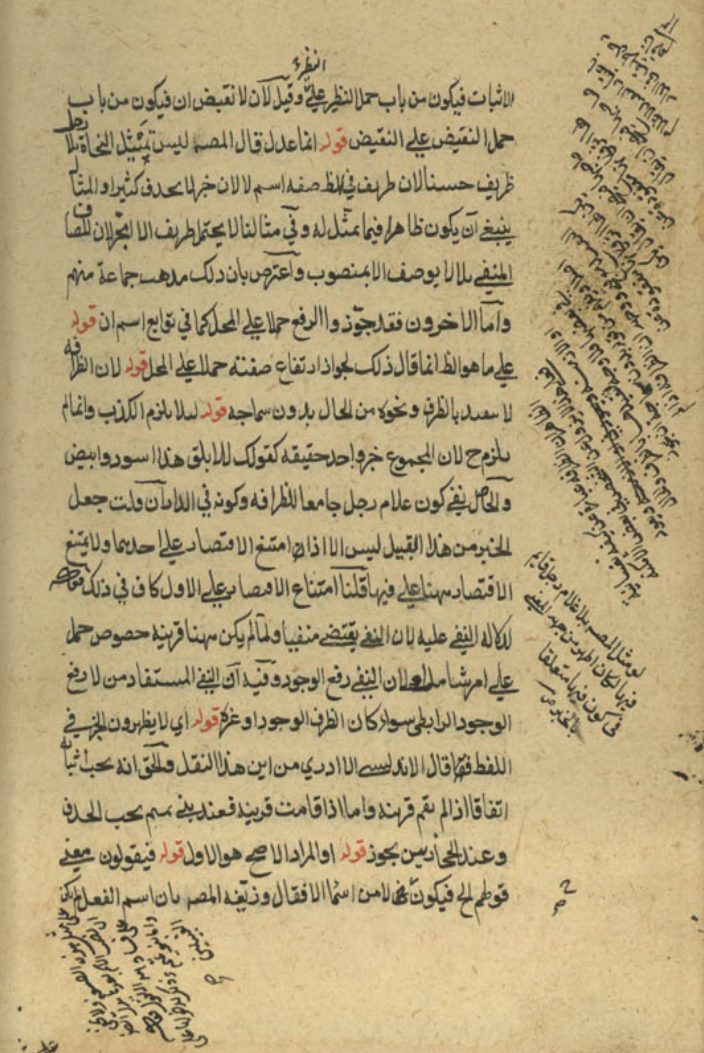

على العاملين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من الامثال او من قوله المشبهتين بليس لان نسبتها بليس يشعر بكونها عاملة من عملها والصحيح اجراء حكمها ولكان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس ولو قليلا او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله من حد قال قدس سره في الحاشية لصدود الاعراض والابراح الزوال والفرق في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لها باعراضي عنها قوله اي لا ابراح لي لقائل ان يقول ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ ولا يقال يلزمه علم تخصص النكرة المبتدأ النكرة ولا حاجة لا سم لا الى التخصص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصص بتقديم الخبر فان لنا آمالا تقدم الخبر مقدما او بالتوغل نحو ما احد خيرا منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الطرد سواء كانت مع لا او ما او مع ليس او مع الاستفهام او مع النهي ويحتمل ان نظره على الاستغراق بالقرينة فيقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم ما اما اذا انتصب او انفتح فاده نص في العموم فلا تقول رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبرا منصوبا بخبرها فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الحبس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه شاذ والتكرار اما بحسب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم

مباحث المنصوبات

المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له
فلا سطل طرد التعريف بمسلمات في مهرت بمسلمات قوله او حكما
كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ يلحق به ومن علاده قوله لصحة
اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي
عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة لقايل ان نقول
ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما
لعين ذلك الفعل ولغيره وتجد على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان
المصدر حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة
وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل
وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل
كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب
اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل
لفايدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلق خصوصا واما وصفه بكونه
مطلقا فلصرفه عن العهود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه
حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود الآتية ولي ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول ان الفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه
وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشيه الرضي بان اطلاق المصدر
والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بقرب من المسامحة وعدم التمييز

بين

بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما حوذ من الفعل اللغوي
الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه
حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشار اليه قدس سره حيث نقول والمراد
بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المعاعل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة
وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فعال الحال
مفعول مع قيد مضمونه اذا جئني في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب
الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم اثروا التخصيص في التسمية انتهى ولا يبعد ان يعال ان المفعول ما
تعلق به الفعل او لا بالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة
انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة
انه مخرج عن وقع معموله اتفاقا ومن ههنا اعني من ان تعلق المعاعل
بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة نظر يوجه جعل النصب
في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول
العرفي عليها لخمسة ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق
فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه
المقيدات بمعنى يشتمل برولة وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن
الغلام قال اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما ودخل فيه ضرب مزيدا
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا

او سواء كان بطريق اللزوم او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا

قوله لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول

الامثلة الاتية قوله وانما ذيد لفظ الاسم قيلا نما ذيد ليخرج ضربت الثاني

في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة

الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة

ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت فهو والمتكلم به محجج عليه ان الفعل

لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله

لم يحتج الى اخراجه لقوله اسم ولو سلم التناول فنويا عتبار انه مقول اسم فلا

يخرج وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر المتجه عليه ان فعل

مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول نضمني وهم لا يجرون

صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات المدلولات

المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان

يقال لحصار الشق الاول ويقول الفعل متناول للقول قطعا والا يخرج مثل

قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست

موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتج الى اخراجه

بقيد الاسم قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يورد

يصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها

كما في سايرحدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها

مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على

الفعل وانما سمي بدلا لانه من صدره اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه

منه على مذهب الكوفيين وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر

وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث

نحو الويل او لا يدل عليه لكن تصدق عليه نحو ضربته انواعا وراية الفا قوله

وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما

باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما

معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشتمل المجرد والاسم الذي

فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال

مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت

شيئا اذ الكلي بما هو كلي عن الضرب بل المراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئيه الذي هو

المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد

معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة

التي هي مدلولة للفعل مغايرة لكراهة التي هي متعلقة بما في الحمو لمقدم وتا

خر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب

التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة

له لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتباره

قيد السابق لان نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق ونوابعه فلا يعتبر لا

بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت

ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان

على مذهب البصرية او محل رجوعه الى المفعل ص

الفعل وانما

ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مساحة وفايدته دفع توهم السهو وفي
توهم المجاز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمته بذاته
لا بترجمان بان امره بالتكلم بموسى عليه السلم قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة
على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب
تخصيص الزيادة بما يفيد التنويع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال
يدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض
انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما مخصوصا او عموما وسواء كان
مفهوما من الصيغة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدون نحو عمل
صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربته ومربن او من المادة الدالة
على الحدث نحو الفقه تعرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا
او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت ايّ الضرب وقدمت خبر مقدم فان ايّا واما
التفضيل بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر
اي قدرا ما خبر مقدم والضرب ايّ الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه
ايّ ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته نعوتها او بخصوصها
سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة
نحو ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربين او ضربا بسوطين
وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا ومفهوما من
الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تميزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله
تعالى فاجلدوا هم ثمانين جلدة او بدونه نحو ضربته الفا اي الف ضربة وكذلك

ان نقول انه صفة مصدر محذوف اي ضربته ضربة الفا قوله لانه دال الخ
هكذا قيد والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة
للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك
ولهذا جاز تثنيته واخويه وجمعها لارادة الفرد منها قوله او العدد لا يخفى
في قصد تعدد المصدر بحدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد
دايما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قال وقد يكون
قد ههنا للتعليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما
اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
قال بعض افضله وحكان ابلغ واوكد مما كان بلفظه قوله اي مغايرا للفظ فعله
وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر مثلثه ومنها الضمير الراجع الى عوض
عامله او غير عامله نحو وردوسه اي الدوس واعجبني الضرب الذي
ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضموم عامله نحو اعجبني
ضربي فضربت ذلك قوله مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس
فان القعود للقايم والجلوس للنايم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر
بنت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع ع
او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كما
لسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله
وسموه يقدر به عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجوز
في مثله قوله ولا تفرد نحو شيا اي ضربا قليلا قال لقولك لمن قدم خبر مقدم

وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله
له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي عما
موقوفا يعني ان العلم بوجب حذفه ليس الا من طريق السماع
بخلاف المحذوف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لانه بثبوت
الضابط فيكون قياسيا استدلاليا فيقيد سماعا بصدر فعل محذوف
اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه
وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف
قال مثل سقيا لك كلها عاد دايما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله
فانه قد يكون خبرا قال وجد عادعا عليه بالذل وتقيد الحال والدعا
بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدلها الواو ولفظه
او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف لان قال
الشيخ الرضي الذي ادى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها
او معمولها بالاضافة او بحرف الجر ولم تقصد بها بيان النوع وجب حذف
نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبعة الله
وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له
وحمدا لك واما انتصاب مثل لهم حمدت فليس على المصدر
بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول وبجوز ان يكون الاضافة
في حمد لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم قال منها لم يقل بيت كذا وكذا لان المواضع لا تحصر فيما ذكر فات منها المصدر

الذي بقصد بالتوبيخ نحو اقعودا الناس قيام وقد ينوب الصفة منابه
نحو اقاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي انما شرط كون
المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحكم او
التكرير وصف الشيء بروام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل
على التجدد وفينا فيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد
يستعمل للدوام وان اريد دوازياده المبالغة جعلوا المصدر نفسه
جزأ نحو ما زيد الا اسد وسير زيد سيرا ليتحقق عن الكلام معنى الحدوث
لا سيما بعدم حرف النفي وعدم المفعول للدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة
المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام
عليك قوله فانه لو اريد نفيه الخ ذلك لفوات الحصر الذي قصد بوجوب
الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة
والاظهر ان يقال صفة الكلام من نفي ومعنى نفي قال على اسم مبتدا او
منسوخ ابتدائه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس
شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا اسدا وما وجدك الا اسدا
البتة انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا لكان
ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا
عنه قال لا يكون خبرا عنه للتاويل او المبالغة قوله لانه لو كان خبرا
خبرا عنه الخ ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلت المفعول قد يكون
مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين

مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر
كما اعتبرها بعضهم يسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب
بالمقام قوله اي في موضع لم يخف ان العبادة لا تفيد هذا القيد
الا يكلف قوله نحو كتت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين
الضابطين لانهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سير اوج
يسعى ان يقال ان الحذف واجب قال الاسرابيدي البتيد بيك قال ومنها
ما وقع تفصيلا اذا وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة
على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر وقيا
مقام عوامل لها قال لانه مضمون جملة انشائية او اخرية نحو زيدا ضربته
بعدا وبعدا ويشتريا طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحو
له سقيا ورعيا صحة او يغيثهم اغتنا ما لا يخرج نحو له سفرا سفرا قربا او سفرا
بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من افراد السفر بل من انواعه
قال متقدمة بيان للواقع او احترازا اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما
ممنون منا واما نعذرون فلا رشدا قوله مصدرا اي المصدر المفهوم منها
قوله وباثره غرضه اي غايته ولما سمي غاية الشيء اثرا لانها يحصل
بعده كما ان المؤثر يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه به امر اي لان يشبه
بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا
يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذ ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد
جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فيعلم هذا لو فسر قوله

ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة
قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع
على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم واحد كما جعلوا الحال المؤطئة
حالا لان في وصفه معنى الحال ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد
ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضي لا مانع عندي ان يكون تاكيدا اذا ترك المقصد
واتى بالوصف نحو لزيد صوت حسن قال الاولى الاتباع ويجوز النصب على
حذف الموصوف قال علما حاليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الرضي
ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم
ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد ذهل زهد
الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات
بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اي
انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم
يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل على ما لابد للفعل
منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة يعني عناية التقدير وحسنه
الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم
بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وسيجيء ذلك
في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس
قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت حمار قال
قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان وصفا او بدلا او منصوبا لان

الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل الخلو هما لا بد للفعل منه وقد جاز
والنصب فيه على الحال والمصدر لكن لا يجب حذف العامل قلنا قال
لرصوت صوت حمار جاز اضافة الصوت الى الحمار على احد تاويل الوصف
كما سبق ذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على
انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت
حمار كما ذهب اليه الخليل ويجاب التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا تتعرف
بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الحذف لجاز قصير الطويل اي
مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشتق اي منكرا فاذا عرفت كان
بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات الخ يعني ان صوتا جاء مصدرا
بمعنى التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى
آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله
تصوت من التصويت قال وفراخ بانك كردن قيل هو اسم استعمال استعمال
المصدر قال ما وقع مضمون جملة حالا او خبرا وقع على انه بمعنى كان وهذا
قال لا محتمل لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غير المحتمل مصدرا
مسيبه وغيره مفعوله قال نحو له علي الف درهم له خبر وعلي متعلق به اما
او على العكس ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب
الله اكبر دعوة الحق دعا الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا
ان زيدا لقائم قسما لان القسم بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترافا اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة

المصوت

اظهر معنى ح

المتقدم

المتقدم في هذا القسم وما يقابله عامله لتاءيرها معنى الفعل قال
ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته
كما يوكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اعني
الفعل وفي توكيد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره اخترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل عرم نحو القهقرى
في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقري وغيرها وهو مضمون مفرد
قوله من حق اذا ثبت نحو ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه
وكان على تعين فالمقصود اثبات كونه على تعين ووقع شك فانه من
محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ونحو ان يكون
صفة مصدر محذوف اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع
الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قا
تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه اي قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم بيدا لي
ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تشي
فيه النظر وكذا قولهم افعل البتة اي جزمت بان يفعله وقطعت
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل
للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فيقول التقدير الاصلي
في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المسندة مفعولا لاجلها لعلت بيان اللتي
في القول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فيها

مسلتزم ح

يحق ح

مقوله قال وسيجيء هذه ايضا من المتاخرين قوله فيحتمل اليه ذهب
المص وذيف بنوات حسن التقابل لان اللام في ناكدا لنفسه
للصلة لا للاجل اللهم الا ان نصرف عن الظ ويجعل للاجل كما قال قدس
سره وعلى هذا ينبغي الخ قوله اصله اب الا ابتي من التلبية لانها
ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل الخ كان ذلك ليقرع المجيب سماعه
من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى تمثله قوله ويحوز قلب
اصله لبا وهو مقرونا ضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كالادا وليس سبب
لبقاء يائه مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به
لانه اوقع الفعل به او تعلق به فلك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل
به او الصف به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسبابه
وجود المحال قوله ولم لا نهم يذكرون الاسم لك ان تقول لا حاجة اليه
لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه
مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع
الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها
التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا
والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع
فعل الفاعل عليه بالا فعل لا بد ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال
بعض التعريف لم يدخل في اشراك زيد وعمرو لان نسبة اشراك اليهما اسناد لا سبب
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا

لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو انما قصد جهة فاعلية بل قصد
جهة مفعولية اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون
في مررت بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا سلم
كونه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق عين
فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل ان زيدا في ضرب زيد ولا يخفى حزازة
بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظره
الى انه مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا يتقدم الفاعل
سوى المفعول معه للراعات اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها
اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا اذا كان معمولا لما له الفا
له الخ في جواب اما لم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى وامّا اليتيم فلا تقهر
قوله كوقوعه في حزان وكوقوع فعله موكدا بالنون لان تعدد دليل في
كل هذا لا مر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موزن بكونه مهما فيتنزلان
في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر لذكر الجمهور او ذكر لعدد لا يقتضي الحصر
قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء الخ اشار قدس سره في الحاشية
الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزم
ونحو الحمد لله الحميد ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
برزند المسكين قال ونحو اما هو ونفسه الواو اما للعطف ومعناه الجمع
على الفور عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قهرية ولسانه عنه قال

واقصد واجزل لكم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل اتك اذا انهيت
عن شيء مما لا ينبغي عنه بل هو مما يومر به انساق الذهن الى نحو اقصد واترك
او ابن ما بعد هذا المعين وليست هذه ضابطة بوجوب الحذف في كل
ذكر الفعل معها والمناسب اذا ذكر الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك
خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر واية خيرا لك ودارك
اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عنده
الزمخشري انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله
يسمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة
غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني في قدس سره من
ان ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب
معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه
الحيثية لا يستدعي وجوب حذف امر قال وسهلا عطف مثال على مثال
قوله او اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون
المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت انت
اهلك واقاربك قوله وطيت الوطي كوفتن راه قال قدس سره السهل
نقيض الجبل والوعر ما غلظ من الارض قوله بوجه او بقلب فيه انه يجوز
نحو يا الله قيل نداوه تعالى مجاز لتشبيهه بمن له صلاح النداء ولا يخفى
ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير متأت
قال الاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة

قوله مثله يا سمار يا جبال الخ لك ان تقول ان نداءه هؤلاء من باب التخييل
لتشبيهها بمن له صلاح النداء قوله منزله من له صلاحية النداء
لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم لما هو في الخبر
ولي ويؤيده قولهم في المراثي بتعدا اي لا تهلك كانهم من ضنتهم بالميت
تصوره حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعدت واهلكت قوله
فالاولى ادخاله معه ان فيه ضم نشز قال مناب ادعوا النشاء بان
الحملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائة مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو لعمل
زيد لم نقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال ~~بعضهم~~ بعضهم كما قال
بعضهم لانه ظاهر في الاحضار فلا يكون زيد مطلوبا احضاله بل مخبرا عن طلب
اقباله قوله والمنادي بان يكون حالا من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل
المقدر وهو بنصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء والحال ايضا عند
المبرد نحو يا زيد قايما اذا نويته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف
النداء سد مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل
يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالاظهر ان يقال
نحو هذا المجاز قوله وقال ابو علي الخ رد بان الهمزة من اوات النداء
واسم الفعل لا يكون اقل حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم
الفاعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب
عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها نحو جوز فيها ما لا يجوز

في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد استرخوا بمعنى
التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستعمل به كلما كالجملة
القسمية والشرطية قال ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان
العام لا يقال فيبعض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم
لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاسم قوله لقلته باعتياد المحل فان محلها
اثنا مفرد معرفة ومستنفات بخلاف محال النصب فانها لله او لعلة ما
بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار
اذ بالقياس الى ما علم سعة من مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها
قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني
قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوزا يضا يا اياك نظرا
الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر
الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام تمام
التي ترفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت
هذه المرأة هذا الشاب قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه
قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق
لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير المنادى
قوله اي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف
لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى

المجرد باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد تمام وهو كلام
لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف
اسم يحتاج بعده امر من تمام وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك
الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما كشيء واحد سواء كان
علما له نحو يا زيد وعمرو اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما
نحو يا ثلثة وعشرين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فرق وخمسة
عشر الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بما ذكر لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها
للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لا سقلا له نحو يا رجل وامرأة واما نعت
فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك
النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات
عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة
مع جعل المنعوت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة
او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له
لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي
يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا يرى الى ترجيح المنادى
في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضافا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في
الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد

النداء قوله معرفة قبل النداء لانقال لايلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول المجموع اجتماع آلتي التعريف لايقال يلزم الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صوره الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لاخطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظ ليتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما المعربي جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف ومافي حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لايلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بواسطة ولو قيل وجه ان المشابه بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل مايوهم الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناء قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظ يا قائمة مقام اللام قال ولخصص خص لفظ يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص مقوية لادعو المقدر بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص

هذه الدلالة لابد ان يكون الامر يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يكون اغاثة او تعجبا او تهددا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله ليلا يلتبس بالمستغاث اللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من ام الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من من ام الفراق قوله لان علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على غير المضمر لا يوجب ضعفا فكيف يوجب اعراب المبني احسن بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو با وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع بعده وان الافراد هنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا سعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلية للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبدا لله من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام بدل عن الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو وايا واو الف قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن يقع شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرف فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم ان يقال

ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توفيت لنصب رجلا اي يقال مار جلا بالنصب حال كون رجل نكرة معين لا حال كون رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا وقال قدس سره في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان معوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا ذلك لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قليلا قال وتوابع المنادي المبني لم تقصد بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا على ما سنذكره قوله لان توابع المنادي المعرب غير البدل والمعطوف الا حكمها قوله تابعه للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرا وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا العدد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة ح الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة فيه اذ مر في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في احواجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانها لما التقت ونبا فاعتبر حكم المفرد لتحمل العمل الشبه بالمفرد كما تحمل العمل الشبه بالاضافة اذا كانا منادى

قوله وما زيد للحسن وجهه وما هو لاحد العشرون رجلا قوله اي المعنوي مر في شرح المفصل بر قوله لان التاكيد اللفظي وذلك لان الثاني عين الاول لغة ومعنى فكان حرف النداء باشر لما باشره الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى انهما قصد ان ما لا يفيد الاول واذا وصفت الثاني والوعر ويضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه بما خصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال لا اصح لانه وصف المنادي المضموم لشبهه بالمضاف وارتفاع العالم او اشتباهه في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه والتساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه يدل فحكم حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام بالكلام مع انه احق ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه ولخروج عنه نحو يا محمد والله لعين الرفع قال ترفع ولا يبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عاد تماما مطردا ولم يظهر اثر هذا التشبيه في المنادى لكان البناء قوله الظاهر المقدر مثل يا فتى ويا هو لا ان ضمة اقدر بريد معوضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهو الا ضمة محليا لان مفرد امعرفة معربا بالوقوع موقعه نظم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لوقوع لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا

قوله ويا زيد

عليه يعني ان اللام للعهد والحارد والمجرد معتلي لقوله بختار قوله مع بحوه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف له نظر ابو عمر الي جانب اللفظ ونظر الخليل الي جانب المعنى واستقلاله بجعله مرفوعا بينها على الاستقلال ان قلت يسع ان يحار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بعين هذا اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع دعاية الاتفاق اللفظي ولا يتصور ذلك اذا كان المتبوع مضموما قال ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد دليل على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل انما يجيء بهما الوصفية الاصلية فيه فانه مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس لاسم كالحسن ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره الشارح قدس سره قوله اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للحاجة الى الوصفية وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسما لمعنى جنسي يصدر به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام

مع صحتي بانه يعرف بسمته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له صح

منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصله مخصصة بدون بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور فيه معنى كثرياً والدبران والعيوق اسما كواكب مخصوصة ومنها ما يتصور لذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت بعضها الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور ذلك ويثبت لكن عرف ثبوته للجنس العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري معنى الاشتراء فيه هذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالهام بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللائمة لامها ان يكون اجناسا شائعة اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلهم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضافا قوله اي العلم المنادي المبني على الضم نحو يا عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتها علما قوله مخففة بالنحذ وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطا في ابن قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك كون الفتحة المستخفة في الاصل قال واذا نودي المعرف باللام فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام يحذف اللام بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يحاب باذا اللام فيهما لجبر المنقصل لتعريف ايذاءه بالتنكير لا التعريف فيجوز

بقوله المعرف باللام فقوله اي اذا اريد نداء كل شيء مما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبادرتها الى غير الارادة قوله قبل مثلا باللام على اطلاقه لا يستلزم قولي ايها الرجل واخويه خصوصا قولك نضله في صحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او اي هذا كما قيل في كل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي بتوسط قال الاخفش بمعنى موصول حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التحقيق للمنادى وتوكيده كثرة وقوعها موصولة ونادرة وقوعها موصوفة وتاما ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا اخذ صدر صلتها يبين على الضم قوله مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فلم يقرنها التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا ليس نصا في الوصلة فانه يقصد نداءه وبخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يعترض على هذا او يوتى بتابعه كما يوتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ومسح وصف باب هذا لا بذي اللام ولا يجوز الا مصادا على ايها او ايتها بتابعه بل يوتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسط الامرين معا السر في توسط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو على الماهية فلا تعالى يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم

الذهن

طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع ليشد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فكذا وسطه تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهام بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه ها التنبيه لما عرفت فانها جاءت مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيف اليه التنوين فانه جاء بما اضيف اليه وحينئذ يرفع ابهامه اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي ترفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف او لا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في البعد وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معين في المتبوع قوله لانها توابع منادى مرفوع اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المرفوع قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في مرفوع الوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو اني المثال المذكور ليس تابعا لمرفوع واحد فان زيدا باعتبار بعد اعرابه مرفوع لا مرفوع واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فقط واما النصب فلانه منادى معين فكان منصوب المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ باشياء لم اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخرها تبركا باسمه نحو اللهم وقد يناد في اخر

ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختص بالنداء سماعا نحو يا قبل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال لرجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عندهم على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام عنها بهذا للجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون كضبيه قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير نحو قوله بسمها لاهة الكبار بضم الكاف اي الكبير قوله خاصة اي خص خصوصا قوله من اجلك الى اخره وانت بخيلة بالوصل عني قوله في قولهم في الغلامان اخوه اياكما ان يتخيا الى شر او في رواية ان يكسبا الى شر شرا قال ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي في تركيب او فيما قصد ذكره المنادى مضاف ثم كرر المضاف فصل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مقدر صورة فظاهر واما ان الثاني مقدر فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي فخالف بحسب الظاهر اما الضم في الاول فقيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة بل القصد الى المضاف يقينا القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا كان كذلك كان الثاني عطف بيان ... قوله وتم الثاني تاكيد لفظي واما تاء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه ليلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا سوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته غير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك

تقول ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للتأكيد لما مر ايلادوا مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك منادى مشبه والحامل قوله او مضاف الى عدي المحذوف ليلائم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما لم يضف بلا اضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية كانت او بناءه فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قال ما تميم تميم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ما جد شجاع لا تحتاج الى من يفزك وتقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشيدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد تضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه قراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا رد ما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقولون في بقي وفتى بقا وفتا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتى يا بنيّ والاصل يا بنيي فليس شاذا كما شذ في يا علام لاجتماع يائين قوله ويكون المنادى يعني ان الياء في قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولكن يقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف

باالهاء وقفا قالا وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلامه ما
قبل الهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فانك تقف
عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على يا حارث
يا زيد وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا
وقفت يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاقها
السكت مع ابقاء الفتح قوله بادال الياء بالتاء لانهما متناسبتان في انهما
تزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا عن الياء متحضنة للتاسث
طولت التاء لكنها وقف عليها بالهاء لانها عوض عن زايد بخلاف بنت
لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر
اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في غلام فانهما مفخمتان
للتعظيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكور غير
عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة اليا يعني ان الكسرة مناسبة
للحرف المبدل عنه فيكون في البدل شايبة من المبدل منه وقد جاء الضم
وعليه قراءة يا ابت بالضم قوله لاجرايه مجرى المفرد المعرفة اسم في اخره
تاء التانيث نحو ثبة قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف
قوله فانه غير جايز قد جمع القرد في بيتها في قوله سما تقتنا في من قوبها
قوله اي وقع يعني ان الجواز وقد يجيء قوله في سعة الكلام هذا لا تقصد
بيان داليه الذهن وليولد مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقصد
وتحمل الجواز مثلا سامحا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة

لكون المقصد في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ منه الى
ما هو المقصد مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه اكثر انتباها
لاسمه منه في غير حال النداء قوله اي لضروره شعريه اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه
صفة الترخيم والضروره والاظهر صفة المرخم فلم يجد فاعلها
وحذف اللام مشروطة باتحاد الفاعل والمحمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف ولك ان ترفع
ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره ضرورة نحو قوله ويارمية اوي
تساعفنا الاصل اذ متنه قال وهو حذف الاخر وان يقدم تعريف الترخيم
على حكمه لكن قوله لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى المرخم بالميم
كالرحمة بالمهملة صفح ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم
التليين والحذف قوله اخر المنادى فخرج حذف ياء يا علامي لانه ليس
اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة
الاخيرة في يعليك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي لمجرد التخفيف
فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم
احد الامرين اما بعد الاعراب اذا اسكنت الاخر واما اجراء الاعراب
على حرف العلة اذا حركت وذلك تقبل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في
التركيب والحذف في يد حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من قال انه حذف
في الاخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة

زيد الشاة بجرة بلا علة قوله يا دجاج الضم المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر
القيد مستلزم للذكر المطلق قوله والفتح المجرد الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في
غير الاسم قوله وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان ترجع الضمير
الى قوله ترخيم المنادى قال ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا كان
اولى لانه اظهر في اخراج شبيه المضاف اذ سيؤتى سند جعل المفرد في مقابلة
المضاف وشبهه قوله او حكما قيد لكفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما
متحدان حكما قوله لانه ليس اخراجا المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر
اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زايد واما اذا لم يكن علما
فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا
من الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله حذوا خطاكم يا آل عكرمة
لانه ليس اخراجا زايدا هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان
علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئه قبل العلمية في اسعلال كل من
الجزئين واعرابه قوله فامتنع الترخيم فيما بعدها اي اللفظ والمعنى قال ولا يجعل
بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله ولزيادته على الثلثة
لم يلزم نقض الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما
هو ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه سائغ والشائع
لا يعبأ به قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة كقولهم
قال واما بتاء تانيث وذكر الترخيم فيه ولهذا عول اخر غير المرخم منه في بعض
المواضع معاملة المرخم اعني فتح الراء واذا وقف على ذلك المرخم المختوم بها

السكت

السكت فيقال في باطلح باطلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخرها ليست
حركة اعرابه ولا مشبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغنى عن
الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قال زيادة تان قبل
لا بد وان يكون لمعنى فخرج نحو عَصَبْصَبٌ قال في حكم الواحدة صفة
لزيادتان ومن قبيل فلان في السعادة قوله في انها زيدتا معا وان كان
كل واحدة لمعنى غاير معنى الاخرى زيادتي مسلمان ويسلمان علمين وقد تان
الزايدتان سبعة اصالة زيادة المثنية كما تقدم وزيادتان جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات
وزيادتا نحو مروان وعثمان وغرسان وياء النسبة نحو كوفي وكرسي و
الفا التانيث وهمزة اللحاق مع الالف التي قبلها اذا كان في اخره حرف
صحيح اصيلي لم تقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير زيادة التانيث حيث
قال كان علة ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة
بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافترقهما
في بصري ومختار قوله وهو اعم انما عمم فان ترخيم مثل مدعو مرجى
بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصالة
او في صحة اجراء الاعراب عليه بوافقه ما قيل من ان مثل ولو وحيي ملحق
بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو او ياء ساكنة احتراز
عن لهوة على وزن سرحة جلد عظيم من السحاب ومسترف على وزن مدحرج
اي مقطوع شرايده وهو ورق الدفلى اذا طال وكثر حتى يخاف فساد ما ينتقل

اصله يا ضباعة

اعصوصب اليوم اذا اشتد
ويوم عصبصب وعصبص
اذا اشتد البرد

نكتة

نحو علماء وهو عصب العصب

الاولان سماعيان والثالث قياسي كما في عبارة الشيخ الرضي حيث قال كان علة ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة قبله مدة ثالثة ليخرج نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات فانها ليست كذلك

خرجت بقولنا للمعنى نحو مسلمان ومسلمون فانهما ليسا كذلك

للمهوة نوعان الاول القسم الثاني وهما زيادة الالف والنون بمثال الدلامة بالذال المعجمة فتحريف من الناسخ

حو خارج عن المدة والكلام تامل ١٢

قوله حركة ما قبلها من جنسها المخرج نحو سَوْدٌ وعليق بثبت يتعلق بالشرح قوله فانه لا يحذف منه الخ خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا بون جمع ابن لانهما غير تابعتا الواحد فكانه ليس راجع المذكر السالم كتمور قوله اما في الاول الخ لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله ونُقِلَت عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد صفا رانهم انتهى قال الصراح نقد بمعجمتين نوعي از كوسفند كوتاه دست و پاي زشت روي نقداً يكي نقال لكنك قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنتي عشر واثنتا عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف وفيه نظر من جهتين الثاني اسم براسه قوله يا خمسة في الوقف تعلب التا هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء حرف واحدا في الحذف حرف واحدا قد سهنا بالجملة الاسمية بقرينة الفا لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره نجدي وهو مسفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظرا الى افراد الحذف اما اذا نظرا الى نفس الطبيعة فيتولى الشارح قدس سره نظرا الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشفا فقد المضارع والفا الجزائية يدخلان على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قبل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة فينبغي ان يجعل

المحذوف فيه كالملفوظ في يدودم اجيب بان المحذوف سهنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فينبغي للحرف الخ الاتي فوض منها اسم اذا الترخيم ما يوجب حذف حرفين منه فيقال في اعلوف وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد الحذف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الحاء او فتحها وهو بنت فسيوبه بفتح الاخر وغيره بجر الكسر ايضا وان لم يكن اصلي يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يارادٍ وان لم يلزم ساكنان فالفتح يبقون الساكن على سكونه نحو يا مُحَمَّرُ الغزاء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال فيقال الفار فيصحه اي اذا كانا كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يحمل المنادى ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف ثابتا فيقال قوله يا حارد يا ثمود يا اكرد مثلثة امثلة لان التغير في الاسئول الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله و في يا اكرد ان قال قدس سره في الحاشية طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هوطاير يقال له الحمار على غير القياس قوله فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم ممكن اخره او قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعاري والاوالي والمنادي في حكم الممكن لعروض بنائه قال وقد استعمل صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب يا اعلى باب آخر مع اختلافهما الاشتراك في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه

المندوب

ومن هنا يظهر وجه اعراب المتنحى عليه بيا واما المسحى عليه بوا فامر غير
ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بالفعل المتنحى
لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب بإعنى واخص
ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قتأمل
قوله يعنى يا المكانت يا اسم صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها
وفي هذا التعبير اشعار بان ما اصل في هذا الباب قال المتنحى عليه
المتنحى درد مند شدن صله اللام فالظاهر المتنحى له ولعله على بمعنى لام التعليل
كما يقال في المحمود عليه او لتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المسحى عليه
وجوده اقال بيا او واو الباء للالصاق صفة للمتنحى ولست للسببية او
الاستعانة قوله ممتازا نحو اشاديم الى ان السار متعلق بالاختصاص المتضمن
معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه
قوله وجاز ذلك وجاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او واو قال الاندلسي يجب
مع يا البتة يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي الا واو لحان نعالا اذا قامت قرينة
حال على النداء كنت مخبرا مع يا ايضا والاوجب الالحاق معها قوله اي اخر المندوب
وقد يلحق في اخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك
بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو اضرب الرجلا في المسمى
بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمص سمعها
مدة من جشمها ولا يغير حركة البناء لتزومها قال سيبويه يقول في ندبة
يا غلام باسقاط يا الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان نقال يا غلامي لحصر

بندير يا غلام بالضم قال واغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة
بل متنحى عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء لحصول يا
غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا المعنى
بقوله واغلام هوه قال واغلاميكوه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان
كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين
فيحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف
الندبة نحو واغلاكماه خلافا للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف
الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت للحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح
نحو يا قاضياه ويا سمندوه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء قلت
يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم تكن
للواو والياء اصل في الحركتين فان كانتا مدتين فانك يكتفي بما
فيهما من المد نحو يا غلامهوه وواو اخر غلامهى وواو اخر غلامهوه اذا
سميت بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت يا
قاتل كواه ويا قاتل كمياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها
الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلاغذموه
والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع لاستثقال ركبتا المد الندبة
واما الف المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء
فتفتح ويلحقه الف نحو يا منا في المسمى بمن قوله لبيانها ولا سما الالف
لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة بينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف

وصلا وبما يثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراءً للوصل مجرى الوقف
قال الا المعروف وجب ان يكون المنذوب معرفة سواء كان قبل النداء او
بعده او وجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان
او غيره علم بخصوص من قرائن باب خيبر او اما حكاه الكوفيون من قولهم وارأسا
سبحانه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون
المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارد على الشذوذ
وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداء وهم يكثر فيه ان هذا
التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز
الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما استغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك منتبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان من المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضع
في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه
منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل صح الى علامة
ظاهرة تدل على تفسيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع
بدله يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلما اريد ما قاله
الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وتكلم منه
لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم من منذ في اخره قال نحو يوسف عبرك وقيل

عزي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لعرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه
يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين قوله ولغطه اي اذا وصف
بذي اللام فانهما وان كانتا اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء
لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف
الي معرفة عطف على قوله لغطه اي قوله اي مرجحا او ادخل في الصباح قوله
فالتة امرأة امرئ القيس فلما اصبحت احذت منه الطلاق وهو مثل في نفذ
طلب الشيء وقيل مثل استعمله المغموم قوله قالت شخص صار مثلا للتحسر على
تخلص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كذا اطراف خامش
بودن وجشم دربيش افكندن وسر فرو كردن قوله هي دقبه اذا
سمعها تلتذ بالارض فيلقي عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر و
قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام الخ قيل معناه اي
ذكر الجماري يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول
منك اعناقا وهي النعام قلت اصطيوت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل
الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا وتحوزان يقال انه بدل من السبيل اي
فصدهم عن السجود ولا زايدة على التقديرين وتحوزان يقال انه بدل
من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين
لهم الشيطان ليلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله
اي مفعولا به او مطلقا وعلى الاول يخص الاسم في قوله كالاسم

بالمفعول به والام لكون التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في نوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا محصص ولا باس في التعميم مع عدا لحدود ثلثا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منه قوله اي اضرعا عامله بناء على شرطه يعني ان على ساله ذلك ان يقول يعني ان على صلة للوقوع اي اضرع اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على الجنف عليه قوله واما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لما وردت بحرف التفسير بالتي هي التبيين للجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قال كلا اسم اقحم لفظ كل لبيان المبالغة قال بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحمود نحو زيد هذا ضاربه انا او زيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتداء وضاربه جزاله قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظ او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشتغال لما مر من معنى الزائد او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضمر في هذا التوجيه تصريح بالزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون الضمير المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيد ضربت عمرا وغلامه

ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير ومعطوفا عليه موصول عامل الضمير وموصوفه نحو زيدا القى عمرا والذي ضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط بركما شتى بر جيزي قال او مناسبه ليس في اكثر النسخ بل في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني بتسلط تسلط بعيد او يمازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعدا فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة شبيهة او مصدره بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليها او واقعا بعدا الا او موكدا نون التاكيد او مستدلا بي ضمير متصل راجع اليه نحو لزيد ظننته منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وبي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها فيجوز تعدية ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن شيء فحدث بنعمة ربك فضلا ما في حيز الجزاء اذا شرط او جعل جزاء او حقها ان يدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا اني زيدا ضربت غلامه خرج عنه اذ ليس مجردا الاشتغال بتعلق الضمر فعلا عن العمل فيه بل فساد المعنى ايضا مانع اذ القرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول فيه بحث مثل كل شيء فعلوه في الذبر الدهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسلط حتى يكون

فيه قيد التسليط فزيديا ولم يكن مآل هذا القيد وسابقه واحدا كما قال
الشيخ الرضي قوله بالتوافق فيه مساهلة لان التوافق انما يكون في المتوافقين
قوله بالنزوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسما منصوبات بمقدرات
نحو زيدا اخاه علامه اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله
ولا يتصور الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالنزوم جوز الشيخ
الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول
في زيدا مررت علامه ان التقدير مررت متعلق زيد ضربت علامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر
وكذا يجوز تقدير المحاوذة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا
فيما عدا الصورة الاولى تقدير الفعل الملابسة قال ينصب نفس الفعل
ما بعده لا بالمشكل اذهب بعضهم الى ان ما عدا الصورة الاولى يحتمل
ان يعد من قبيل ما لا يسم فاعله ورد بانا سلمنا سد افعال هذا
لان ينصبها وفي قوتها اعني حاوزت واهنت ولا بست اما الصورة
الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين
لا باصالة متعلقه باحدهما بطريق السعد بان يكون احدهما بدلا من
الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه
بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني
لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة قوله في مظان الاضمار
قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظنه في بادي النظر انه من قبيل

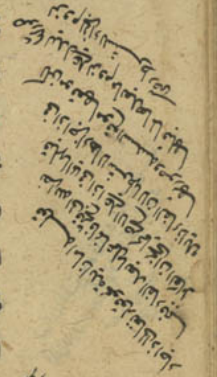

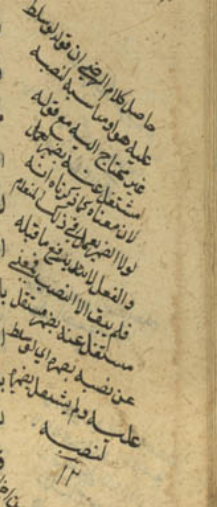

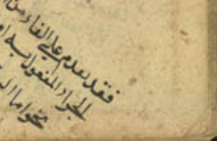

الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال ويحتمل الرفع اسلاما
بسلامته من وكلف تقدير العامل قال بالاسلاء لسلا يتوهم انه رافعه فعل
كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليشمل الي وجه اختيار الرفع قوله اي قرينه
ترجيح خلاف الرفع اراد تبرجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع
وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد العربه بالمرجح لان
القرينه المصححه للنصب موجودة في مثل زيدا ضربته ولان اسقاط القرينه
المطلقه يستدعي وجوب الرفع اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند علما
وربه خلافه راجعا الي اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد
قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على بعد يرد الرفع
ايضا خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك وقوع الجملة خبرا
اهون من حذف ما في المسند والمسند اليه وفيه ان يلزم
ح خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي
بلدها قال كما قال الشيخ الرضي قرينه الرفع التي تجامع قرينه النصب ويكون
اقوى منها شيآن فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة قال مع غير الطلب
لم يعلم مع الخبر مع انه احضر للاشارة الى انها ما يوجب اختيار النصب
والاولى ان يقول ايضا وقع عطف الجملة التي بعدها فعليه او مع كونها
جوابا بحملة استئنافيه فعليه نحو اما زيدا فاكرمته في جواب ايهم اكرمت
لان القرينه التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران
قوله كالامر والنهي والدعا خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام

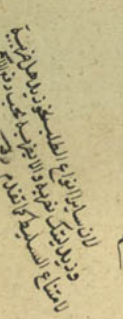

مثلا يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي
اوان الجملة الطلبية قلما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الاتري
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض
ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد
بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسم في غير هذا الموضع لوروود
النصب هنا قوله بسبب عطف جملة ولو بلكن وبل قال على حملة فعلية
حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرو او هند يقتلها فان اسم
الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يفزيه لكون فعل التعجب لجموده
وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال
المزبور اعتراضية للاعاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله
ولا يقدر معمول لها في عدم تقدير معمول لما بحث قوله لانه يحتاج الى
الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود بعده نحو متى
زيدا فرسته كان حكمه حكم ما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام
لكان اشمل نعم لو قال الرفع الاستفهام لم يحتج لما ذكره قدس سره قوله فلم
يكف فيه تقدير الفعل مع جواز التسليط به والستر في ذلك على ما ذكره ان
هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا
وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه وتقبله
فيحتاج هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه ولا احتش

خلافا

خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملة
بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية
في لزوم دخولها على الفعلية قوله الا لقرينة على المجازاة لكنها قارة عن افا
اولبس مدخولها على ظرف الوجود بل قطع الحصول قال وحيث دون حينما
فان حكمها حكم متى قال او بمعنى مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز
تقدير فعل اتم فنقول في اذا زيد يقبله اذا اقبل زيد يصله ويمكن ان
يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف
لبس الى عطف على قوله في الامر انما الى جلغط للخوف للفرق بين تحقق
اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك
لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما
من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله
يرجع الحال لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق
لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق
وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بقدر وفيه نظر لانا لا نم تناوله
الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن
نسلم تناوله للمعدوم جاز ان نخصص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين
لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم
تخصيصه بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدرة بل المعنى كل

مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب
المفهوم او بحسب الواقع عند المعزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل للقصر
قال وستوي الامران في الاختيار قوله قلنا اي معارضة بقرب المعطوف عليه
اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال علم حذف العامل
مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العايد بل من باب
الاضمار على بعض الوجوه اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عايد اذ كان
حمله فرضة من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك وليس الا تبيين حملة
اسمية الصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر قوله قلنا هذا باعتبار
المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا واما ان جعل الفعل وحده خبرا باعتبار اسناده
الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى
معصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمر قال بعد حرف الشرط وما في حكمه
من الاسماء التي تتضمن في الشرطية قوله والاباالتشديد يجوز الحمل فيها
التخفيف قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان
التخصيص والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق
بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختصت كليت ولعل وبعضها
استعملت في القبيلتين معا او لوبتها كالافعال كحرف الاستفهام وما والنفي
وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان
المرفوع في ان امراء وهلك يجوز عندنا لا خفسر ان يكون مبتدا قوله فانه

وان صدق عليه قال الشيخ الرضي ما حصله ان ليس الفعل الواقع بعده
بمستغل عنه لضمر لان معنى الاستغال عنه بالضمر الاشتغال عن نصبه
الضمر والضمر ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب
الى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به
ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني وجب ان
المصدر النائب مناب الفاعل محذوفا قوله فيكون تقديره زيدا ذهب به
الذهاب به الا ترى ان تقول ليس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال
ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبتداء الصفة لموصوفها
قوله مع اتحادهما اسندا اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قد عامله
بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به من المفعولية
ان احدا واقع من استحاك المقدر مقام الضمر من استحاك المفسر وذلك
ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمر من ضربت المفسر وان التقدير
في ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لتناقض النفي بالا وكذا
ان زيدا لم يضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان شبهة
زيدا الى يلابس واذهب ليس كنسبة الى ذهب لانه مسند الدد وزيدا مفعول
واجب بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه ان يجوز ان يكون مرفوعا باذهب
المقدر لعامة الاستفهام ويوافقه ضابط ذكرها في شرح المفصل
قوله وكذا خبر مبتداء وفيه قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر بنشتق
قوله بحيث لا يغادر الى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله والظاهر لا

زيد ضربته ومسئلة زيدا ضربته كان
عامل الاسم المشغول نائب

لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبّر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قال ونحو الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وحملتان بعده المبتدا اي هذه الاية حملتان تعليلا اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى تعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ سدّ بدل العايد وقوله حملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة نحو ان يكون للسببية قال عبد المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قولك عبد مستوبر ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر واقف قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله ومراده الفاء انما قال مثل لان الفا اذا كانت زايدة او غير واقعة موقعها لعرض كما في قوله تعالى واما السم فلا تقهر جاز ان تعمل ما بعدها في ما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد قوي من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف اي خبر لذلك والمقدر هذا احكم الزاني والزانية كما تعالى في المفصل والكتاب قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل الزانية وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية

بعيد قوله او للتفسير لان اجلد ولا تحاب والا تحاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله وجز بالجلد الخ يجوز ان يقال ما بعد فا التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واحسادا النصب بالطرفية اي ان الشرطية اشارة الى قياس استثنايي استثنا فيه نقيض التالي لثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حملنا على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيارا النصب واقع على بعض المعاد لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كل تسبب التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه وهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان الطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لا اثر لعامل قال سعد ير الق الا نسب بالضاعة ان يقال ما بعد دون التقدير قال بتقدير الق الا نسب بالضاعة ان يقال بالق دون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر منه اما ظاهرا او مضمرا والظاهر للاحق الا مضاف الى المخاطب والمضمر في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يعد نحو لا احدا وغيره يقدر نحو احذر حظا باو الاول اولى لذا ذكره الشيخ الرضي قال واذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فيفي عطفه على قوله معمول بعد من حيث

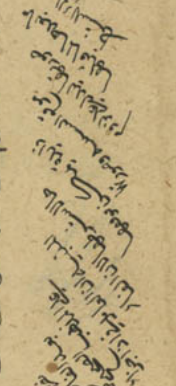

المعنى الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير
من انواع المفعول والركن ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة
المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان
يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة
اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور في
الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكر من التحذير بل
جعله معطوفا على فعل مقدر يسند اليه الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان
الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكر من التحذير
بل جعله معطوفا على فعل مقدر يسند اليه الفهم اعني حذرا وذكر ويمكن ان
يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا لحين او يجعله مفعولا
له للتقدير والمعنى على ان تقدر اتؤدون غيره من الافعال للتحذير لان
ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير
لانه لو ذكر يحصل التحذير ويجعل معطوفا على قوله وجعل الاضافة من باب
جرد وصفه لا يقال العطف بالواو في الحدود انما يصح اذا كان صدق الحد متنا ولا
للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدق ههنا متنا ولا
لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو
المعطوف عليه في الحقيقة فينبغي قوله معمول متنا ولا للقسمين قوله قلنا نعم
او قلنا سقديرا العامل والتقدير اذكر المحذر منه من نوعه او باستتار
الضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قال الواو والاسد قال الشيخ الرضي قال

بتغيير ح

معمول ح

ايا ك ح

المص

الاسد والمراد منصوب بمثل انذكر او احذر ولان المراد في تاويل ان
تماري قوله فلم يثبت الا تماريا قال ابن علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول
فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على
الاخير وصلة استينا فيه على الاولين قال ما فعل فيه اي في سماء او في
نفسه مسامحة او اسم ما فعل فيه قال اي حدث وهو الفعل اللغوي
قوله من كون اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله ومطابقة كانه اراد بالمطابقة
الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور
المستعمل في المعنى الالتزامي ومالا يصلح الى المعنى قوله اذا كان العامل مصدرا
وما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحسية الخ وفيه تامل اذ لو اريد
من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في ام يحتج الى اعتبار قيد
الحسية ولو اريد بمعناه الحسي لا يحتاج الحسية لان هذا المعنى غير قد ا
وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبار
ها قوله ولا يخفى الخ قد يقصد بقيد التضمن الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز
عما نحن فيه الصدر الشريعة قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا يجعل
المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل
وعلامة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في
الشمس اي في مكانها اذ اتربا الشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد
الجرم قوله اشارة الى قيسي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس

قيدا احترازيا بناء على ان في محمول على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي
مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حدود نهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان
خبرا الظهر راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت
اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى العائد لان
عايد المبينين عايد المبينين قال وفسر المبهم بالجهات هذا بعسر كثير
المعدودين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة
والمعين منه هو المعرفة وفيه انه نحو خلفك معرفة مع انه منصوب
اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالمكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة
لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا يعرف
بالاضافة كما لا يتعرف مثلها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم و
المعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي
ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جابر النصب لان حذاء
وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكف ودرا كلا نال فيها زيد
جانب عمرو بل يقال في حاسه او الي جانبه وكذا خارج وداخل وليست
كل معين محدود عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة
قال وحمل عليه بسغ ان يذكر المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة
اتفاقا قال قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها لها

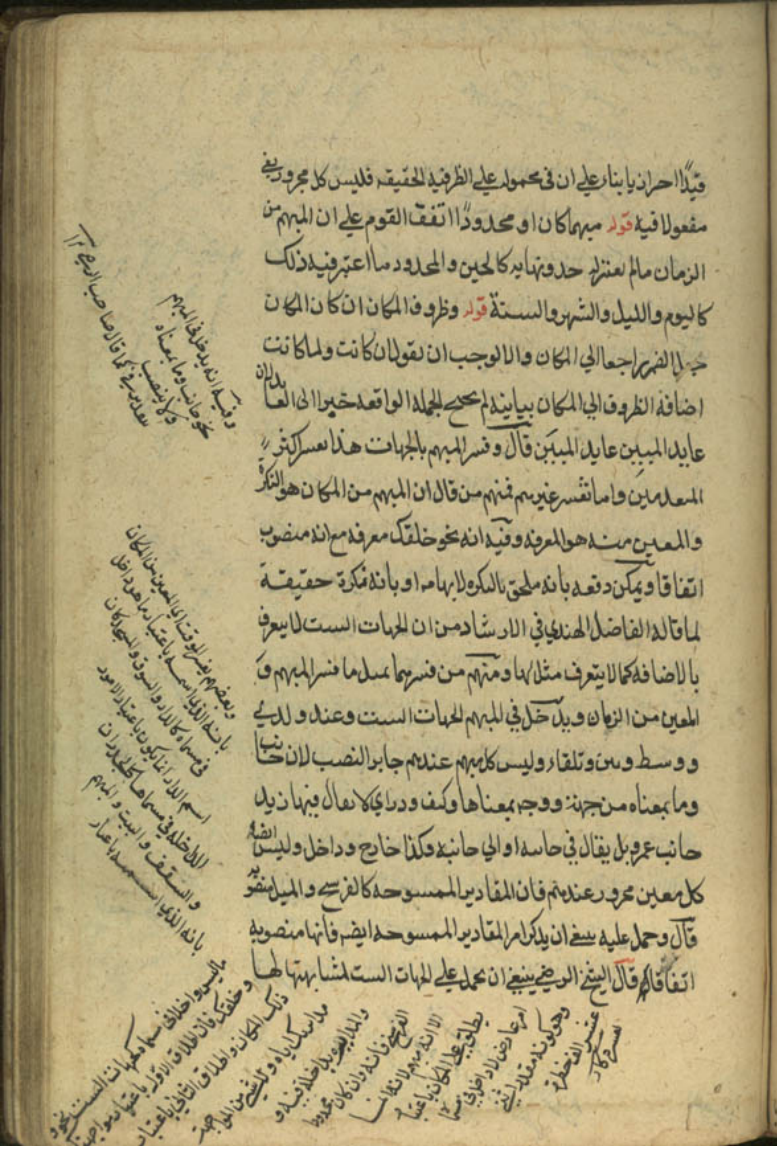

في الاسماء فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخصص موضعا دون موضع
ولا يحول ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلق قدامه واليمين وشمالا قوله ولفظ
مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زايدة ان كان
مصدرا من حدث يعني الاستقرار والكون ينصب بالدال على ذلك الحدث
وما ينتصب على المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن
كذلك ولا ينصب الا اذا انتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت
وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك كان يعني الدخول لا يتم فيكون في صلة
له كما ان عن صلة لصد الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان
الدخول لازم بلزوم كلمة في في عرا المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول
فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم
لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدية بلا واسطة قوله والتفصيل فيه
الخ ما يختار دفعا نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت
واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في
الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار يوم الجمعة سرت فيه اي
معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله فعلا ما هو
حامل على الفعل وهو مقدم اما حسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان
يراد بركم معدل لا لفظ الرجل مفعول له المجرور نحو جيئتك للسمن لان العامل
في المجرور هو المجاور لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه

المفعول له

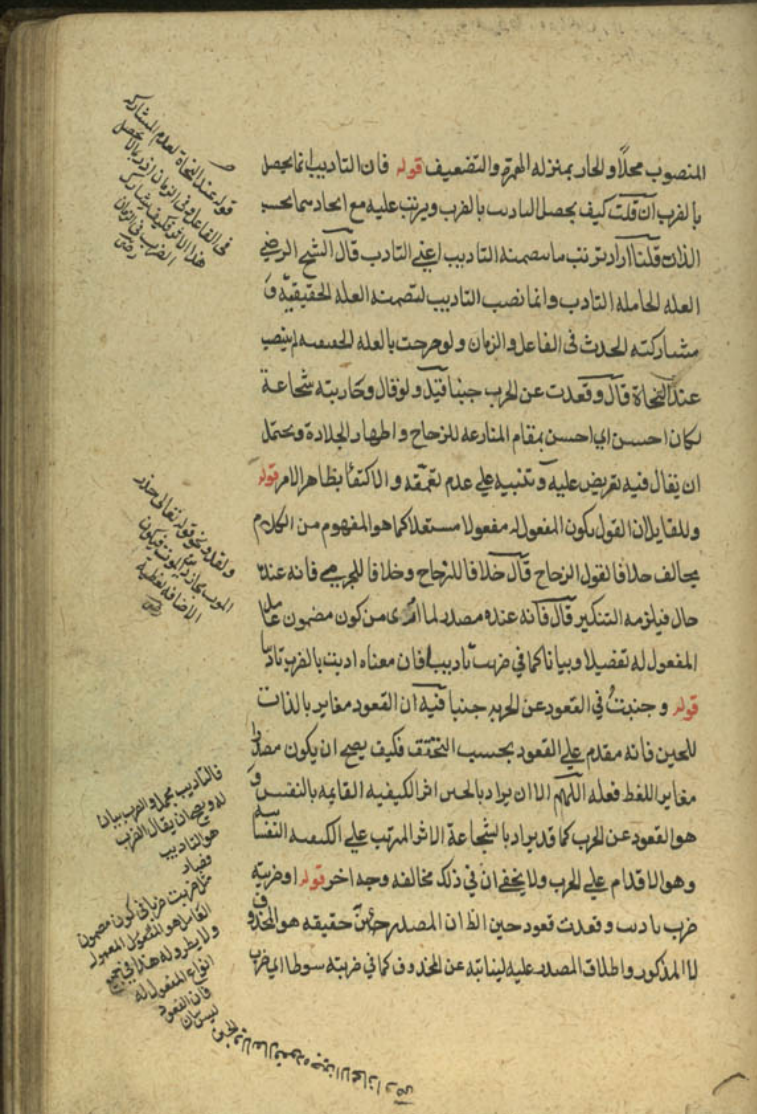

المنصوب محلا او الجار بمنزله المرة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل
بالضرب ان قلت كيف يحصل الادب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب
الذات قلنا اراد بترتب ما يضمنه التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي
العله الحامله التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العله الحقيقيه في
مشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو جرت بالعله للحقه ينصب
عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل ولو قال وحاربته شجاعة
لكان احسن اي احسن بمقام المنازعه للرجاح والظهار الجلادة ويحتمل
ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه والا كتفا بظاهر الام قوله
وللقايل ان القول بكون المفعول له مفعولا مستعلا كما هو المفهوم من الكلام
يخالف حلافا لقول الرجاح قال خلافا للرجاح وخلافا للجرمي فانه عند
حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما اثر من كون مضمون عاملا
المفعول له تعليلا وبيانا كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب تاديبا
قوله وجنبت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات
للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصداقا
مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفيه القايمه بالنفس في
هو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفيه النفسانيه
وهو الاقدام على الحرب ولا يخفى ان في ذلك مخالفه وجده اخر قوله او ضربته
ضرب بادب وقعدت قعود حبن الظاهر ان المصدر حينئذ حقيقه هو المحذوف
لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب

سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لانخ عن شئ
قوله وردّ قول الزجاج وردّه المص ايضا بعجز فهبته تاديبا فهبته لكنّا
اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديب الذي بمعناه قوله
ولم يكتف بادجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى التحام
الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الاثبات
في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي احدث فاعلة فاعل
عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوي في ظني ف
ان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المومنين عليه السلام
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمستحق ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يحسن ان يكون حالا لاستلزام
عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق وقال
ومقارنا احاذا بو على عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى
انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرد التعريف قوله
او يكون زمان وجود احدهما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير
ذلك قوله لانه بهذه الشرايط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال
كثيرا ما تجئ حاصلة للشرائط فحصول الحادث لاجل اللام القدرة قوله وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي شريف جدا لجعلها هو محط الفايدة وقايم الفاعل والخلو عن

المفعول معه

تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفاعل المصدر نايبا مناب الفاعل من غير
تخصيص قوله وقد جعل بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية
العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في
تفسير الوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون
المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا
لا مفعولا معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك ونحو لزيد درهم فان الكاف في الجزء
مفعول اذ المجزء يكفيك قوله استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء
والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من
الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته قوله
والمراد بصاحبته المعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب
اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير او النيل فان اليّ
الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير يعني مجازي شاملا
للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهود لاكتفاء بوحدة الزمان
قوله لو ترك الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية
فصيل بحذف سر از شير باز كرده رضيع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان
مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى
رعاية اصل الواو في كونها عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلق النصبة
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف لانها قامت
مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها

واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المضا
كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله فناسب
معنى المعية لان في المعه زياده اجتماع قوله اي وجد جعل كان تامة
لفظا تميزا وحال ويحتمل ان يكون ناقصه والاول اولى تامل وتعرف
لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذا الوا
وانما عدل عنه نضا على المراد من المصاحبه لكون النصب في المعه
الذي هو الاصل اظهر ان قلت اذن عمرو اي المثال المذكور ليس مفعولا
معه وكلامنا فيه فلا حاجة الي قوله لم يحب لحرج قلنا كان الكلام ههنا
لا يخص به والام يقل بعد ذلك بعين العطف قوله فان العطف فيه
ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا
فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل المعنوي بلا حاجة قال
الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبه وبهذا جوز
القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النص
على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال
الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للفرورة واما
في السعة فيجوزونه بشرط ذلك باظهار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا
قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم نقصد بالنصب على المصاحبه
وهو اولى مما قاله المصنف لورود في القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثا

الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شان
كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والضمير فيه
لاستعاد على المعنى في هذه الامثلة فوي لتصاعد امرين بخلاف نحو هذا
لك واناكل ونحو انت وزيدا فان الاستعاد فيها ضعيف لفوات معاضدة
حرف الجر لا لاستفهام في المثال وفوات معاضدة الاستفهام ما اخر
في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق
الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين قال لان المعنى ما تضمنه وتما
تلك متعلق بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا
وذلك لان قولك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف
مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخرين وكل قضية متضمنة
لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنوية العامل في تلك
الامثلة قال الحال من حال الشيخ محول اي اغلب وانما سمي هذا القسم
بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قال ما سمن هذه الفاعل الهيئة في الاصل
الحالة الظاهرة للمتحرك كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان
تكون بحسب حكم تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها
وهي الحال المقدرة نحو قوله فادخلوها حالدين اي مقدرين الخلود ونحو
خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا
نبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او با
حال متعلقها فلا يرد بجاء زيد وابوه قايم لكن يرد النقض بقولك تبتك

وزيد قايم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه
ان زيد قايم بين هيئة لازم الفاعلا و المفعول به اعني زمان الاتيان ان
وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم
الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد للاتيان وان
وان زمان الاتيان لما كان مباينا مغارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله
لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة
ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين مستقلة وموكدة ولكل
منهما حد لاختلاف ماهيتهما في فحد المستقلة جزء كلام يسند اليه او حصوله
مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول وبما يجري
مجراه و بقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب مع وكونه
علما اذا لم يحملها حالا وحدا الموكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون
جملة وقولنا غير حدث احترازا عن رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل
او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة الفاعل اذ المفعول من حيث
انه فاعل او مفعول نحوي ما لم نعلم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
في زمان تعلق الفعل قوله لا لجمع اذا توافقت حالا الفاعل والمفعول
جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولنا راكبين وذوا
اختلفا فان هناك قرينة يعرف بها صاحب كلامها جاز وقوعها كيف ما كان
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة فان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما
بجنب صاحب نحو لقيت منحدرة هندا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف حال اللفو

بجنبه وتاخر الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي
وقال بعض شراح المفصل حق الحال المقرونة ان يترتب على حد يترتب
صاحبها قال لفظا او معنى بتنزع عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر
لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون برمته ذلك
مزالة تفصيل العامل قوله فكانه الفاعل او المفعول فان صحة تعلق فعل
مخصص بمفهوم من علامة اتحاد بما اذا قوله فكان الحال عن المضاف اليه
الخ لان اللام داخل في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ هذا موافقا
لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل
والجمهور يجوزون الحال بينهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى
انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار
قايما مثال للفظ الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في
شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويحمله عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظ
لان عامله مقدر في نظم الكلام الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم
يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من النحوي ولا يحوز ان يقال ان قايما
حال عن زيد وهو مسند لانه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي
هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا
يجوز عند الاكثرين على انه لا يصح فاعلا معنويا على التفسير المذكور
قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاولى لان زايد
مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه على حقيقة هو ان اذا ريد مع تقارب

الاسم والفعل قال وعاملها الخ فصل العامل هنا لتحقيق لفظيه
الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقدم الحال على
العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع
به وكانه اراد ان لا فصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب ان
يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه الخ من
صعبه كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان دان من الحروف المشبهة
بفعل ودون الاستعمال على عملها قوله والتبيني والترجي قال الشيخ
الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو
العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقر راجع وجعلت فقرا قيدا للخبر
لكان المبتدا ليت ابني راجع وهو فقر وليست المعية على ذلك بل معنا
تمنيت ابني وان كان فقرا راجعا قوله وكانه اسد صايلا وزيد كعمرو وكابا
وزيدا اسد صايلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيد وكان الحال
جواب لكيف والسوال ينافي المعلومية فيه ان المفعول له جواب لم مع انه
يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار
اخر قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة
بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها
في حيز نفي او نهي وبمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نفسي
الاستفهام بجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير
الفاعل في انزلناه اي امرين امرا وعن ضمير منعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن

كلام ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه محصور
بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة
الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا نقضا للنفي لم يغز
قد ر سره في تعيين صورة النكرة عباده اللباب حيث قال لا يكون
صاحب الحال الا نكرة موصوفة او معينة غناء المعرفة لاستغراقها او في
حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال
شارحي في قوله بعد الا نقسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول
ان بين قوله بعد الا وبين قوله معدا عا عليه تنافيا في قوله الحال يعني
ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى
ان لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والمقدر
بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى
انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبلا الا لادخله على فيطول الكلام
فلعله قال ذلك رعاية للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا تقع
بعد الا الا ان يكون الاسناد معنى والاسناد المفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير هنا لان الا بقطع ما بعدها عما
قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز
وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الخ انما حسن التنكير لان
التقديم يومن الالتباس بالصفة قوله ويحمل قوله وصاحبها الخ وح يكون
غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا والخبر او ليعين فعل مستفاد من قوله معرفة

قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين
ان لها منذرون صفة قرية

اي يتعرف غاليا قوله ولم يزدها قال ودس سره في الحاشية الزود المنع قوله ولم يشفق على نفس الرجال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص الصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الدخل نقصا ايلم بهم مراده انتهى في الصراح نقص براده تمام نارسيدن وسراب شدن شتر قوله والاتن جمع اتان خرماده قوله لم يزد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطف ماحول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني حاى شتر خوابانيدن قوله ومهرت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وَحَدَ يَحِدُ وَحْدًا ووحده كوعَدَ يعِدُ عِدًا وعِدَةً انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الغير ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصلة القاف ثم حذفت لقام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلة بالضم بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المستشقه وبضمها الطاقة قال متناولا اي كل واحد منهما او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها النهاي بمعنى النكرة نحو ورتبهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا بكثرتهم وجه الارض ونحو خلوا الاول فالاول اي واحدا واحدا ونحو جاؤا الرجال ثلثة ثلثة وكذا ارباعهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى مضمر تقدم منصوبا في الجل على الحال كقوله

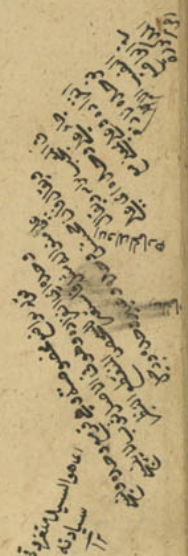

موقع

موقع النكرة اي مجتمعين في الجي وتاكيد لما قبلها في تميم قوله احدها انها مصادر لافعال او لصفات اي معتزلا ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضع موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زايدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردة اذ لو كانت جملة وجب الواو والا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتقا كـ نحو جاء الرجل وزيد راكبين قوله لتخصيص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكلاهما مخصص بالحكم المتقدم فله حاجة الى تخصص اخر اللهم ... الا ان يقال الحال حكم ج اخري فلا تحتاج في التخصيص الحال بالقياس الى حكم اخر قوله وليلة ليس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قال ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه حاز الا لمانع كتصدير ها بالواو ولما عات اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عامله لحرف المصدر او لام الموصول دون سايرالموصولات نحو الذي لا كبا جاء قوله فيما عدا مثل زيد قايما كمر وقاعدا علم ان الدال على الحدث قصاعدا قد يدل على حدث ما معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد اخر من عمرو وقد يدل على غير معين نحو زيد كمر فان السير يدل على حدث مشترك بين المشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يحوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وجب تميز بالعبارة

حتى بلى كلامه مما يتعلق به التزموا ان يلى ذلك المتعلق صاحب ذلك الحديث
المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس
والمرض على البيان فمقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
وهذا بسر الطيب منه رطبا قوله فيخل هذا معنى الكلام وح يكون قوله
بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير المبتدا
على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضيه بعد بر المبتدا قوله وما
اذا جعلته داخلا اليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله
فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في
الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز
تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد رجح ابن برهان بجواز تقديم
الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه
ومن ذلك التمييز الا ترى لكر بستين اي الكر منه بستين ثمنه حال والعامل
بستين قال وهذا يدل على الجواز المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان مرفوعا
او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها
عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال موخرا عن
العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه اذا كان المضاف جزء
المضاف اليه او حاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة
نحو بحركة ما شيا يد زيد ونتبع حنيفا ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع لم يقل
لا يرد عليه نحو لكيا جاء زيد لان اللام من حيث انه مسند اليه محل قبل

الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا قيل وجه منع تقديمها على صاحبها
المجرور بانه كثيرا ما عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع
قوله يجعل الكافة حالا عن الكاف في المعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يلزمهم
ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف
يصح الحصر قلنا المحط اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه
صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال
مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه
قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان ما
المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اي ارساله كافة اي عاما
شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي يكون كفا والجملة حالا مقدرة قوله
والكل تكلف وتعسف لانه كافة كقاطبة لازمة للحالية عن مضافه كما
صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان
الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا
الحال الموطئة وهي اسم موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم
الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا ونحو جاء زيد رجلا عالما ومنها ما يقصد به التشبيه نحو خاز زيد
سلا اي مثل اسد وسحابا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطته ان يصلح التقسيط فيجعل الكل جزء من اجزاء المجرور فيسقط وينصب

ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بحرا امامع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت
البر قفزين بدرهم قوله وهو ما يبقى فيه حموضة الناظر ان تعال ما يبقى فيه
نوع عفوصة قال في الفراح بسر غوزة خرما اول ما يبدا من النخل طلع ثم
خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة ولين
قوله ولا حاجة الى ان يقال البسر والمبسر هذا اذا كان اشاره الى النخل لان
المبسر هو الفعل كما يدل عليه اما اذا كان اشارة الى التمر فواضح
فتاويها بالنقيع وغير النضج والخورك وغير المدرك قوله لانه
اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذلك في ذي الحدين قال ويكون
حملة قال الشيخ الرضي وقد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بالحرا الاول
منهما اعراب الحال ويلتزم تنكيره لمشابهته مقام الحال وفاهالي في شاذ نحو بدا
بيد اي ذو يد بذي بدا اي النقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل
كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو يجيء مع كما
في كل رجل وصنعته اي شاة ودرهم مقرونا فيصيب ههنا المخزان لقبولها
الاعراب قال الخليل كحونان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم
وشاة بدرهم قوله لان الحال عن نزلة الخبر ولان الحال يفيد تعلق الفعل
بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونه او لا لقصد من الانشاء وقوع مضمونه
قوله وهي الفعل والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط
ولهذا لا تكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا ووصفا الا اذا احتملهما او هي
الفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل

الا وهو فقير قال وآلا سمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي لا
صح ولا يدل على الزمان ونحو كرف ينفي داخل على الاسمية وقد يدخلوا اسمه
ن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله لانها تدل على الرابط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق
بوداعه الى النظر الى السابق قوله والمضارع المثبت بالضمر وقد سمع
بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدا محذوف
ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وقد
ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للمازني لسببية
فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمر قال الشيخ اذا انتفى المضارع
بلفظ ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه التكرر والاغلب تجرده عن
الواو قوله لدلالة الخ هذا تحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم ههنا كلام
بعيد عن التحقيق فجرى الا لا يذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب مطلقا
في مواضع منها اما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونا بالفاء او ثم
نحو في الثمن بعته مدا بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا
او ثم ذهب الثمن صاعدا اخذا في الازدياد ونحو في غيرها الثمن قرارة
كل يوم جزء من القران فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب القرارة كل يوم في الزيادة
والصعود قوله وفيها ان الحال المؤكدة الخ يجيء اما الى آخره مضمون الجزء تاكيده وما
للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو والمنتقلة رد للعامل بحال
المؤكدة فانها ليست رد لا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا

للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال اي احمد
ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر لان معنى لقولك تبغيت
الاب وعرفية في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلم عطوفا فهو منقول
ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل
معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره فكانه قال يعطف علي
ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها
معنويا وهذا لا يتقدم الموكدة على جزئي الجملة وعلى احدهما قوله او بمعنى
انبئه معطوفا على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق سعيا معينان التحقق والا
ولاحق مجردا بمعنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق
التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث
انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتبغضه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك الخ
قوله اي شرط وجوب حذف عاملها انما قدرت هذا الامور الثلثة لان الحق
ان الحال الموكدة قد يكون موكدا لجملة فعلية لقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص الموكدة بالجملة الاسمية يقول امثاله
بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة
الصفة مقام المصدر قال التميز دفع ابهام له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء
قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميز من بين الاجناس لرفع الابهام قال
ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان تعالى انه جنس ذكر لمعنيين مبهم صالح لكل
مختلفة متقاضي لمعنى واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان التعريف

التميز
الامر وهو شيء يرفع
الابهام عما يصلح
له من الاشياء

زايد على الفرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين رايته والم
بطنه وسفه نفسه الي غير ذلك وعند البصريين عين رايته بمعنى في
رايته وان الم بطنه بمعنى من فذ شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت فلما حول الفعل الى
الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد
قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل
الموضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكل والوزن اذا اريد بها المعاني
الحقيقة وهي العدد والكل والوزن لا يستدعي تمييزا وانما يستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله لكن
المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل
الا على الثبات المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في الحادث الجاري والمراد هنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر
بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منها بخلاف العشرين فان
اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا يعم به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات قيل يمكن ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال فح لا حاجة
الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز ان يقال
ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا
ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التعبير عن اسم الاشارة
مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثل تمر عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في جندب

قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ديه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصحيح ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقية راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالخصوص الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما يضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمر اليه فيقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى شيء زيدا على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجولية او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان البين كفى رجولية او شهادته قوله يرفعه عن مقره جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ ان عن في مثله يفيد ان ما بعده مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك فالتمر صادر عن المقدر اي المقدر للابهام سبب له او عن نسبة في حمله اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه مسبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا يعني قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صلح انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب

زيد نفسا لانك لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن نصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو الاصل فاعلم ايما طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا يعني قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لاستحقاق التمييز شبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفعل ويجوز ان نقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق والاولى قوله وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والمداد قد ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على ذلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضه ارضا قال ومنوان سمنا تشبيه مَنًا بالقفر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لانون الجمع نحو حسنون وجهلان المهزمة يكون عن ذات مقدرة كما قوله ان المضاف لا يضاف ثانيه لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه لئلا يخالف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذا الشيء قال الشيخ الرضي وديم الاسم بنفسه فينصب عنه التمييز ذلك في شيء احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتعجب نحو نعم رجلا وبالها قصة وللدرهم رجلا اذا كان الضمير مبهما وما شبهها اسم الاشارة نحو قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا والنصب

وتله

للتمر في الصورتين هو نفس التمر واسم الاشارة قوله عندي الراقود خلا
قود نوعي اذ يماند وخم قاريعني وياند وذكره قال في الاساس الراقود
مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قال ثم يزاد الى قوله
ويجمع ضمير الفعلين راجع الى التمر غير العدد بقرينة الحال وذلك لان
هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمر عشرين مثلا سواء كان جيدا او رديا
وسواء قصد به الانواع او لا وقال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب
مجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد الانواع وجب كونه مع
التاء قوله وهو ما يتشايه اجزاءه اي يتشارك اجزاءه في اسم الكل
اي اذا كان له جزء وانما قلنا هو ذلك لان ابرة جنس مع انه ليس لها جزء قوله
ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان
الجملة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فانه الجنس
ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد نحو افراد الجلوس منه
لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل تنكيره ما عنده
ان قوله او لا يجيء ان وجد التمر هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله
بدون الجمع اراد بشبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
لا يخفى ان رمضان لو كان تمرا لكان نكرة ولو لم يكن تمرا احتمل ان يكون علما
بل الظاهر انه علم فالاساس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن غير
مقدار قال الشيخ الرضي هو كل نوع حصل له بالتفريع اسم خاص يدل
ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو

التمر واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه
على التمييز نحو قطعه ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا
قصر عن طلبه لم يصح الى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص على التمر فان
المخصص عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر نحو له
لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة
التي يليه طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في
النسبة حسب احتمالات الظرف ودفع ابهامها البتة مستلزما
لرفع ابهام الظرف صح قوله عن نسبه والنكتة فيه التنبيه على ان معاملة هذا
القسم للقسم السابق باعتبار ان هناك لنسبة كذلك لاما اعتبار عدم
ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا يرى ان نعم رجلا مندرج في
القسم الاول مع ان التمر غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المقدر
جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة وهذا قال لا حاجة الى قوله او في
اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله
اراد بشبه الجملة ما يشمل على شبه قريبة من النسبة التامة وليست
الاضافة كذلك قوله نحو حسبيك زيدا يكفيك زيد قوله فيما نقل قال ابن
زيد الى اي كانه مثل بفعل ومشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما
عطف اعني ابوه الى قوله والذي في الاصل للدين قال الشيخ الرضي الذي في الاصل
ما يدوداي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية
عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه مع قصد التعجب

لان الله منشئ الحباب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبون الله تعالى
ونصيفون اليه فيقولون لله درّه ما اعجب فعله قال تم ان كان اسما يصح الى قوله
والام فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبه مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح
ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدم ما يكون التمييز لم يكن نفسا
مما انتصب عنه وكذا مقدم الشرطية الثانية بذلك ليلا ينقض بمثل
طاب زيد نفسا او اجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما
انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس
صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه له نفسا
تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما
اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات البشر والقوة المدركة والقوة الحيوانية
والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا
فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى
زيد رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه
في حكم الصفة اذ يعني به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن
الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان للجواب ذلك ولو كان
المثال الاول قلت لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان
للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من
حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد حملة الشخص مع جميع صفاتها

الشيء

قلنا اذا كان حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحيته قلنا المراد
بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هذا ولا يخفى صحته
هنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه
ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض الشارحين حواب آخر
وهو تقدير او معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع
بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم الصحة الشرطية التامة لان المقدم الشرطية الثانية
في المقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد
الجزءين وبانتفائهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان
لمتعلقه واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخران هذا السبق
غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي الشرطية والتقدير والا فهو
لمتعلقه او له ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله دلالته
عليه جعل الشارح الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح
جعله لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا رفع الابهام عنه مساحة
قوله وهو اللام للقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد الخابر لزيد
انما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد
كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي يفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها كان من حيث

انه فاعل معنى ونظم ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات
النحاة في نحو قولهم شتان زيد وعمرو اذا نوب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن
النسبة بعد تمامه اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان
معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله لان من مراد في التمرتي قسمه
الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا
هكذا قاله الشيخ الرضي وقال في المقنبس يقال لله درة من فارس ولا
يقال عندي عشرون من دينار والفرق ان الاول كما احتمل التمر يحتمل
الحال فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا والفوات القوت
من التمر وهو البيان بعد الاجمال لكونه اوقع لكن البيان بين البياسة
لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم اذ جملة
لا تنافي تضمنه لانه مطاوع فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال
بالعكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله تحرنا الارض عيونا
انما اتى بالجمع لان التفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك اولى ما اوفق
وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظرف غير مراد قوله
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة معتبرة ربح تجارة زيد كقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم قوله خلافا للمازني في اسناد المزيد وتلميذه الاخفش
قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لقياس قوله
قول الشاعر هو من محدثي الشعراء قوله اتجم قيل الراوية الصحيحة
وما كاد نفيه فلا تمسك قوله بالفراق في بعض روايات بالعراق قوله وما قيل قيل

المستثنى

يحتمل ان يكون نصب المذكور مفسرا لمطيب المقدر قيل نفسا قوله
غير قادح في التمسك وبناء تمسكهم على الظاهر الذي يعمل الطبع السليم قوله
المتيقن الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من
المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكم اي منعه
عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ويظهر التعبير عن
منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين آمنوا
يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافيه في نفسه وفي الحكم عليه ايضا
ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان معرفة نفهم من تعريف
قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال المستثنى
مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفان بان احدهما
مخرج والآخر غير مخرج والمخرج غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية
في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك
بين الماهيتين المختلفتين وايل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشترك بين
الانسان والفرس فكذا ههنا يقول المستثنى هو المذكور بعد الا او احد
مخالفا قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عدم المطابقة من المنصوبات
وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الآتي وهو منصوب اليه
فيحتاج في رفعه الى تكلف عموم مجازا واجراء حال المدلول على الدال
الا ستخدام بجعل الضمير في قوله الآتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم
قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء

لما

حقيقة المستثنى المذكور بعد الا او احد متقدما على المذكور او متاخرا
متحدا مع المذكور قبلها نفيا واثباتا مع
بقول احد المتصل او المنقطع
متعددا لفظا او تقديرا من

فخر الاسلام تمام ماهيته فخلافي هذا
المستثنى وحده في هذا المذكور كافية
جاز في الفوم الا احدا فالفائدة
المحل للفوم في التمثيل ابعد التمار
فقد ظهر الفرق واحد من المثلين ان ولا
لعدم المخالفة والاعم عن المتباينين وهم
بالاعم عن المتباينين وهم
المصر جعل عليه ناظر

فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراءها عليه بخصوصه
الا بعد معرفته بخصوصه قال فالمتصل الخ التفسير قال هو المخرج
سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا هنا اشكال مشهور وهو
زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني
يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة
الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي دينار الا دانقا كان الا دانقا جدا
في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى
وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون
وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعددت نسبة
المحكي اما اذا كانت متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من
المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها
متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج
منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب
لا يتجه في بعض ادوات الاستثناء كما علما وما خلا فانها ظرف فان وقيد
ان للنسبة فيكون متاخرين عنهما لعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء
متاخر عن النسبة مقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك
اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمالات
يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض
والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان يقرر الايجاب والسلب

بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصل الجاء القوم غير السلب
بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج
الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع
تشريك لم يكن هنا كاخراج قال من سعد اي ذو عدد وكثرة قال
بالاغير الصف بيان للواقع ليلا يذهل قال واخواتها اراد بها كلمات
محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم
زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة
فيه نعم يرد عليه ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال
لم يلزم ذلك وارفع ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ في دفع شبهة الاستثناء
قوله واخرج به عن تحته في القوم قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا وهذا
يستعمل في صورة لا يقصد فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء
عمرو لكن زيد قوله اي بعدا لا واخواتها لا تقع المنقطع الا بعدا لا وغير
وبيد قوله اي ليس بنفي لا الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكر وغير
الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في الكلام
موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا او البدل يتكرر العامل فلزم ثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه ولما في غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل
منه في حكم النحي فيكون في حكم التنزيه وهو في الايجاب ممتنع لفشا

الى الاستعمال الخ منه

المغني وفيه ما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار
ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز زيدا لا عمرا
وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطروحا بالكلية حتى تعد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في
حكمه قوله وهو ان يكون كلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون له والكلام الناقص مطلقا كما
في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاسمية العلة
المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في
الآتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح
المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك
فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصريه ان يقولوا ان في الاخوة
معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل
لجاز ان ينصب المستثنى قال ومقدما عطف على قوله بعدا لا هنا
لا هكذا هو الملفوظ المتساق اليه الفهم لكن يجب ان ينتصابه مشروطا بكونه
بعدا لا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قولنا ومنقطعا
ويمكن ان نجعلا معطوفين على قوله كلام موجب حتى لا يجب ذلك وهو
جزء كان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا الى ذهب سيبويه
الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما ان المتصل به
والى ان ما بعد الا مجرور سواء كان متصلا او منقطعا الا في التنقطع وان

لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمناخرون
لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسما
وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاء القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجيء
قالوا وقد يحكى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا
كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى اي ان سوى ليس
للاستدراك والا هنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب الملفوظ
بطريق الاصحاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم الى في شروح
شروح المفصل انهم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما
قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل
لانك اذا قلت ما في هالم احد الا حمارا فمعنى ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا
وانما يحوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر
قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد
الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الا
متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم
من قال ان عاصم بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال من رحم بمعنى الراحم
وهو الله تعالى او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمه الله من المومنين وهو السفينة وذلك انه لما
جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا عاصم اليوم معتصم من جبل ونحوه

سوي معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله وبخاهم يعني السفينة
قوله التي هي ام الباب لانها وضوعة للاستثناء وما عداها ليست
موضوعة بل موضوعة لمعان اعم من المغايرة والظرفية والمحاذاة والخلو
والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة قوله
او الي اسم الفاعل منه للدلالة الفعل على صاحبه قوله او الي بعض
مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على اجزائه
وذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد
وانما قال مطلق محتمل للاجزاء لان محاذاة البعض المعين لزيد لا تستلزم
المحاذاة ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد
منه ههنا هذا المعنى قوله والبعد بحاري في القوم عدا اذا قيل عدا اي
كذا كان معناه النفي عني كذا قوله او اقلت حاالقوم عداهم زيدا كان
المعنى ابعد المحي عنه واذا قلت عدا والحاني زيدا وبعضهم زيدا كان المعنى
ابعادا الى اي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد حاسا ولا بعضا
منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا قيل حاء القوم خلا
زيدا كان معناه ابعى المجيء من زيد او ينفي المجاي او البعض من زيد
اي سلب عنه قال ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل كان ولم يكن
قوله وهو ضمير راجع الي اسم الفاعل الخ قال الكوفيون حاء القوم ليس زيدا
ولا يكون زيد امعناه ليس فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الحال من ضمير
المجرور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولي لان المقصود بيان حال المستثنى

ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم الملتحق ثم قيل ليس في بعض
النسخ فيه وح يكون قوله في ما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل
التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كلا من الفعلين بقيد
واحد كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة
الاولى متعلق بقوله يجاز وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا
بكلا من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب
في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الي الاشتراط اختيار الرفع قوله
ولم يشترط لكن لابد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا مما
المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت حجرا
الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستغناء
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام العوم الا زيدا فان
النصب هنا اولي لتطابق الجواب السوال قوله على البدلية اراد بدل
البعض من الكل وانما صح ذلك مع اسقاط ضمير المبدل منه فيه لان
الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى
منه قوله الا بانا لاصالة اي بنوع قال ويعرب على حسب العوامل اي
على ورودها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى
منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا
بعامله معرب المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم
بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب

لحاجي

عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه وتقال ان لزيد جرًا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي المستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لما عجز الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي يبين دلالة الهيأت التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح الا ترى جواز جاءني كل احد الا زيدًا فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافاده المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الآن ستقيم المعنى وهو استئناف من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استعمالة النفي

فانه حسن المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الانظهران يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال الى ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس فيه قوله ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لما كان غرا لموحد نحو ليس زيد بشيء وهل زيد شيء استيفاء للصور الاربع التي تعتورفيها محل البدل على اللفظ لكان اولى قوله لعمرو محمول نحو ان يكون بدلا من الضمر المستكن فيها ونحو نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر المحذوف اما قبل الاستثنا او بعده وكذا لا فتى الا علي قوله قيل انما وصف به لو لم يوصف به يصح ايضا لجواز ان يراد بالسوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذ لم يكن استغراقية قال لانها التأكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قال لا يقدران اي لا يعرضان وقوله عامل من تمر وحال او مفعولا ان من معنى لكل قوله لانهما عملا للنفي يعني انه علة حملها على ليس وان او جزء العلة وعلى التقدير من باستغنائه ينبغي العلة قوله نعم مرفوع على انه لغو اسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتا لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا تغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا مزودة نحو ان زيدا قائم وعمرو ظ

اعلم انه ينعقد البدل على اللفظ فيما يعد مواضع ثلثة مذكور في المتن واحد كان مذكورا بعد الباء المزيد التأكيد غير الوصف ٣٣

قائم وعمرو ظ

غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهو الغلبة وذلك لان النفي ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينفى فيه ويبقى عمله نحو ما كان زيدا لاقائما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم ما شاء من دون تون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها اذ نصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب الخ بدليل ما حاشا زيدا وما حاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت ما حاشا نحو لا كنت اي قلت لا والا ولو ليت اي قلت لو اما وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا ولسه اللام تعينت فعليته قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لحسه منونا نحو ما شا لله في بعض القراءات وانه بمعنى تنزها واما حذف التنوين في ما سالك لاسكراههم التنوين فيما غلب عليه بتجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان الفاخر من علقمة ان تترك تنوينه لانه دل على علميته لانه لاجل بقايته على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها بتنزيه المستثنى اذ استعمل حاشا في الاستثناء وفي غير معناه بتنزيه الاسم الذي بعده من سوء وكبر وربما اريد بتنزيه شخص من سوء فيتبدون تنزيه الله سبحانه من السوء ثم يزعمون من اراد وا تنزيه على معنى

انه نزه عن ان لا يظن بذلك الشخص عما يشينه وكون الكل ابلغ قوله انتقل عمله اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا حاذا العطف على محله نحو ما جائني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما اتاني الا زيد فقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب المستثنى بـ ... لا يدون الكاف وانما لم سقه غير مع انه بمعنى الا فلان ذلك فيه عارض قال وغير صفة غير مبتدا وما بعدها خبر ان له قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء جعل الذات او بحسب الوصف لكن قال السيد الرضي ان استعمال العرب للاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما يعني انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا يدل على معاينة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا يدل على معاينة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر بعلاقة المشابهة قوله مذكورا لما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما اتاني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الا اسما المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاسما وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع عرمعلوم متناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحمول عليه المعلوم للازم بينهما غالبا قوله فالا يكون الا يؤتى صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال

خرجت فان الوجه الذي يتبين فيه ... آخر الاعراب غير الوجه الذي يتبين فيه ذلك بالاعتبار ١٢

وكذا معنى ما جاءني من هذا الجنس وزيد ليس جماعة فلا يدخل فليس بمثله او ان الا الصفة او الاسما المنتقل اليه ١٢

المصرح ولا عموم النفي المستفاد من لولا ان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما او اقل وفي وستعرفانه ومرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يتعدد الالهة اي بحسب ان لا يكون الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للنقيضا واسقاط اللام مستلزم لاسقاط الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها قوله اي بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مكانه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل يقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق الاستثناء فسوي في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق ان ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المراد فالمعربون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه المنصوب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير وجرها والمراد ببعدية المستدل اما ادبا سمها وجرها ما يراسمها وجرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد ببعدية المستدل لخوها ان يكون اسناده واقعا بعده بعد خوها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الجزء لا يقال ف

تم عجى البدل

تنصرح

كذلك الاسناد الواقع بين الجزء والاسم بناء على انها الاسمية الجملة لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها قوله كما مر خبر المبتدا في اسمه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يخصص بعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه اما عند الجمهور فيجوز ان يكون ماضيا الا مع قد هنا او مقدرة وكذا قوله في ايجي واسيي واضحي وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا يجيء زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك في نحو ورد وقوع خبرها ماضيا بلا قد فذا تقدرها في قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل ان مالك وهو الحق من مضى خبرها وليس ما دام وكل ما كان ماضيا من لا زال ولا زال ومرادفاتها اما ما ظاهر في الانتقال في الزمن الماضي اي لها مستمر وان عارضه القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة نقلت الماضي الى المجيء الاستقبال غالبا واما ليس فرى لنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذلك اذا ينفي الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفائي بعد الدعوى لا في كون تلك الدعوى قوله وهو كان يعني اطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسما ضميرا علم من غايب او حاضر نحو طلبوا العلم ولو بالصين

يقولوا

تكونوا

اي لو كان العلم بالصين وبعد للدلالة واخواتها نحو انتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله ويجيء ان يجيء بعد ان اسم وحاز تقدير معدا او في عمله وبحق ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يتعين النصب نحو اسير كما تسيران راكبا فراكب وان رجله فراجلا اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل قال الاربعة او جده قال الشيخ الرضي ويما جرّ ما بعد ان وان لا مع ما بعدها ان رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدّي بحرف جر نحو المرّ مقبولا بها قيل به ان سيف اي وان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح فصالح اي ان لا يكون المرور بصالح قوله ونصبه بحوني في الثاني تقدير فعل لا يتخطى بحرف جر قوله ودفع ما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو جزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا تعتد للرفع كان التامة قلت يضعف تقدير هاتعلة استعمالها ولا يحذف لتخفيف الا كثر الاستعمال ويكون الشرط والجزاء على المحذوف قوله فان جزاءه جزاء الماضي دخول الفاء على الماضي لانه مقدر بالفعل المقدر لا بدله من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المعوضة عنها في المكسورة الشرطية وما عرض على الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ادري قولهم بعيدا من الصواب

اللفظ والمعنى اما للمعنى فلا سماعه التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله سعاد اخراسته اما انت ذا بقر ؛ فان قويم لم يأكلهم الضبع ؛ ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا بقر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا اذا مع الشرطية فلا بد من تقدير فعل شرط عند البصريين نحو قوله نفخر وتتكبر ثم قال الاولى ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جاز الم يغير عن صورتها وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذفت شرطها وجوبا لما مغير وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلوا حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او يحذفها وحدها وان كان الاول وجب في جزاءها الفاء ونحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود او زيد مطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يكون حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من عرنتعيته فلا يزد نحو لا غلام رجل غلامًا حسنًا من انه منصوب بلا ولم يذكر لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج لقوله بلا نعم انما الحاجة الدة في تعريفه اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا العدد كان حدا سمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها

وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدلال بعد دخولها
قوله وهذا القدر كاف الخ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لانها
اسما لها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه
قال او مشبها به ان قيل في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم
اي لا يثرب عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجنس
صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان شبيهين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار والمجرور
خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من الله
لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة
المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يقدر
ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة
لاسم الفاعل فلم نجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا يقول بك مارّ على
ان بك خبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع
اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان
ذلك ظاهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني يشير الى الفتح
قوله بلا سوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول على الجنس
ومنهم من ينسب على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظرا الى ان التنوين
لمقابله قوله والثاني منهم من قال ان هذا الثاني اعراب لان المثنى والجمع في

حكم المعطوف عليه الذي جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضاف
للمضاف قوله لان جواب ولا ان نفي في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراق
لا يفيد التنصيص الاتري ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل جاءني رجلان او ثلاثة
رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي الاضافة الى الاسم النكرة
ترجح حالة الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشرك ونحو خمسة قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة
بلا اذا بقيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه
وقد اسفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه
يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قال السؤال
مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله للاشتباه ولقوله عليه السلام
افضالكم علي قوله ويقوي هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين
سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي
عبد الرحمن اذ الله ورحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما
النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح
ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا لم يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وجعله مقوما للتاويل الثاني قوله وفي مثل لا حول ولا قوة اي لا حول
عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوحيد يذيد عليه شيئا
لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاولى
لنفي الجنس وفي الثاني زيادة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون

في الاسم نسخة بخط المؤلف ولا الاصل
في الصف رجع

يكون لاني الموضعين لينفي الجنس لمقاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت
الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا ولا زائدة وان يكون
بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون لتبرية ملقاة وان رفعت
الاولى وفتحت الثاني يحتملان يكون الاول بمعنى الاول بمعنى ليس
وان يكون للتبرية قوله وخبرها محذوف واجد بلا الاول والثانية وانما
جاز يكون ذلك مع انهما عاملان لانهما يحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان
زيدا وان عمرو اقائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجودا لا ظهر موجودان
قوله ويجوز ان يعدلها اجزاء احد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره
في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير جزء احد لان لا عنده
مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا وترفع الخبر بعاملين مختلفين
فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا نائبة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل لا غير زائدة لينفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان
اسمها نكرة غير مفصولة بشرط لتكرير سواد الغنب الاولى او الثانية او
كليتهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضى الخبر
كما في ان قوله وضعف المصنف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس
اذ لم يسمع في كلامهم عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر
محذوفا نحو لا براح ولا مسرح فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها

للتبرية

للتبرية لكنها ملقاة للمفردة قال واذا دخلت الهمزة دون المجاز فاذا اذا دخل
بحر كوكنت بلا مال وغضبت من لا شيء وبما ينبغي نظرا الى لفظ كما ينبغي
مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف
الحصر فيها بجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ والاولى ان يصرف العنان
عن الظرفية بقال انحصر التلبسة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون
لمعنى الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التفي
اذا التبس بغيرها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى الاعلام والفهام وقال
الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره قوله واما قولك لا رجل بمعنى كان القائم
الرجل بالبناء محصلة تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن بتبيت
اي تبيت تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا ونوجه التفي
اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريفا اي كسبا فانك لا تظرف قال
ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع
الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا قدرانا
القياس مضى الخبر قوله لكن يسغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى
ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يحب بناءه والمعنوي فلا
يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجرى
على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم
واسماء الستة الاذوفانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند السيد الرضي

في الثلثة لكن لا ينحصر ح

انمى ح

اخره يدل على

قلت

فالاولان والاب والاخ قوله واجراؤها الاحكام المضاف عليه انما زاد
ولذلك ليلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لتوّن
لا ابا له كما يتوّن لا حسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي
مشاركه اسم لاحين مضاف معينا ان صورة هذا التركيب صورت
الاضافة باللام وهو حال اعتماد الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف
المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف
وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو لا اختصاص جواز الاضافة
اصل معنى الاضافة لان غرض من التعريف او للمعاني قال لتفسد المعنى قال
المصنف ولان لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غير
ليلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التعبير قصد النصب من غير تكرير
لا تحقيقا ولا تقديرا ولا يتسرع المعرفة قوله ولا بحذف الاسم وجود الخبر كما لا
الخبر الاسم وجود الاسم والعلة واحدة قال خبرها ولا وقد يلحق لا
التاء كما في ربت وثم لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا على خبرا
ولا المسبوقة بليس حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على اوان على
او هنا استعار الزمان لحولات حين مناص والغالب في حين النصب بان
يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين مناص وقد يرفع بان يكون
الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود او لا يستعمل الا محذوفا
احد جزئي الجملة قوله المشبهة بليس في النفي فجر النفي لم قال الشيخ الرضي ان
وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما المطلق النفي قوله اي خبرها يعني

الاول واما المعنى

ان الضمير راجع الى الخبر المستفادة من خبرها ولا وقال الشيخ الرضي ينقل
عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بتوهم محسن لا يذهبوا
الى ذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من
الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها ولا مشتركة بين الاسم
والفعل قوله نافية موكدة والا فالنفي بعيد للاثبات وفيه ان هذا لا يحاذر
ما قالوا من انه لا يحسن الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا منفصلا بينهما
قال او اسعصل النفي بالنقل عن يونس انه يجوز اعمال مع الاستقاض بالا قال
في ذلك سر وما الدهر الا مجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان بان المضاف محذوف من الاول ايد ودان مجنون وهو مصدر
فعل محذوف وان معذبا هم مصدر كقوله تعالى ومن قيامهم كما فرق لها مثل
قولك ما زيدا الا سيرا قال او تقدم الجزا وتقدم ما ليس يظرف على الاسم
المعدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا اعمر وضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله
تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي خبرهما منصوبا كان او مجرورا
بالتاء الزيادة قوله محكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد
القاهر هو خبر مبتدا محذوف بل هو مسافر ولكن هو قاعد قيل عطف
على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها محلا عند الفراء عن العمل قوله يعني الجزاء
للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذاكر
اقسام المعرب قوله بل الجدية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام
الاعراب وانما لم يقل بدله قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان

المجنون هو الاول والاب الثاني يعني
عليه وقيل المجنون هو الثاني كما ذكرنا
في الصحاح

وفيه انه محل الفضل قال الشارح
في محيط اللغة ان الجنون
قال محمد اذا لم يكن
المتكلم اعلم بما يتكلم
به فضل فساده
وافضى باعتماد
بعض الى قاصر

الا الفراء

يأخذ الحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم لم يجز سابقه مع ان
المراد متباين قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه نحو ازان نحو ف
علامة الشيء قال والمضاف اليه الى الظاهر موضع الضمير المختص على الاول
لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون
اعم منه المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشار الى ان
قوله الملفوظ خبر لكان المقدرة وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولاخفاء
في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف
جر لاختصاصه بالاضافة والعامل في الواسطة من معنى التوسط
والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا
اذا كان المصدر من اخبار مدلول العامل نحو انا سرعة وبطوءا والقول بان
اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل قوله وهو الجر بيان للواو
لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى ينبغي ما قيل من ان تعريف المجرور ان يصير
مجرورا بالان للخفاء في المجرور فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر
لزم الدور قوله اي مسكا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة
الى القول بالقلب او ان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او
ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه مجرد تنوينه ولما قام مقامه
للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجه على ان وجه فاعل الحسن
وفاعل الشيء مرفوع جريره والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه

فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذف من ذلك الشيء فلم
يرد بقوله من نوني التثنية والجمع للحصر واما الضارب الرجل فمحمول على
الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه
انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله و
الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا
نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون
مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف
حيث ليس واقال لان بتقدير حرف اذ لا يشترط لاعتبار حرف في حسن
الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه منعقد بنفسه ففي عامل هذا
المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف حرم
عمل المضاف ولا الاضافة عمل الجار لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين
والنون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو
معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل
اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة
المعنوية حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقدير مع
ايرادها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما يقال معلامة المعنوية ان يكون
الخ قوله لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية للعلامة منها قوله كاسم
الفاعل الخ والمنسوب قوله واما مساو كان المراد بالمساواة المساواة
الشاملة للمرادفة والمساواة قوله واعم مطلقا كما مر القوم فان الاخص هو

والسؤال الاول يرفع اشكال
السابق نحو انفعال زيد قائما

يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال
في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة الاضافة مثل
عند وذو ولدى لما لم يستعمل منقطعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غ قوله
ولا يحتاج فيه الى الكلفات قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا
لاحاطة حرسات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزء الى الكل بمعنى اللام
لكن مسمى اظهار اللام الا بعد التاويل بالحرسات او الافراد مثلا والا لزم
فك كل عن الاضافة واذا لا يحوذ وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزء
والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة
الجزء الى الكل هما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزء او الفرد قوله فان معنى
ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة نحو كوكب الزقاء سهيل
اي كوكب اختص بالمراة الزقاء لما بينهما انها تشرع في التهي لاسباب
الشتا عند طلوعه لا قبلا كما هو شان النسا المدبرة المهية للامور في
احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من ففيها كثرة واضمار اكثرت لزم ارتكاب
مجازات كثيرة وذلك لان الاضافة لا في ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى
ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه
قوله قلنا ذلك لما قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لعهد ان لواحد
يدل عليه المضاف خصوصه مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت
غلام زيد ولزيد غلمان فلا يدان يشير به الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية
لزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه علاما له او بكونه معهودا بينك وبين

بضمير لكان كتوهم الشيخ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ضرب رجل واحدا منه فالهاء عايد الى رجل ويحتمل ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة عرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صلد بلدة ورنس دسلد ونادرة دهره ونحو ذلك وبهذا انحسم اندفع الدور الذي يتوهم من امثال هذه التركيب قوله لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تخصص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشتمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السيرافي ورجح ابن السراج قوله لقوله تعالى تعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضد الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل الاضفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله علم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه مؤول على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نكرة بان يحمل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتراك صفة او ارادة ما هو الغالب في التنكير او اراد سكاكي اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ ابن يعيش وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من جماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب البدل وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا

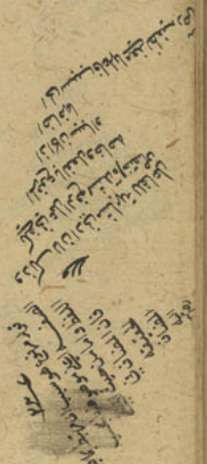

الا زيد واحد قوله لكان طلبا للاولى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصل الحاصل يعني ان المقتضي من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت لكان تحصيلا للحاصل فيهما يعني اصل التعريف قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال التعريف الحاصل ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا زالت بمقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل بمقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرف الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الى آخر نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما: ايا منزلي سلمى سلام عليكما: هل الزمن اللاتي مضين رواجع: وهل يرجع التسليم او يكشف العيي ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب اللام وفي او يكشف العيي عن المتحيرا الذي هو في عيي عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد الاحجار الثلثة التي تنصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جايز العمل ايدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظه وان اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال او الاستمرار ويضاف ان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضارب من يطلبه

وهو موجب خزلمه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قايم فى داره
عمرو ومضروب على بابه بكر وعملان فى غير ما ذكر من المفعول به
وغيره اذا كان لمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها الى المفعول
به والمفعول فيه لتفيد على الاولين وعلى الثالث تحقيقا او المعنوية
وقد يا ول بعض الاسما اسم الفاعل او المفعول المستمر فيجرا الاضافة
لفظه كما يا ول القيد بالمعتمد والعين الناضم او بسكون الياء
الموحدة بالعاير قوله نحو مصانع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل ممن له الماضى
لتحقق وقوعه اذا اعتبر بمعنى اللام كما فى صاحب المال فلم يعتبر ان يوم
الدين ظرف او مفعول به اتساعا مما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة بهذا
الاعتبار لفظية قوله ولا بقيد الا تخفيفا فى اللفظ مرح بقوله
فى اللفظ للاشارة الى التسمية او للتقريح بالمقابلة او للاحتراز عن
خفر فى المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضف القايم اليه بعد جعله شبيها
بالمفعول لسلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرافع من الصفات لغة
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل
ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه بثم الخ لا يخلو ان
المجموع المركب من اشيا نحو ان يكون مسازما لامر ولم يكن لكل واحد
من تلك الاشيا مدخل فى ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها

انما يقال لبناء اللاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق
ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس لاشعاء الخصص فيجب ان يجعل
قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما نقال
فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتل بعضهم قوله وعلى هذا
كان الانسب الخ لان الانسب الخ لان اصله مزكور مرحا بخلاف اصل
الفرعين السابقين فانه مزكور ضمنا قال خلافا للفراء اى بخلاف هذا
القول خلافا للفراء قوله واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة فرضت بعد بناء صح
وان كانت مقيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقايها والرجوع
الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم
وابطاله يتوقف على اثبات المط قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده
لان المتبادر ضعف فى التركيب لا فى الاستدلال قوله اذ لا نص فيه
على الجزء فيه شيء لان دوانة الجزء مشهورة وفيه كافية فى الاستدلال قوله
ستوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالغلك قوله وفيه
وجهان اخران الخ اما الرفع فيه فمحل الصفة عن القمر واما النصب ففيه
محل حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فينتصب قوله يعنى سوى
واشاعة شع فيه جماعة من الشارحين حيث سروا كلام المصنف
هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر فى الضاربك لكن المشهور
من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند

الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واستدل القول بالجواز
ابي الزماني والمبرد في احد قوليه وجار الله قوله حملا ابي لمحمولية او لحملهم
ربنا على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي حوّجوا حملا قوله ولم يحملوا
الضارب زيد الخ يرد على هذا التقرير ما سبق شيخنا وهو انهم
لم يحملوا الضارب زيد كما حملوا الضاربيك زيد على ضاربك وانما قلنا دون الشرط
السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة
بل لاتصال الضمير لان السوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير
منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب الذي الخفة لم نيالوا
باسقاط التخفيف في الضاربيك لانه نظير بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف
في باب منظور فيه ان قلت يرد على هذا التمهيد ما يخل لقاعدة المعلوم من
السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل الضمير يرض
بهذا القول او قال بان السوين وقد يا تصال الضمير انما سافى
التنوين لفظا ثم حذف من التقدير اعتبارا للاضافة كما في حواج بيت بعد ص
الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يحوز الضاربيك للحمل على ضاربك كما لا يحوز
الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك
لان الضاربك مشابه لضاربيك في ان حذف تنوينها لفظا قبل الاضافة
وليس الضارب زيد مشابها بضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف
من جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى الخ
ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف

مع افادة التعريف او التخصيص متمكنين مسجد الجامع واخواته وحرد قطيفة
والقالة فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام
وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن
الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن حملته لغيره في الظاهر
بسبب الضمير المستكن وقس عليه اضرابه وان اصل مجرد قطيفة قطيفة
حرد واضيف لتخصص بحذف السوين والتخصص وقس عليه امثاله وانما
البصريون بالمأول كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ قوله متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
للناس في مسجده للصلوة فاضافة كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما
الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
وكذا سائر الامثلة فيكون ذلك لاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر
وبقلة الكنبره وجانب اليمن قوله متأول بصلوة الساعة الاولى وهي
اول ساعة بعد زوال الشمس قال وبقلة لخيبة الحمقا انما نسبوها الى الحمق
لانها تنبت في مجاري السيول وهو على الاقدام قال ومتلاجرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جراز شيء كمنكى وفرسوذكي اسمها قطيفة جارد
وسجدة مراح قوله اسم جنس المضاف اليه في العموم والخصوص
اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق
عليه الاسد لا يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجناس
الفرد اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتتبعه

مع افادة

الشيخ الرضي قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا في حي زيد
اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور
ان اسما معجم قوله فانه اي المضاف لم يجعل المرء داجعا الى المضاف
اليه لانه قوله يخصص شيء عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف
دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفايدة الاضافة قوله سوقه
افادت الخ يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف
فيصح للمثالان قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى
الموجود في الخارج عند حماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه
وبمعنى ساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند
حماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد
بالشيء نفس مفهومه من قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ
من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول
الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو ذات
ومتصرفاتها او الخ صفة الى المقصر بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت
صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه
ذا صوح لان الصوح ما يشرب في الصباح فيعني ذا صوح زمان هذا
هذا الشرب قوله جاز في مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان شبه
الجملة اي الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد

نفس العين من الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا
ولا يفيد ضم الاسم ولهذا لا يقصد موت اللقب على الاسم بل يؤخرون
عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل
القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له فان من عزيز
اي من علب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف
علة ذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلمة قال او الملحق به بمعنى الحاق
بالصحيح كونه اعرابه بالحركات كالصحيح قوله ليلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها
في حكم الابتداء بها قال فان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فان كان الخ قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما اوان الكسر يلزم
قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به واو احرف المد من جنس الحركة
حملوا الف قبل الياء الكائن في قبلها مفتوحا الى الياء ليكون كالكسر قبله قوله وواو
تقلب الف التثنية قبلها كان الواجب على هذا ان لا يتغلب واو الجمع ياء
للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز
هذا القلب لامر استحثاثي لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وكون
اولهما فلما او لانزكه الامر المطرد واللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع قوله
يوجب بقاء الفرق لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال
الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يود الى اللبس

اما اذا ادت الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقادها وقلبها كسرة مخوني
في جمع اولوي اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث قد جاء الياء ساكنا مع الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي انا لله
الوصل مجريا الوقف اولان الالف اكثر مدا من اخويه فهو بقوم مقام الحركة
من جهد صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره
الشيخ الرضي قال فانحى وابي للعلة قدم الاخ على الاب في الابنية نظرا
لاسلوب الترقي قوله فالحال فتاح وباب الخ او يقال في اضافه بعضها
الي ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف
قوله ويقول حمى عليه عطف فعليه على فعليه واما على ظاهر توجيه الشرح
فيكون عطف فعليه على اسميه قوله وبي الواو بدليل اخوان والوان قوله وليه
مالك بصيغه المخاطبة قال قدس سره في الحاشيه اوله وقد اهلك ذا الجا
و قداري وكتب على قوله قداري فضاء قال دو الحاز اسم سوق بمنا ومعنى
ارى الظن انه تمنى وقوله اري بصيغه المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات
هذهب بمجرد الاحتمال قوله اي اتى جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قوله
وبقوله اي امراة الخ قيل انما خرج بالقول نحو راعن نسبه لحم والحن الي نفسه
ولو قال بقال لكان اولي للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافه لحم
الي المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الي الابنية اللهم الا ان يحذف مضاف
والشارح جعل صيغه يقول للغايبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال
قيل اخ واب وحم وهن وفي اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان

وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال
كاباد واضاد واحماد لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبال واجبال واما هن
فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومونثه وهو هنة
لا يدل على تحريك عينه لانه لا يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين
لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان
يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه و عينها ساكنة
لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغه الجمع هنا على الحركة
عينها لان فعلا ساكن العين متعينها يجمع على الافعال كحوض واحواض
وانما عوضت الميم عن العين لان لام لما حذف نسيا عوضت
الميم عن الواو ليدل على بقاء الاسم الممكن على حرف عند جريان
الاعراب عليه تنوينه وقد جمع الشاعر من المدل والمبدل منه قال
ما نفساني من فوهما ويكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وبي اللام
قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم
نظروا الى حاله الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قال وجاحم
لج براع في الوكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كل لوعا
ويد وخب وفيه لغة سادسة اذني الكل وبي ان يكون كرشاء قال
وذوا علم ان عينه واو ولامه باء اما الاول فلان مونثه ذات واصلها
ذوات كنوات بدليل ان متناها ذواتا حذفت عنها لكثرة الاستعمال
واما الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على الاولى

وزنه فليس عند القراء والمشهور وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلب
في المونث واو وقيل كطيه ولا يدل اذ واو جمع ذو على انه مفتوح
العين لما مر قوله لانه ن وضع وصله الخ قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا
ان يصنوا شخصا بالذهب مثلا لم يات لهم ان يقولوا حاد بي رجل ذهب
محاد وابذ وفاضا فوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات
والاعلام مما لا تقع صفة لم توصل بذو الى الوصف لهما وان كان بعد
التوسل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما الاجناس
من نحو الضرب والعسل فانها وان لم يكن مما توصف بها الا انها من جنس
ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف
اليه ضمير او علم لم يجز لهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم
صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين واصله على انبيك
محمد واله وذويه فذلك قياس من الدعاء المانور قوله وكان حض المضمر
الخ يعني ان المناسب لمقام النظر الى حال اضافة اي المضمر الخاص لكن عدل عنه
الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي ذو وكذا متفرقاته وقد
جاء بعض متفرقاته مقطوعا على سبيل الشذوذ ونحو ولذي اريد به الذين
قوله والفاعل الا سيبجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل
قوله كالكامل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية الكامل
ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ
مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه ولئن كان في الرتبة

التوابع

الثانية حقيقة وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره
كالصفة الثالثة والرابعة فقولهم ثان لبيان الحال لا للتصوير ومنهم من قال
المراد بالثاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة
الله السلام والآن يراد السبق او التاخر بحسب المرتبة قوله بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب
القصد فلا يرد النقض بقارات الكتاب جزءا جزء الان اعرابها واحد بحسب
القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما مختلفة نوعا
لا شخصا قوله ناشيء من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها
مدخل في ذلك وهو كون نعتا للفاعل قوله لان المجيء المنسوب الى احدان
فيه بانه يلزم ان تكون المقتضي للاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو في
غلام لان المجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد
اليه مطلقا اللهم الا ان يراد للعهد في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت
بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف
للجنس ويمكن ان يقال ان صيغ الجمع ولفظ كل مختصتان بذي تاليا
الجمع والمنع قال النعت قد يعرى عن سائر التوابع لانه اكثر استعمالا او وقوعا
كما سيجيء قال يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار
نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلام قوله اي دلالة

بعد النعت

على المعطوف والمتقدم ح

مطلقه حاصلها ان الدلاله على حصول المعنى في متبوعه لازمه لنوع هيئة
غير منفكه والشارحون جعلوه صفه لحصول المعنى في متبوعه وفسروه
بكون التابع غير مقيد بزمان النسبه فمنهم من قال انه لاحراج الحال لانها
مقيده بزمان نسبه العامل الي صاحبها وفيه انها غير داخله في التابع
فلا حاجه الي قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به
الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لرفع توهم ان الحال داخله
في ما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه اللغوي وفيه
من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى
في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى
امر البدل مثل زيد اعجبني علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبني علمه واما اعتبار قيد الحيثيه في التعريف لاخراجها
وهو ان يكون مذكورا للدلاله على ذلك فلما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد
فقيد الاطلاق لاخراجه غير مفيد وفائده ليس من وظيفه النحو قال وقد
يكون المجرد التارك الخ وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف
الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بينه وبين الصفه الكاشفه
والصفه المؤكده ان الاولى موضحه مفسره والثانيه مقرره والفرق
بين الايضاح والتعريف قيل الفرق بينهما ان المؤكده ما يؤكد بعض مفهوم
الموصوف كامس الدابر فانه واحد والكاشفه يكشف عن تمام الماهيه
ولم يذكرها الحاقا لها بالمؤكده وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض

قال

والعميق

والعميق لغو وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من
تلك الامور الثلثه صالح بكونه كاشفا لانه مسا وللجسم عند جمهور الشارحين
قلنا لا شبهه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كاشف المجموع لان المجموع
معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان بحيوان الناطق فالاظهر
في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد لا ان اعرابه اجري على اجزائه
كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا والبيت مشتق وجامد نور ولما
كان غالب مواد الصفه الخ حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي
اعلم ان جمهور النحاه شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد الا وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا وفي
الفرق نظر نور وهو بعد لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا ما يصلح رد الا ان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غير
الظاهر ان يقول وغيره الظاهر ان مثل وغيره بالواو والظاهر بين لا يضاف الا الى
متعدد او لاحدا لامرين فلعله جعله او بمعنى الواو وانما اتى بها دون
الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه منعتا من غير حاجه
الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتقابلين قال اذا كان
وضع متعلقه نحو مررت برجل غير متحرك والوضع ههنا نعم الوضع النوعي الشامل
للوضع النوعي الشخصي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة
اربع بناء على اسم العدد في العدد مجاز ونحو مررت برجل ايا رجل بناء
على ان اي هذه استغراقيه استعرب للكامل التام غايه الكمال في مدح او ذم

ردّه

يجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج السوال عنه قوله لغرض المبعني المراد بالمبعني
الحالة التي هي الدلاله واللام للاجل والغرض مجموع لينصّ على ان اللام
ليست صلة للوضع قوله فان التمييز ولذا يجب ان يكون لموصوف لفظا
او تقديرًا قوله نحو مررت برجل اي رجل اتاك اي برجل هذه تكون وصفا للنكرة و
مضافا الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجلّ وحقّ يكون تابعا للجنس
معرفة كان او نكرة ويكون مضافا الى مثله متبوعا لفظا او معنا فالانت الرجل
كل الرجل اي انه اجتمع فيه خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل
اي كان ماسواك هزلا وحق الرجل اي كان ماسواك باطل قال وبهذا الرجل
يعني به اسم الجنس الجامد بالفظ الى اسم الاشارة دون غيره نحو
مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل يعني الكامل
في الرجولية ليس وصفيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس
باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل وشبح اسد كما يقال بهذا الرجل قلت يتجرد الموصوف
في مثله عن فايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لم يقع صفة
اذ قولك مررت برجل يفيد التشخصية واسد يفيد الشبعة بخلاف
رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب
اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الارض والسما اما قولك
هذا الرجل فللموصوف فايدة جعل الوصف حاضرا قال ويريد هذا قال الشيخ
الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المحلى والى العلم وايّ اسماء الاشارة

يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسماء الاشارة
لان الموصوف اخص ومساوٍ وأتى في غير هذا الموضع فلا تقع صفته قوله
وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا تقصد بدلالته هذه المعنى قوله لا المعرفه
الا معرف بلام لا يشبهها الا واحد بعد واحد لان تعريفه لفظي قوله التي في
حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلوميه مضمونها لكنها ليست نكرة لانها
والمعرفه من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم النكره اشارة الى
توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجمله
قد يكون نعتا وليس معرفه ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد
او توجيهه بان الجمله في تاويل النكره كما قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل
ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كان ابوه زيدا قوله
لان الدلاله على معنى الى اخره قد سوى الشيخ الرضي من النعت المفرد
والجمله والمشبهون المفرد اصل لعل وجهه ان الجمله التي لها محل من الاعراب
انما يكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائيه لا تقع صفه لان الصفه يجب
ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فايدتها وهي ان
تعرف المخاطب الموصوف المبهم لما يكون معلوما له والانشائيه لا يكون مضمونها
معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصله قوله الا بتاويل بعيد وذكر
في المطلبيه المحكيه يقول محذوف كقوله قوله حار وبرّ قد هل رايت الذئب
قط اي يجرّ ق مقول عنده لا هذا القول كما يكون في الحال والمفعول للتاسي
من باب علمت منطلق وحدث الناس اجز نقله قوله واذ لم لكن فيها الضرائر

الاشارة

يكون اجنبية اي لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا متعلقه وفي الملازمه
مناقشه لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتداء قال ويوصف بحال
الموصوف الجار والمجرور مفعول مالم نسم فاعله قال وبحال متعلقه المتعلق
اعم من ان يكون ماله اضافه ونسبه الده كما لاب الغلام او ماله ربط الي
ماله تلك النسبه كقولك قام رجل ضارب اياه زيد قوله يعني بصف اعتبارا
انما صح الوصف بها لانها بمنزله حاله باعتبار نفسه في حصول الفايدة قوله
في عشرة امور انما يتبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله
لقيامه به قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيون وصف النكرة بالمعرفه
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالي ويل لكل همزة الذي جمع مالا والجمهور
علي انه بدل او نعته مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفه
بالمعرفه قال والافراد والتنبيه والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان
ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفه بالامشاج فانها مركبة
من اشياء كل واحد منها مشيج قوله او فعيل الي غير ذلك كاسم التفضيل
المستعمل بمن قال والثاني يتبعه في الجمله الاول ثلثه منها ذكر مجملا بقوله
في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو
قام رجل حسن وجهه بالنصب او المجرور حتي يطابق الموصوف في العبره قلنا
يمكن ان يجاب عنه بانه مدح من قبيل وصف الشيء بحال نفسه مجملا وذلك
لان نصبه للتشبيه بالمفعول تجملا والمجرور تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون
الضمر فاعلا مجملا قوله لانه بمنزله تعلمون علمانه لكن ضعف قاعدون علما

اقل من ضعف يقعدون علما انه لان الالف والواو في الفعل فاعلي الا
بخلاف الالف والواو في الصفه فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليهما
ضمير الغايب اجاز الكسايي وقوله تعالي لا اله الا هو العزيز الحكيم
والجمهور يحملون مثله علي البدل قوله لانه ليس في المضمر معنيي الوصفيه
بحسب الاستعمال وان دل علي معنيي المتكلم والمخاطب والغيبة وفيه
ان الضمر الراجع الي اسم الفعل او المفعول دال علي معنيي الوصفيه كمرجعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنيي اذا كان في قالب الضمر لا يقصد به
التوصيف قوله والاولي ان يقال في التعليل ان الموصوف بحسب
ان يكون اعرف او مساويا والضمر اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله
والموصوف اخص او مساو اشارة الي هذا التعليل ولهذا قرن اذا الكفي
فوقع العكس موقع المدلول كما في نسخه الشارح الرضي قوله اي الموصوف
المعرفه اشدا اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي علي ما هو مصطلح
المنطقيين هو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل
اما اولا فان الموصوف معرفه كان او نكره قد يكون اعم نحو الحيوان وجوز
ناطق والحمل علي الخصوص والمساواه بعد التوصيف مما لا فايده فيه واما
ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا علي ذلك الا ان
يعتبر الاستخدام بان يكون ثم اشاره الي الاخص والمساوي بحسب
اصلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمر كما يدل عليه تعريفهم اجيب
بان اسم الاشاره في حكم الضمر او في قوله من ثمه في قوله فولك من اجله

المتكلم

الدليل

المتن امتحن

قوله لان المقصر ولا يجوز ان يكون المقصر الاصل منحط في الرتبة عما مقصودًا قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغايب فلان احساجه الى لفظ يعسر جعله بمنزله وضع اليه وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معين مخصوصه عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كانت اسماء الاشارة موصوفًا في كلامهم ولهذا لم ينفصل بين الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذلك اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فمعرفته انقص في لهذا يوصف المضاف الى المضمر قوله الا بمثله اي ذي اللام الا او الموصول فسره بالمماثل في التعريف حيث لا ينفصل لقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فايدة فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الخ فكانه جعل الاضافه عهديه واشار الى ما هو المعروف عند جمهور النحاه لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفه ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصول لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور فيه يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف من قبيل المضاف

اليه والشارحون فسروه بذي اللام وح ينقض بالاية المذكورة في اجيب عنه تارة بان المراد هو ذو اللام صورة تارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب فيه تامل قوله او ناقص فيه ينبغي ان مدعي ان الناقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه يثبت المدعي قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرود قوله بل رجل بعرسه بذكر اسم الاشارة والصفة قال العطف هو في اللغة الاماله لقب هذا القسم من اتباع به لاماله حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمي ايضا لعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبة الحكم في صدقه على مثل البيت سقف وجدران خفاه قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه ليلا ينعكس بجاء زيد اخوك لا غلامه وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودًا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد متبوعه قوله لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان المراد لحق فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها ان يكون غلطت

العطف

بالمبدل منه بحسب الواقع سبق اللسان وثانيها انك توهم غالطا به مثل
هذا بخ بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل وذكرت مبدلا من عامة
سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام
ليس توطيه فيدخل بدل الغلط فيها في حد العطف لو لم يكن قوله
بتوسط واخلافيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه
مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدرك على نحو واحد
من انحاء الادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ولا فيما
اصل النسبة دخل المعطوف بلا واو لكن لاشتراط المعطوفين بهما مع بقيتها
في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا واعتبار كونهما على نحو من الادراك
دخل فيه المعطوف باو واما مع ام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف
بها على نحو واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف
ببدلان المتبوع قصدا ابتداء بدلاله فاعرض عنه بدل وقصد التابع قوله
ولما تم الحد لما ذكر لم يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن
التعريف واخو المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة
توضيح فكانه تمة التعريف او لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل
في التعريف كما يساق اليه الفهم ويويده تاخير المثال لكن ليس له دخل
في المنع والجمع كما مر ذلك في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الامر يقع
فكان فيه تجريد اقال واذا عطف اي اذا اريد العطف قال اكل لا بعاد الرافع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام

وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك حفر القاضي امراة وقاضيا
عودة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبلتين
لانه اوجب التاكيد حيث قال اكدان قلت نحو ان يريد به الوجوب
الا ستحساني قلنا يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا
بخ العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الرضي
الرضي لا يعاد العامل الا سيما الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلت
بهذا الغرض كيين فانه لا يقصد الا بين اثنين فان التبس نحو غلام
وعلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يخل اذا قام قرينة دالة على
المقصد قوله بدليل قولهم بيني وبينك او بيني لا يضاف الا الى المتعدد
فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبكزيد وان امكن ان يكون
للثاني معنى اذ يمكن استئنافه معنى المجاز ويكون بسبب الاستئناف
له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكمه
فيه كما في اللام يعني انه ليس باقل من اللام الزائدة قوله مستدلين بالاشعار
وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه لوجوه
احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا
افعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها
بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون
لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لما اكد مدلوله المقصود في الكلام
لم يصح عرف القسم الى قوله تساءلون لان المقصود الامر بالبقاء ورابعها ان حمزة كان

والكوفيون اجازوا تركه اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القرائن
سواه قوله وقوي الظهور لتقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة
له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله
لتفصل علم البعض بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول
الخ اعلم انهم حملوا الجمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض
عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب
عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر ترد راجعة
الى النكرات اذا لم يكن هناك النكرات مختصة بحكم وصفة كان نكرات قوله اذ
لو نصب وخفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا
على زيد حينئذ من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل في
الحين المقدم قوله فتعين الرفع على ان يكون الخ يحتمل ان يكون مبتدا وقائم
عمرو فاعله انما لم يذكر هذا الاحتمال لانه مرجح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة العطف
الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية لا العطف كما اذا قيم
فاكره قوله ان يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع
قوله لكنها يجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال لا بينهما بالسببية
افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدا اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى منزاخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجردها عن الضمير
اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي

جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد
وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم تحز ذلك فيه الا اذا اعانت
القرينة على التعلق كأن تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف واقيم
حذف المضاف ليتم الحكم على مناط عدم الجواز العامل لا تعدد المعمول
ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله فهذا اي فهذا العطف فكان
بحسب الظاهر جايزا كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في
قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم اذ لفظ اذا وصيغة
الماضي يقتضي الجزم فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم
يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر ليس
في الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب
لمبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب
الظاهر لكن الحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين
ذلك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الا
شكال المزكور لكن يرد عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت
على تقدير عدمها فلا فايدة في التعليق قوله لكنه مر عدم الجزم المفهوم
من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف
على معمولي عاملين جايز الا ما فيه الفصل بين العطف والمجرور نحو ان زيدا
في الدار وعمرو الجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجزء

وبين المعطوف ان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلق واما المتاخرون منهم
يجوزون اذا عدم المعطوف في المعطوف عليه وبتاخر المنصوب او المرفوع
ثم يأتي المعطوف على ذلك التركيب وان لم تكن على هذا الوجه لم يجز زيد
في الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء احز
الكلام واوله لان الخبر به في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمعتمد
بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو
الضابط المذكور انتهى حاصل كلام من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص
اما اولا فانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه
واما ثانيا فان المفهوم من كلام ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثنا
وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما
ثالثا فان ما استثناه قاعدة من الضابط قوله وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور الا في الدار الخ قائم
يتبادر عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى
قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد قال التاكيد جاز بالخفض والواو اعقب بر العطف لان العاطف التاكيد
وهو ثم والفاء قد يراد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله ايضا
وشانه فقوله امر متبوع في النسبة او الشمول كقولك شاتك في العلوفة

التاكيد

باب العلو اعظم من ان يوصف وامر مجيء في الفقر اي باب الفقر ظاهر قيل في
النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى
عن الذات المذكورة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني جعل حاله اي الحال
المفهومة منه بطريق من طرق الدلالات كما ان نفسه في جاء زيد نفسه
مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت
بالقوم الى جماعة معينة فيكون جملتهم في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه وكذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ لا بالتكرير المعنوي فانه غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة
او دفع ظن الغلط وذلك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت
ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى
قوله بلكم كلهم واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة و
الاثنينية والاجتماع لما عاد بسببه الفعل لم يفيدوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع
قصد تعيين عدد الجماعة نحو ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوا
ذلك باعتبار بسبب الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى لفظ جمع فان الاعلى
قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها
لم يحكى الا منصوبا على الحال وهو وحد لا فقط وبعضها لم يحكى الا تابعا
على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتعرفاته واخواته ولا يجيء الا تابعا
مضاف في المقدرين على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة

وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد بها لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم
بخلاف عليه فانه يؤكد بها مع الواو وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعين
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا
عرتاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو
القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها نحو
جاءني القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان تعرف المخاطب كمه
تلك العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني
رجال ثلثة قوله واما البدل والعطف فظاهر وجهما به لكن في اخراج بدل
الكل اجيب الى منبه وهو ان المبدل منه في حكم السقط فلا يمكن ان يكون
تقريره مقصودا التنافيهما قوله وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان
يقال وافادتها الكشف والتاكيد نفخ واحدة ويمكن ان يقال في التثنية انها
خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر المتبوع لا في النسبة ولا
في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في الحاشية الرضية قال المصنف
يعني في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير المتبوع لا يحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة
لها على النفخ اصلا وانضم ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض
بان واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان
الواحدة مستفادة من النفخ ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا
الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قولك جاء الرجال اجمعون تقرر مدلول

الرجال

الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء يعني انه لا يستلزم منهم
احد مدلول اللفظ من حيث كونه معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين
لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
منصفين بالفعل في حاله واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في قوله
تعالى فسجد والملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود في حاله واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي لا يحسن ان يؤكد
النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي
مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون
نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم وشهر قال
الشيخ الرضي وذلك ليس ببعيد قوله اي مكرر اللفظ الاول او ما يتكرر
اللفظ الاول فيجوز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري
للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب
المفصل ذهب الى ان زيد في ما زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق
هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر
يكون تاكيدا قطعا [illegible] يذكر زيدا الاول على انه نوطئة لذكر غيره ثم
بدلا ان لعصده [illegible] ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد
الثاني بدلا وجو[illegible] احد مقصودا او غير مقصود بحسب قرين
قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادف فلا اجمع فيكون
تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بما لا يسلم المرادفة

لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه باما لاسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لايستلزم المرادفة بحوان يكون ذلك طاديا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولين سلم المرادفة فلانم انها تاكيد لاجمع بل تاكيد لما اكد باجمع واما قول المصنف واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع استتبع لا بمعنى انها لاتستعمل بدونها لحفا بمعنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او بدون مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يكرر بكرار عمادة في السعد نحو بك بك وضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير المنصوب المتصل المكرر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستعمل فوق تكرر بلا فصل نحو زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة وهم كافرون

قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما ان يقوي مؤداه مع اتقانهما من الحرف الاخر وسمي اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر هنيا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى مستكف غير ظاهر نحو خبيث بنيث من بنث الشراي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم

اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر استقرائها مما ذكره الشارح قدس سره قوله ويمكن استنباطه مناسبات لح اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الذي فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفساهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع تئلثتين حيث تاكدا تصالحهما لفظا ومعنى قال باختلاف الطرفين كله وكذا في جميعه قوله او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يونث قوله وجمع في جمع المونث السالم او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل لا وبقوله ذو متعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي مالم يلحظ افراده مجتمعة حاز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالبياض البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل الانسان اي مجموعة حيوان كذا وكره المحقق الطوسي قال يجب اختراقها حسا او حكما اي اختراق حسن او افتراق حكم والطاهر لا يكفي الافراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افراق حكمها وحالها لم يصح تاكيده بكل واجمع فالمعيار الافراق الحكمي قال مثل اكرمتهم لقوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون

لشيخ اجراء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكلهم رفع
الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فسبق الفهم اليه فلا يحمل المقصد
فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قوله بخلاف
جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا
للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع قال وكتع واخواه اتباع
لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن
لكن بنا فش في تاخر الصمع عن اتبع قال الزمخشري وحكاه ذهب اليه وتبعه
المصنف قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس
وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين ولان النفس موضوعه
للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقدم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه لكونه اظهر في
افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتع اي تام قال يا نسب الى المتبوع
فيه انه يلزم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دونه نظر للنسب وظاهر
من المستتر فيه اي يتحاد ذا من المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه نوطئة هذا
غير ظاهر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون
مقصودا بالابتداء سواء كان مقصودا انتهاء ولا فدخل فيه يا زيد يا زيد الثاني
جعل بداء فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا
ويظهر من ذلك ان هذا التقدير لا ظاهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا

البدل

لا ابتداء ولا اشتراك مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف بل الى قوله ولا انتهاء
قوله وشبه التمام بعينه الى التابع مقصودة ولكن انبا تا ان قلت قد وقع
في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى
بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة
قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه
بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد كما كان في
قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو
مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال
قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع كالاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومستقاضيا له بحيث يبقى النفس
عند ذكر الاول منشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره
على هذا قوله فالاضافة في الاخرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية
والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخرين على الاولين
وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة تخصصه
يمكن ان يقال لو قوي والاشتمال او الغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا
على قوله بدل الكل لم يحتج ذلك وكذا ان حمل الاضافة في الاولين بمعنى
اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة النائب منابها المضاف او قوي
بالجر بتقدير المضاف قوله بل الاولى عطف البيان لا البدل الكل كما هو ظاهر
كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولو لا المبين لم يأت به قوله

تمت بعون الله الملك المتعال

الا الغلط وان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان فصلت
فيه الاسناد والى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانت قلت جاريي زيد
من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك فصلت
بذلك المن على المخاطب واردت الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك
وهذه الفايدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا
يقول في هذا الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاه لان الملابس
منهوم معينا قوله بخلاف ضربت زيدا احماره فلابد من اعتبار ذلك القيد
واخراج ما ذكرناه قوله فيدخل فيه الخ اي لم يلزم ثبوت قسم خامس
قوله نظرت الى القمر فلك فيه ان النسبة اي المبدل منه لا يوجب النسبة الى
البدل فكيف يكون مثالا للبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قال بعد ان غلطت
بالقصد وشرطه اسلوب الثاني او بالنسيان او يسبق اللسان قال الشيخ
الرضي الاخيران لا يجدان في كلام الفصحاء ثم قال وقع بدل النسيان
في كلام معه الاعراب بل قال لغيره قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا
قوله واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
من معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس كذلك على اطلاقه بل هو
في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من
المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدسا مرتين قوله

لكونه ليلا يكون القصد انقص نقلا عن المصنف جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانها لا تأبى
من ضمير يرجع الى المتبوع لعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا كان
معرفة ولو كان منفصلا كان موصوفا بنكرة قوله ومضمرا نحو الزيد دون لقيتهم
اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الذين واخوتك والخ
يوجد دون في هذا المقام نحو مررت به اياه وهو تاكيد لفظي لرجوع هما الى شيء
واحد وقد تقول في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا
هنا انتهى حاصل كلامه لان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكروه
من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ينبغي
ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد
قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب الخ قيل ولا نسلم ان يكون شيء غائبا
ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز بدل هذين
الضربين من الاسم الظ قوله مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة
على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية
ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيها مفقود
فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واني على ناقة وبرد محفاد نقيار الابل
يشت ريش والجعفاد لا غزر النقيار سوده سكاكي قوله وان كان
فجاي كذب يقال بين فاجرة قوله ان جعلناها بمعنى المصير اي صيرتني
فيه معنى قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون

عطف البيان

بحث المبني

الحمد

الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير وجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا نسلم
بهذا الاحتمال والالم يصح الاعراض على تعريف ما نه تعريف الشيء بنفسه و
الظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به
لما فهم وكان مجازا قوله والامر لغير اللام لم يعد وامر المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المضيفة
في تعريف المعرب وهو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة
وبيي كافية في البناء كما سيتهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد
فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبنيا الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها
ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب
كاضافته الى الموصوله وبهذا اندفع ما يحد عليه من ان لا يجوز ان
يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة موثرة للبناء لاستلزامه
الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب
ولا يراد بها معين شامل لجميع تلك المراتب قوله اما متضمن الاسم معنى
المبني الاصل بحسبها لا توهما فلا يلزم بناء التشبيه لان تضمنها لواو العطف
وبي لاحتيفي قوله فلهذا ذهبنا الخ لا للشك فلا ينافي التعريف
ان قيل في اي شقاير خل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه
غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما
تكلم به الصياد لما يرمي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا
ولا مبنيا قال والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع

لعدم

لعدم اختلافها قوله اي القاب المبني من حيث حركات اواخره
وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكونات الضم
والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف
والياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة
وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي
ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الواو
الاعرابية مجاز بسمية للمناسب باسم المنسوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف
سيبي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح لانفتاح الفم في اللفظ به
والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في اللفظ والوقف وقفا لتوقف
النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر
على الحركات البناسه قوله والمراد ان الحركات لم ترد بما قيل من ان كلامه
يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص
من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به بقي ما ذكره الشارح كان معنا
ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا لخصوصها قوله لانهم كثيرا يطلقونها
على الحركات اعرابه ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قال حين قال
بالضم رفعا قد بنا قسنيه بالفرق بين ما معه التاء وما لست معه قوله
والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
و الكنايات الاولى لان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب وفلانة
قال والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية

حيث

بحث الكنايات

مجرى الاسماء المبنية في البناء فاردفها عدها منها قال المصنف قدمه على سايد
المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنايه وليس ايضا
فيه مساواة للتباس وعلة بنايه احتياجه الى حضور وعدم امكان عنه
قال ما وضع اي اسم وضع ولا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث
انه متكلم فيه ان اياي مثلا خرج على القول المختار من انه ليس موضوعا
للمتكلم من حيث انه متكلم بل لمن كني عنه من قطع النظر عن حيثية المتكلم
والمخاطب والغيبة وانما يفهم تلك الخصوصيات من لواحقها اللهم الا ان
يقال ان موضوع لما ذكره وبيان الوجوب ايضا بانه مشترك لفظي تلك اللواحق
يلزمها تلك اللواحق وهو باعتبار تلك اللواحق وهو باعتبار تلك اللواحق
لتعدد المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم
والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بما وبهذا صح انت
متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب موضوعات للمفهوم وبقيد الحيثية هنا كيخرج زيد اذا عبر المتكلم
بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع
لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب
لانهما موضوعان صيغ ومرجعا وعلة اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية
فلا يرد ان لفظ انا موضوع ضمنية للمتكلم بناء على ان الجزء مع النون قد
يكون للشرط وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا

القول

يقول يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادى ويقول المسيء من زيد ضرب
ولا يقول زيدا ضربت وانا جان يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس
في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان
قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله
تعدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي الخ اعلم
ان تقسيم التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى
او حكما من اقسام الذكر حقيقة لكن لما كان المقصد الاصلي هنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم
التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابر فان عادته جعل
اللفظ قسيم التقدير كما في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل
ان نقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تسمية
المصنف لان جعل الحضور الذهني وعدمه قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر وطي
خفاء في ان التجاوز ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم
بحسبه لا حاجة فيه الى تحمل تعسف لو جعلا الضمير راجعا الى المفسر الذي بعد
احتيج الى تحمل في العدم بان يقال مثلا انه متعلم بحكم وضع الضمير واقتضائه
فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله
اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص
بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب

القبر

للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ الحجاب يدل على توارى الشمس
والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه
لان المفهوم من لفظ واحد قوله فكان متقدم من حيث المعنى الظاهر يقال
من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على القراءة الواقع فيه
الضمير وان كان معه ضميمة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير
في باب التنازع فلتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قال فالمتصل الفاعل
للتفسير قال المستقل بنفسه في اللفظ بلسان المخاطب قوله لعدم
مقام الاضمار اعرابه للاختصار قوله لما مر انه قلت من الموانع الفصل وقد
يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع
ان الفصل منها مطلقا قبيح قال الاولى ضربت وضربت قبيلا الاولى ان يقول ضربت
واضرب اني ضربن ويضربن ليكون ايراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او
بان المتصل انما يظهر لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغ المجهول قلنا
ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم
فاسد اولى من بيان مبتدأ قال اني ضربن قيل اني احمد للحكم للاسقاط
فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاولى ضربت وضربت
وما وقع بعد ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى آخر للاسقاط فيدخل قوله وانما

بالياء بالمتكلم المرفوع يبدأ دون بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم براعي
اسلوب الترقي قوله انا نحن قد سدلت همزته هاء نحو هنا وقد همزته نحو
وقد سيكن نونه في الاصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت
للوقف قوله والضمير في انت الى انتهوا ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو عند
البصريين ومذهب الفراء ان انت بجملته اسم وقال بعضهم ان التاء
هو الضمير وان عمادكما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين واما عماد
قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة
شاهدة على الزنة قوله واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير
الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو هي
قال خاصة قبل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالهادم
منصوب بمحذوف اي اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله
الخ وضعها للاختصار في المنظور في هذا الباب الاختصار اما او لانها
فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها ليلا يحتاجوا الى اعراب
واما ثانيا فبعلة ظاهرة وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك
اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير
اقل حروفا واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة لرفع الالتباس الذي
في اسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا كتبس على المخاطب انه زيد
العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو
بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل

هب

واذا اردت عن الفاعل ما علمت زيدا قائما فعلت زيدا قائما اعلمت
من فوق الذي علمت زيدا قائما وذلك لان ما علمت اصل
المنصوب الذي اذا الفاعل فيه في الاصل
ما علمت العصا لعمرو قائمة
كنت اياك تحمي

قوله اذا عبرت عن نفسك الخ كما اذا اعبرت عن
المفعول الثاني في اعطيت زيدا
درهما مملوك الذي اعطيت
قولك الدينار
اعطيت
زيدا اياه ودرهما الكاف متصلا بالمفعول الثاني من باب
المتصل بالمفعول الثاني من باب
اعطى والمنفصل
هو قوله
غير صورة الانفصال

في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخص ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله
استتارا الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اين
معقوله هو قال للمتكلم صيغة للمضايع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا
مطلق والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله
وفي الصفة مطلقا قال وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان
الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الخ لا يحصر صود الانفصال
فيما ذكر لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت
عاملة في الضمير الفاعل نحو ما قائم انتم وذلك لان فاعله
احد جزئيه الجملة فاغنيت بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الا لتعذر المتصل
اللام للوقت او للاجل قوله اذا الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير
المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان موخرا او
محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد ما المفيدة للشك في نحو
الامر نحو جاريني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت
اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاولى اما اذا لم يلتبس فالانفصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قال الغرض قال
الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الضمير
اذ لا غرض فيه كان قولك ضرب زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم
يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك

لانتهاء

لانتهاء الكلام بل قيل ان علامة المفعول على الفعل يفيد كونه اسما قال صفة جرت
يعني بالحركات ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا قال اقتصارا على ما هو الاصل
مع ظهور ان الحكم لا يختلف قوله وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله ولكنه
تاكيد لازم لا فعل الخ هذا هو تحقيق الرضي وقد فصلنا تفصيلا وقال
اذا اختلف ما جرى عليه وما هو في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع
وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا ليس سواء كان محمل الضمير صفة او فعلا
وان اتفقا فما ذكر فان اتفقا في الغيبة الصفة فالليس حاصل سواء كان
المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع الليس الا بالبيان بالمتصل اصلا قال
في العصمة والخطاب والتكلم فالليس منتف في جميع الافعال الا في غايبة
المضارع مع المخاطب وفي غايبة مع المخاطبين فان الليس حاصل هنا
ويرتفع بالتاكيد واما الصمة فالليس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل الليس في هذه الصورة طردا
لبقيون في جمع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع الليس او لا واما الفعل
الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير اصلا لان رفع الالتباس
فيه قليل لو كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرتفع اللبس
فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير يوت به لمجرد رفع الليس وكان مما يجوز
حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز
حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال قوله احترازا
عما اذا تساويا قال سيبويه ان كان غائبا من جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال

الاكثر وان لم يكونا غاسقين لعدم الاتصال واجاز المبرد ما سمّا على الغايب قوله للتحرز عن تعادم احد المتساويين انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك اياك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله لتعذر ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن الخليل وقال انما هو شيء فاسوه ولم يسمع من العرب فوضع الظرف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب الخليل قال فلك الخيار لاجتماع حجتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقصم في التعلق بما هو اشرف منه ويرد بتر من جملته بالانفصال قوله وان شئت اردته منفصلا قال الشيخ الرضي فالانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى وكان الثاني اتصل بغير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رابحد المبتدا والخبر فيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل ان انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد ينسخ لوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قايما في معنى زيد قايم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لو امتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلو والوجوه الثلثة يقتضي الانفصال

قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لو الا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى اخرها من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت الخ امالم يقل لو الا انت وعسيت الى اخرهما لاختلاف الضمرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضمران في لولاك وعساك اعتبرهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لو لا في هذا المقام اي في مقام اتصال الضمر خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن بجرما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار دام يكون زايدا الا بدل له من متعلق ومتعلق ظاهر ويمكن ان يعامل متعلقه حوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لو اي جعله معمولا لفعل يفسره ما بعده قوله وسيبويه في نفسه ويرجح ان التغيير في واحد لتعاريهما في المعنى لان معناهما الاطماع فزايح جاز في لعل وعسى فينصب الاسم بر ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقوط عن السقوط يحافظ ذلك النون احوال الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله ليبقى الخ اي ليحفظ هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لاسعار الساكنين وذلك ولانهم لما منعوا العمل للحرف وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد ما هو اخت له ولعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال

وان رجح مذهب سيبويه ان الضمير في لولاي ولولاه ولولاهما مذهب الاخفش لان ذلك اصل وان كان كثيرا الاصل غير مستعمل هو من ارباب مذهب قال ٢٢

علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجزم ودخولها انجواعما
ويعطيه اما بطرح الباب او لكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وقد
تركها في عصاى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان
اضافوه من باب اضافة السبب الى المسبب ذلك ان تقول ايضا انه
من باب وجل سوءٌ قال عوضا عن نون الاعراب سواكان معه نون القسم
ونون التاكيد اولم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام
نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان
لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها التزم
لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت خطاب عام وقوله
مع النون ظرف لقوله مخبر قوله يعني ان وكان الخ هذا التفسير مبني على انه
حمل التخيير على تجويز الجانبين سواكان مع التسوية اولا وذلك لان قوله
واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور حكم
النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما يساق اليه الفهم وتخص قوله
واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ويقول في لدن
انه مع المخبر ولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكرهم مع ليت
قوله للحاظ ظهر على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية
فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرح الباب
قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين قال السيوطي يقال في لدن بالضم لدن وفي الخان للغارة لجاك لان السكون

يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون
والفتح والضم بتقريرها اني ملك الاسماء ومن ههنا يعلم ان الجر عن اخت
الجر في المضايع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة اخره حركة
سائله وكذا الجر عنها في الحروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك
التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات فيه يعلب اذ ليس في لدن اجتماع
اربع نونات اذ ليس الفاعل بين الامين الا حرفا واحدا قال ويختار في بابه
المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قال ويتوسط المبتدا والخبر
ان يقول ويعم المبتدا والخبر فيه يجوز ويحتمل ان يكون للتاكيد وانما احتيج
الى التاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبيل العوامل
وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما يبقيا مبتدا وخبرا فكيف
يصح قوله يتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه
بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جايز عند المصنف وبان فيه عموم
المجاز بان يراد بالمبتدا مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالجزء الثاني منها
وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الشاب
في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي العامل
معتبر وهذا ابن الفقها على ذلك مسايل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف
بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغايب منظور رايت شابا ابي شبابه وصباه لا رايت
هذا الشاب في شبابه وصباه قال صيغة مرفوع انما اتى للفصل بها هو في صورة
الفرد انه غرضه لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني

نوعين فقاصر كما في لعل
فانه في قوة احتماج ص

ابن

سعد الكلمة

المبتدا والخبر قال مطابق للمبتدا ليشاكله وقد يحمل مطابقا للخبر ثم قيل ان ذلك في المرفوعات حوايا عتبار الخبر قوله وكلما وخطابا وغيبة دعما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب قال يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده يجيئ لايسقط عن جزيته قال وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غاسة للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاسة والمعنى وانما لم يجعل علة للتسمية لان حالة الفصل لايترتب على التسمية وليكون المقصد بيان التسمية يقال لانه يفصل ولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال نعتا قيد يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون للخبر فقد ان قلت ينبغي ان لايشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدا والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر ولا ذلك لان صيغة الفصل يفيد التاكيد فان قولك زيد هو القايم في معنى زيد نفسه القايم واذا كان كذلك يلزم ان لايقع بين نكرتين لان النكرة لاتاكد والظاهر ان يقال انما اشترط لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يعتبر في مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ومكرا ولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى انهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظر تاكيد المتصل بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قام للحكم كما في انا عرفت وليس ذلك بالحقيقة احتمالا

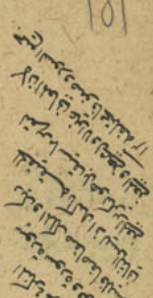

اخولانه خبر مبتدا عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يحمله مبتدا ويضم يجعله تاكيد الما قبله ويمنعه لام التاكيد عليه فان لام التوكيد لايدخل التاكيد قال وسعدم قبل الجملة خبرها سميه البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعليه كقوله تعالى فانها لاتعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه قال ضمير غايب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غايب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها كما ذكر قوله ونحن ثانيته قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غايب نعم قوله يفرد له قوله بان كان مبتدا او بان كان عاملة حرفا والضمير يرجع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لايصح الحذف بل لابد من قرينة وحاز اذ يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصه المحذوف اما على الحذف فكقوله تعالى ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان اسم الحرف المشبه به بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز حذفه الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لايكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد بجواز ان الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والمعنى ان هذه القصة

اخر للزم

مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه
ان استقلاله لا ينافي ثبوت الرمز كما قال في قوله لان من يدخل الكنيسة يوما
الى اخره ذلك الدليل ان يواسي المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة قلت
يجوز ان يكون هذه من التصديق قلت ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان
يقال فيما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشي قوله اي اسما وضع كل واحد
منها المغاير بذلك لان المفسر بحسب الظاهر المجموع ووضع المجموع وضع
لجزئيه قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير
غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد
ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف للمشار اليه مما يساويه في المعرفة والجامع
لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت للاشارة بل ذلك
المركب الاضافي بمعنى اصطلاحي كما اشار اليه اردفه ببيانه بالاشارة المعلومة
الكل واحد والظاهر ايضا انه تعريف للمشار اليه بنفسه كما توهم لان الماخوذ في
المعرف جزء بل قيد وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول
على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد لان ما من شيء الا ويدل عليه
قال وهي اذا للمزكر لما لم يصح حمل ذا على ما بعده الى حتم احتاج الى توجيه
فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة
والجمل التي بعده مبينة والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكره تارة
بان ذا ضمير مبتدأ بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف

اسماء الاشارة

الى

اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف
وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر للمبتدأ الاول بتقدير
العايد اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف
والجملة خبر للمبتدأ اي وهي منها ذا المذكور ولا يخفى ما فيه من التكلف
مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم حال قوله لمثناه ذات من باب
حذف الموصول الذي لمساواة ذا وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب
الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا
الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذ الظاهر
تلك الوجوه ظهر لك توجيه الشارح قدس سره احسن والعطف قوله
والعامل في الحال معنى الفعل الخ فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحمله فالاظهر
البيت وجملة ان جزء الخبر ليس مسندا بل المسند المجموع قوله
قدم الخ يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع بدون
ذكر المفرد قوله على حد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان مهتا
بمعنى نعم وهذان مبتدأ والساحران خبره وقيل ضمير الشان مهتا
محذوف اي انه هذان الساحران قوله بقلب الالف ياء فان الهاء قد يكون
علامة للتانيث ونحو تغزين قوله وبقلب الالف والهاء لان الهاء قد
يكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله بوصل الياء لحصولها من
الاشباع او الجمع العوضين قوله ولا يثنى من لفاظه لخلو بردا السه
المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا

و الطف له

كان مقصودا بكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اصل
اللحوق ليقتضي اعتبارا ما لا يلزم ان يكون اصليا بالاخرة وانما اختار هذه
العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد
يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواتها
كنتراخوها انا ذا ذها انتم اولاء وها هو ذا وغيرها قيل قوله لامتناع
الطرح موقعها فيه ان ضمير فعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الطرح موقعه
مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية
الا ترى انك في ترجمة ذاك انيت وفي ذلكن انني قال وبهذا الحرف يذكر
ويونث اعتبر بهنا تذكر بقرينة اسم العدد اعني خمسة قوله اي حرف
الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان تفسير باسم الاشارة قوله وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعد دون
القرب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه لمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متصفا بالوضع للحضور
بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب في كلام
واحد الا في مواد مخصوصة فلما ادخلت الكاف في الاشارة معنى الغيبة
وقد كان موضوعا للمحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال
المتوسط واذا ادخلت التنصيص على البعد جيء بعلامته وهي اللام قوله
ولما راي المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه بحث لان استعمال كل في مقام الآخر

بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال بقال اشارة الى الاستعمال
فانه لو قال وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قال وتلك لما كانت الى البعيد
بان ذا واخواته في البعيد اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه
غير صالح للذلك اذ ليس فيما ذكر ياءان الا في ذلك قوله بضم الهاء وكسرها
النون للقرب وهنا لك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا
بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قوله خاصة
اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما
اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله اي حين وذلك
باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت
الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم الا واسم لا يتم حال كونه
جزء وهو بعيد عن المعنى المراد قوله او لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي
هذا احتمالا وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها قوله والمراد بالتام
التام الذي حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما يساق اليه الفهم اولا
وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة تاما لا بصلة
هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان يجعله فضلة لم يكن
الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام
عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوي كذا نسب الى المصنف وفيه
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة لا خفاء في ان المتبادر
في الصلة معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح لكنه

سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقصد بيان الاسم المصطلح
عليه بتلك الجملة والضمير فيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال فهم
التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد من قال ان المراد هنا
اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك استادة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القول في اللفظ لانهم اخذوا الصلة
العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا الخ لا يقال حاز ان يكون
لاخراج الموصول الحرفي وهو ما دل مع ما يليه من الجملة بمصدر فانه للاحتراز
الى عايد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما
اصلا نعم الجزء التام هو الماول بالمصدر لا الحرف المصدري المنضم اليه
الجملة كما في الموصول الاسمي قوله لقايل ان نقول يمكن الخ لقايل ان نقول يمكن
الخ لقايل ان نقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بمر الشرطية
لا نقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية
كتعريف العالم بماله العلم واذا لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم
جايز اذا فسر العلم بعد ذلك كما يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن
قامت به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية
فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدايه فتعريف العالم بماله العلم
تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة جزء ليس تعريفا
لها والا لزم التعريف بالاتا نقول المراد بالموصول معناه العرفي حتى يكون تعريفا
بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان نقال الصلة جملة الخ فيه تامل قوله وصلة

اي وصلة ما لا يتم جزء الخ جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس
اليه لا الى الموصول قال الجملة حرف قوله اما كان كذلك لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه معلوما عليه بحكم
معلوما الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة انشائية
صلة كقوله تعالى وان منكم الا لمن سطن فان الصلة هو الجواب القسم
وهو جملة جزء قوله او ما في معناها كاسبي الفاعل والمفعول فلا حاجة
الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الا استناد
لا عرضيا لانا نقول قد يحكى الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصول يشبه
اللام الحرفية وليست بالحقيقة لانها حرفية كما زعم بعضهم بعود الضمير اليه
والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معينة ولهذا
تعمل ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون الصلة الا جملة قوله وبيانه ان
الموصول لا خط معنى الجملة باعتبار الجزء كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره
جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قال الذي
اصله للذي عند البصريين زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم
ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان
وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطايفة لما شاكل
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سايرا الموصولات قال
والتي تقلب الالا تا قال واللذان واللتان وقد تشدد النون فيهما
بدلا من الياء في الرد قوله والذين كالذين يجمع المذكر من ذوي العلم والذين

في الرفع هذا ليه وقد يحذف النون من الذون تخفيفا ومن الذين ايضا
قال واي مضافا الى معرف ظاهر كانت او مقدرة قوله المنسوب الى بني طي
قلبت في النسبة احد اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين
اليائين ثم قال وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع الاسما الاشارة
موصولة بعدما استفهاما سواء كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط
كونه بعدما او من الاستفهامتين اذا لم يكن ذا زيدا كما في قوله تعالى من ذي
الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زايدة اذ بعده موصول قال والعائد
المنصوب سوي عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها
والضمير احد لان موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين
اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربت في داره زيد او يستغني عن ذلك
المحذوف بالثاني فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع
فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعدا لا ان الموصول لا يدل
على ان العائد بعدا لا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف
بشرط ان يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر متحدين كقوله تعالى ينحدر
لما تامرنا اي به وتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوف بحرف جر مثله
في المعنى ويأتي المتعلقات نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب
الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل
الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيحذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما
معا لاستطالته واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون

جزء جملة ولا طرفا فان كان في صلة لم يجز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة
فبشرط استطالته كقوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله حيث
طالب الصلة بالعطف فقوله في السما وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله
اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في الارض انتهى حاصل كلامه
ان قلت فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق
الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع العربة وامتناع
الحذف في صورة احتماع الضررين وكون العايد بعد الا ليس الا للتنبيه
على استغناء القرينة فلا حاجة الى تخصيص وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلا
قد يحذف واما قولك لا معنى لتقييد العايد بالمفعول فيقول فيه ان
العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال او ان كان قبله فيقول
المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوع فقد عرفت انه لا يصح
حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد ايضا
قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في العايد من حيث انه عايد
يجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم او تجربته التمرين
التمكين والتدريب قوله وتذكيرها اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمز
لا يجزء عنها اذ نحو تنكيرها وبمعرفة ان المحدود يحكى وكاف التشبيه لا يجزء عنها
لانها لا تتعان مصدرين لان الذي يجزء عنها اي بحسب الذكر واما ذات الجزء
عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما
اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه الجزء عنه بحسب

العلم المتكلم

يقال درهم استرايد
على قوي ودرهما عليها
ماية

نحو الذي انا ضارب
زيدا انا ضاربه

الظ لان شان المخبر عنه ان يكون معزوا عنه والجملة الاولى مع اجزائها معزوة عنها دون الموصول قوله اي وقعت كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة التصور قال وجعلت الخ لان المطلوب تصف الموصول بالوصف الذي كان كذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتقدير مبتدأ فلا بد ان يكون ناسد وهو الضمير العايد اليه مكانه قال واخرته لانه خبر وحقه التاخر قوله في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكون مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار فيما قلنا لان هذين المخبرين منعا من وقوعهما صلة للام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم اسما مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فايدة قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا تفيد الضمير افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما سده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما المبدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العامله واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يعر الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال في الضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية وقال الشيخ لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعله له بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ

من المبتدا

من المبتدات في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولو اقتصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لانه ذا كر احوال الاسم واما احد اقسام الحرفية فسيجيء في بحثه فانها اما كافة اي مثلا قال واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاز ذا بعد ما الاستفهامية نحو بما ذا يشتغل نحو بما يكره الدوس الخ قيل يجوز ان يكون ما كافة قال المصنف الا ان الفتحة اختيار وكونها موصوفة ليلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا بتضمين نكرة معنى تشيء وبعض وحمله قوله فرجه صيغة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قال وبامر عرف محتاجه الى صلة وصفة قال وصفه اختلفت في ما الا لى يلي النكرة لا خادة الابهام فقال بعضهم اسم وفايدتها اما التحقير والتعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا يذكر من حقارتها او لامر ما اي لامر عظيم لا يعرف عظمه واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا تحل تامة ولا صفة الا عند الي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زايدة نحو قوله والا تزون من عدا اي الا تزون عددا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا معدودا قال

قوله
انما قيل ذلك لان ما الموصولة لا تقع خبرا عن المبتدا كما توهم من ظاهر العبارة بل يكون بعد حذف العايد المقدر والصلة كما صرح به في المغني وغيره فتنبه

الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها الذي العلم ولا يقع الا فيما يعلم غالبا ومنه قوله ومنهم من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بين على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهية وحقيقة ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما والهاء مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين الكلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون سائر الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهية غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجلا بانه قد ينصب ما بعدكم لتنزيه وقيد التزام الاضافة بالمفرد ليلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلزمان فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعل التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم

المتمكن لانها بمنزلة التنوين المتاخي للبناء وانما يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وصفها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه قال الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت فعلا نحو يعجبني اي سعى وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا يبنى على الضم وجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجب عند بعضهم البناء قياسا لاسماء قوله فيمن قراه بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انه موصول مبني فان الكوفيين ذهبوا الى انه اي هذه استفهامية معربة فرفعه على الابتداء وضربه اشد والجملة صفة شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للبعض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قايلا قال من هم فقيل ايهم اشد الذين هم اشد وقيل النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان معموله ليس جملة وفعل المعلق يجب ان يكون معموله جملة قوله لتاكيد شبه الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء وكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا يرفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كما ينبغي

ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لان زيادة الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة
الى المفرد مما لا فى للبناء وايما اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبنى
فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسى وبناء اى مضافا
عند حذف صدر صلتها سماعى قال وفيما اذا ضعفت قال الشيخ الرضى
ذا لا يجئ موصولة ولا زايدة الا بعد ما ومن الاستفهامية او الى
فيما اذا هو ومن ذا خبر منك الزيادة ويحمل على بعد انما يكون بمعنى الذى
اى الذى هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قائما فذا فيه
اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا ان يكون ذا زيادة وان يكون
اسم الاشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ها التنبيه يدخل
على اسم الاشارة قال احد سماعا الذى الجملة صفة لقوله وجهان
او استيناف فيه قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى قال الشيخ الرضى لقائل ان
يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فى نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع
الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا حاز ان يكون
ما مبتدا وذا مزيدة والفعل خبر بتقدير العايد وفيه ان حذف الضمير
خبر المبتدا قليل ودون صلة الموصول قوله والظاهر انه موصول واحد نوه
ما نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة او زايدة قال وح جوابه
نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغلا عنه بضمير او
متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وما ذا علمهم وماذا اجل لهم فالرفع
لا غير سواء جعلت ذا موصولة او زايدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والنهى

اسماء افعال

قيل كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها دائمة وبمعنى صار وزائدة
ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون
لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها ليست على
تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول
انها اسماء الافعال بل يقول انها اسماء مصادر لا فعاله وانما سميت اسما
الافعال قصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبيانها اللهم الا ان يقال ان
بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه ويحمل الباقى عليها طردا
اللبات وقيل انه مبتدا والفاعل سادّ مسدّ الخبر وفيه ان معنى الفعل
ينافى الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا اليه
معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو ينافى الابتداء لصح ان يقال لكل
فعل مبتدا وفيه ان ذلك مراد اصطلاحى او ان هذا القسم من المبتدا
ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة فى الافعال بجواز ان لا يكون لها
محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا يرد
ان يحرج لو جعل نعم للخصم ان نقول ان القسم الثانى من المبتدا
يأول بالاخرة انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد فى قوة ان صاحب
القيام هو زيد ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل
بعضهم عامل الرفع فى المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان لا يبقى
على الانشاء فيه ان لا يبقى لو كان على الانشاء وهو لم يكن صيغة الماضى
على الحقيقة اذ ليس لا يبقى على الحق فالظن فى وجه بناء اسماء الافعال ما قال

قيل كان

الشيخ الرضي وهو انها ثبت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل اي
يبقى عليه ذلك الاصل كالماضي والامر وخرج عنه كالمضارع فيعلم هذا حالها
الى العذر المذكور قال مثلا رويد زيدا في الاصل تصغير اراد امهد
اي رفقا رفقا وان كان صغرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم
الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم
فعل بتضمينه الامهال وجعله بمعناه ومحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون
اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله
مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا
اي اراد او هو كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما
نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال
الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله ان كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى
الفعل وكسرت للساكنين وضم للتنبيه بقوة الكاف على قوة معنى
البعد اذ معناه ما ابعد وكان القياس على تقدير اصله بهمزة كذلك
ان لا توقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها فا لا كثر بالتاء تنبيها على الحاق
بالافعال فكان تاءها تاء قامت بعض النحاة ان منشأ حدة التاء مزيدة لمساكنة
والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء
والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها
وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن
وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه

وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير
صالح لذلك بل لتنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قيل مرويته
اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما يلحقه كان معرفا فمعنى صه
بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين ولعل من المصدر بمعنى
متعلقه اي السكوت عن شيء فاصله افعل السكوت عن هذا الحديث
فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين
اسكت سكوتا ما قوله اذا العرب الخ قال قدس سره في الحاشية الخ قال
قوله بحسب الوضع وان كان طاريا قوله مثلا الضارب امس لو قال بدله
امس في الماضي لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني قوله من الثلاثي
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصرفة من تقدير الكائن قوله اي قياسي
او وقياس قوله على انه لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر
لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار مثلا
بالعرعرة وهي لعبة الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار
حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا يغير فلو كان صوتين لقيل قاقا
وعار عار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله صيغة قال
معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون
خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قوله قال الشيخ الرضي وقال
ايضا ان من مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او وصفا او مصدرا او علما
مونثة فاذا سميت بها مذكرا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها

منفرقه وهذا مما يدل على تردده في ذكونها مونثة قال
وصفه لمونث لم يجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف
ويستعمل ما لازمة للنداء سماعا نحو فيساق واما غير لازمة له
ويبنى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما خسيسا نحو جحا وللميتة
ويبنى في الاصل لكل ما لحمد اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بمحسن
المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطبة
كافية قوله واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة عركافة والا لزم نبأ
سلام وكلام ولكن فيه ان الدليل على العدل وثبوت الخبر وبثوت
فاسقه لا يدل على ان كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان
يكون مرادفين لهما وان ادعي ان العدل مقدر للاضطرار وجود مما
مبنيين كما في منع الصرف قلنا الدليل على كون نزال معدولا عن انزل
وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله
الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات بنى لمشابهته
بفعال الامري ذنه ومبالغة اذ في الكلام مبالغة قال علما للاعيان
حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من
قوله مبنى ومعرب لزم تواردالعاملين على معمول واحد وان تعلق
باحدهما لزم خلوا لاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر
الاخر كما في باب التنازع قوله لمشابهته فعال يعني الامر فيه ما ذكر

جبّاد

فى اختيه ولا يجري فيه عجمة فيه فما الوجه فيه ان هذا القسم
علم مرتجل او منقول عن المبنى الوصفي فان منقولا راعوا معناه الاصلي
فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المعمول لانه اكثر من غيره
وجه الاكثرين الخ وان وجه البنائي ذي
الراء قصدا لاماله اذ بنى امر
مستحسن المصحح للاماله
كسر الراء وبنى لا يحصل
لا بنقلها لبنا لكانه
اذا اعرب منع
الصرف فلم يكن
تمت الحاشية
بعون الملك
الوافي

تمام شد حاشية مولانا عبدا

مجلس اى

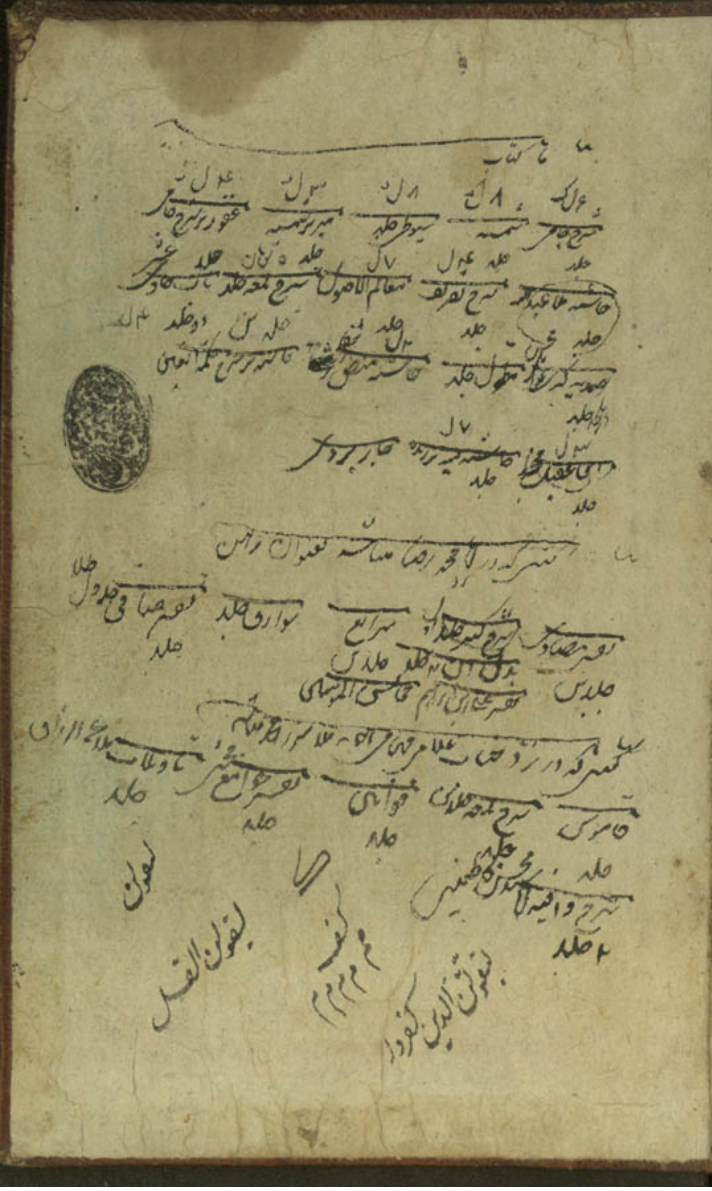

٤٣
٥